خطة الاستجابة الإنسانية

2018

يناير - ديسمبر 2018

يناير 2018

اليمن

الصورة: غايلز كلارك/أوتشا

خريطة اليمن المرجعية

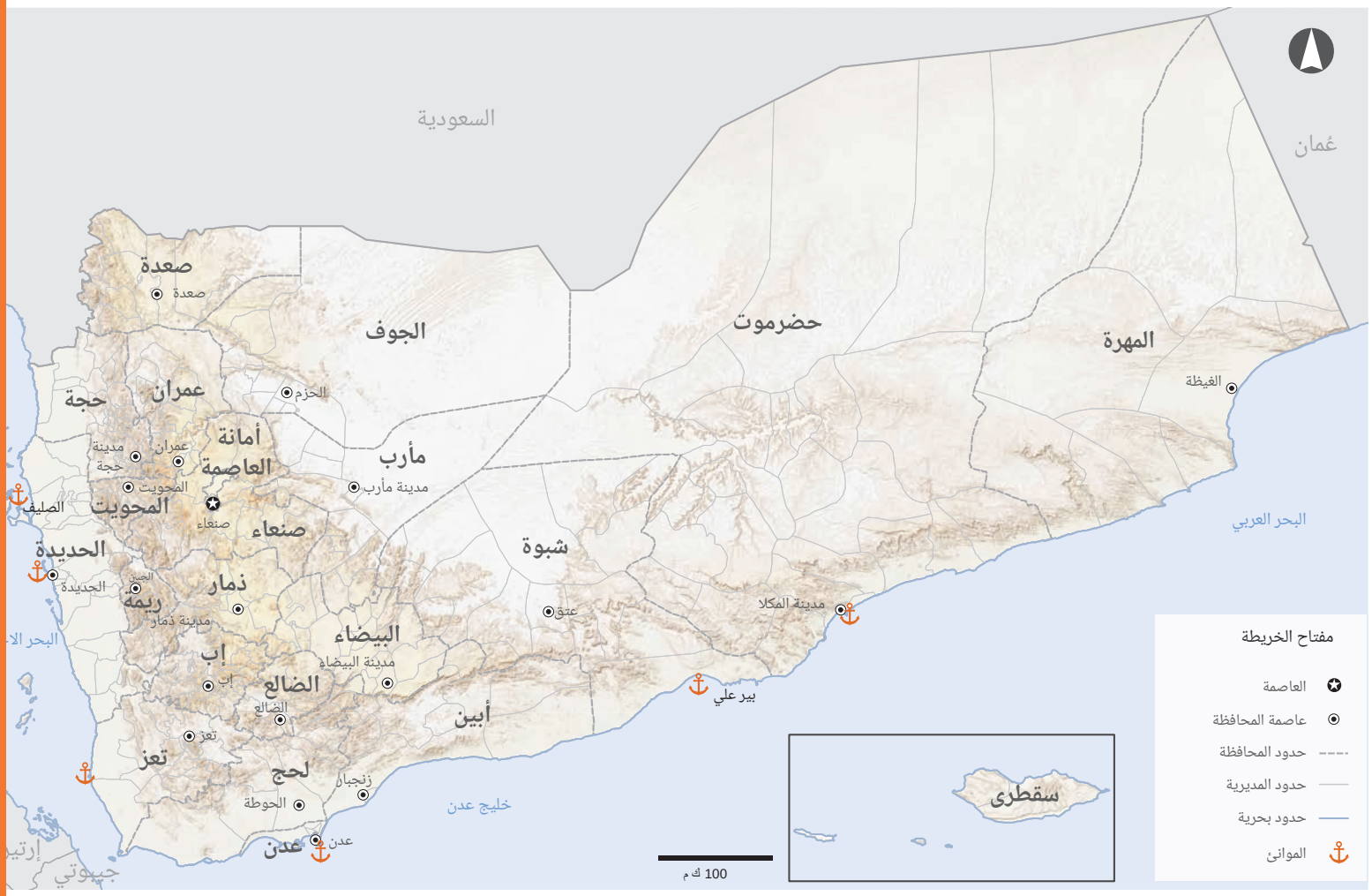

لا تعني الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة تأييداً أو قبولاً رسمياً من جانب الأمم المتحدة.
تاريخ الإعداد: 15 يناير2018م. المصادر: الحكومة اليمنية / وزارة الإدارة المحلية / منظمات المجتمع المدني.

تم إعداد هذه الوثيقة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريق القُطري الإنساني والشركاء.

تبين هذه الوثيقة الفهم المشترك للفريق القطري الإنساني للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، وتعكس تخطيطه المشترك للاستجابة الإنسانية.

www.unocha.org/yemen

https://www.ochayemen.org/hpc

www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen

OCHAYemen@

جدول المحتويات

الباب الأول: الإستراتيجية القُطرية

مقدمة بقلم منسق الشؤون الإنسانية 2
خطة الاستجابة الإنسانية في لمحة 3
استعراض عام للأزمة 4
الأهداف الإستراتيجية 11
إستراتيجية الاستجابة 12
الاستجابة المتكاملة متعددة القطاعات 19
القدرة التشغيلية 23
الوصول الإنساني 25
رصد الاستجابة 27
ملخص الاحتياجات والأهداف والمتطلبات 29

الباب الثاني: خطط المجموعات

الأمن الغذائي والزراعة 31
الصحة 33
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 35
الحماية 37
التغذية 40
المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات 42
التعليم 44
التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ 46
الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين 48
الاتصالات في حالات الطوارئ 50
الخدمات اللوجستية 51
التنسيق 52
دليل إرشادي للمانحين 53

الباب الثالث: الملاحق

الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات والأهداف 55
الخطط التنفيذية للاستجابة: الأنشطة والأهداف 57
الخطة التنفيذية للاستجابة للاجئين والمهاجرين: الأنشطة والأهداف 61
أرقام التخطيط: أشخاص محتاجين وأشخاص مستهدفين 62
الحواشي 64
ماذا لو؟ ... فشلنا في الاستجابة 65

مقدمة بقلم

منسق الشؤون الإنسانية

منذ وصولي إلى اليمن قبل أكثر من عامين، شاهدت بلداً يمزقه النزاع والتدهور الاقتصادي الشديد وانهيار الخدمات العامة وفقدان سبل كسب العيش وغيرها من التحديات المزمنة والحادة. دفعت الحالة سريعة التدهور الملايين من السكان إلى دوامة الانحدار نحو الأزمة والاعتماد على المساعدات الإنسانية؛ وعلى الرغم من قيام الشركاء العاملين في المجال الإنساني بالتوسع تدريجياً في وصولهم في العامين الماضيين، فقد توسعت الاحتياجات وتعمقت بوتيرة أسرع.

تستند استجابتنا لهذه الأزمة إلى تحليل متين للاحتياجات واستهداف قوي يستند إلى الأدلة على مستوى المديريات. يحدد وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م الأثر الإنساني للتدهور المستمر. تشير التقديرات إلى أن 22.2 مليون شخص في اليمن بحاجة الآن إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية أو المساعدة في مجال الحماية، بمن فيهم 11.3 مليون شخص في حاجة ماسة. من بين هؤلاء الأشخاص، يعاني عدد كبير جداً من الأشخاص يبلغ 8.4 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد وخطر المجاعة – أي بزيادة بنسبة 24 بالمائة منذ شهر أبريل 2017م. تشير تقديرات الشركاء إلى أن 107 مديرية في جميع أنحاء البلد تواجه الآن خطراً متزايداً للانزلاق نحو المجاعة. في الوقت نفسه، تصارع اليمن تفشي الكوليرا – أكثر من مليون حالة يشتبه في إصابتها في أكبر تفشي للمرض على الإطلاق في سنة واحدة – إضافة إلى الدفتيريا. لا يزال أكثر من مليوني شخص في حالة نزوح، مما يجهد قدرتهم على التكيف. في خضم هذه التحديات وغيرها، فإن الخدمات الأساسية التي تقدمها المؤسسات العامة قد انهارت كلها. أيضاً، فقد تصاعد النزاع في نهاية عام 2017م، ويؤثر بشدة على المدنيين. أدى الإغلاق المستمر للموانئ الرئيسية في شهري نوفمبر وديسمبر إلى تقليص تدفق السلع الأساسية التي يعتمد عليها اليمنيون للبقاء على قيد الحياة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في وقت لا يستطيع فيه الكثير من اليمنيين تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء.

إدراكاً لحجم هذه الحالة الطارئة وأوجه الضعف الكامنة وراءها، قام الفريق القُطري الإنساني بتصميم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م لإعطاء الأولوية للاستجابة لإنقاذ الأرواح والحماية في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن إدراج مجموعة مستهدفة من الأنشطة "الإنسانية الإضافية" لتدعيم الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش في أكثر المديريات تضرراً. أيضاً، فإننا نعمل على تكثيف تنسيقنا مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، من أجل مضاعفة أثر مصادر التمويل المختلفة على الفئات الأشدّ ضعفاً. فقط من خلال العمل معاً يمكننا أن نحدث أثراً في ضوء الاحتياجات الهائلة. للمرة الأولى، تشتمل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م أيضاً على خطط الاستجابة المتكاملة التي تسعى إلى معالجة التحديات الرئيسية، بما في ذلك منع الانزلاق نحو المجاعة والنزوح والكوليرا.

إجمالاً، تهدف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م إلى مساعدة 13.1 مليون شخص في جميع أنحاء البلد وتسعى إلى جمع 2.96 مليار دولار أمريكي لنتمكن من القيام بذلك. على الرغم من القيود الشديدة المفروضة على الوصول من قبل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك العوائق البيروقراطية، فقد قدم الشركاء المساعدات التي أدت إلى إنقاذ أرواح أو تحسين حياة أكثر من 10 ملايين شخص في العام الماضي. أجدد دعوتي لأطراف النزاع إلى تهيئة بيئة مواتية للمنظمات الإنسانية من خلال التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين وتوفير الوصول بحرية ودون معوقات لتقديم المساعدات للأشخاص المحتاجين؛ ويشمل ذلك ضمان تدفق مستدام وغير مشروط للواردات التجارية من السلع الأساسية الضرورية. لا يوجد بديل للواردات التجارية، كما أن المزيد من الخفض في مخزون الوقود أو المواد الغذائية سيعجل من الاحتياجات والمصاعب في جميع أنحاء البلد مما يؤدي إلى حدوث كارثة كاملة.

بفضل الدعم السخي المستمر المقدم لنا من الجهات المانحة، فإنه يمكننا أن نحافظ على هذه الإنجازات وأن نذهب أبعد منها. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى التخفيف من الآثار المدمرة للنزاع على الفئات الأشدّ ضعفاً في اليمن، فإنني أتطلع إلى العمل مع كل الجهات المعنية داخل البلد وخارجه لضمان وصول العمل الإنساني الفعال والقائم على مبادئ العمل الإنساني إلى من هم في أمس الحاجة إليه. في حين أن المساعدات الإنسانية ليست هي الحل لمحنة الشعب اليمني، إلا أنها هي شريان الحياة الوحيد لملايين الناس، فيما يظل الشركاء العاملين في المجال الإنساني ملتزمين بمساعدة الشعب اليمني.

جيمي ماكغولدريك

منسق الشؤون الإنسانية

خطة الإستجابة الإنسانية

في لمحة

إجمالي الأشخاص ذوي الإحتياج	إجمالي الأشخاص ذوي (الإحتياج الشديد)	الأشخاص المستهدفين				الإحتياجات (بالدولار الأمريكي)
22.2 مليون	11.3 مليون	13.1 مليون	نساء 3.20 مليون	فتيان 3.39 مليون	فتيات 3.24 مليون	رجال 3.27 مليون	2.96 مليار دولار

الأشخاص المستهدفين بحسب المديريات

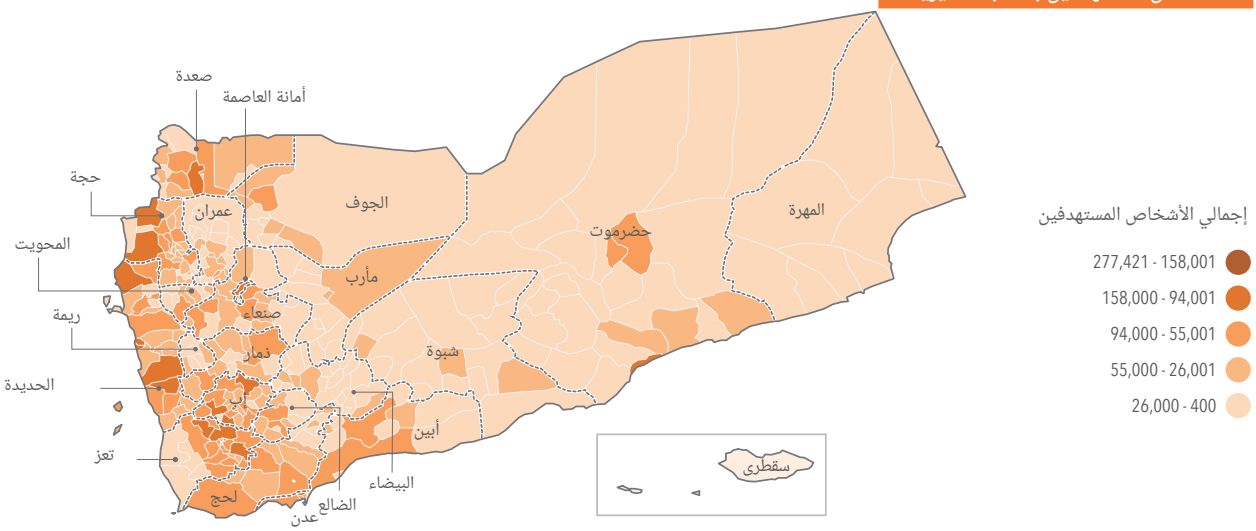

الأهداف الإستراتيجية

1 تقديم المساعدات المنقذة للأرواح لأشد الفئات ضعفاً في اليمن، عبر استجابة فاعلة ومستهدفة.

2 ضمان أن تعمل جميع المساعدات على تعزيز حماية وسلامة وكرامة الأشخاص المتضررين، وتوفير المساعدات على نحو منصف للرجال والنساء والفتيان والفتيات.

3 تقديم الدعم والحفاظ على الخدمات الأساسية والمؤسسات الحيوية للعمل الإنساني الفوري وتعزيز الوصول إلى فرص كسب العيش القادرة على التحمل والمرونة.

4 توفير استجابة إنسانية متعددة القطاعات ومنسقة وشاملة وقائمة على مبادئ العمل الإنساني تكون قابلة للمساءلة من قبل الأشخاص شديدي الضعف في اليمن وتناصر احتياجاتهم بفاعلية، مع تعزيز مشاركة الشركاء الوطنيين.

المستهدفين مقارنة بالمحتاجين عموماً الى مساعدات إنسانية وشديدي الإحتياج للمساعدات الإنسانية حسب المحافظة

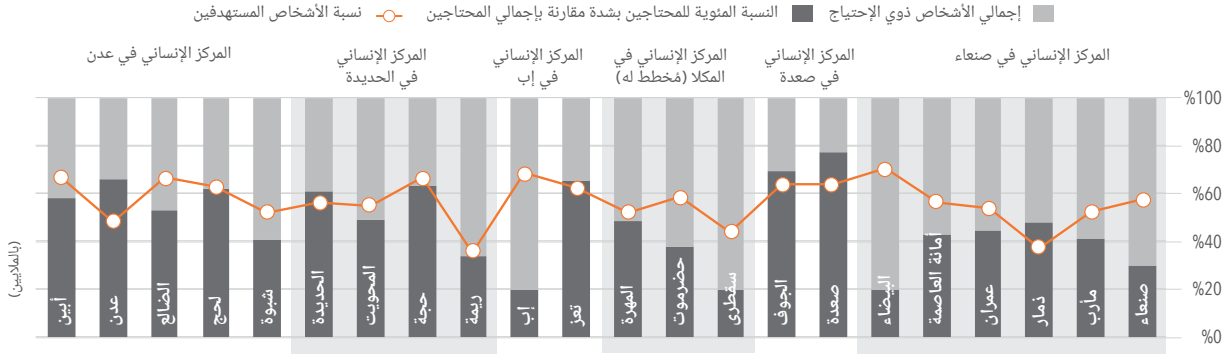

استعراض عام

للأزمة

مع دخول الأزمة الإنسانية عامها الثالث، أدى النزاع والتدهور الاقتصادي الشديد وانهيار الخدمات العامة الأساسية إلى إلحاق خسائر هائلة بالسكان اليمنيين، مما أدى إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة.

يواجه اليمنيون أزمات متعددة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والنزوح وخطر المجاعة وتفشي الأمراض، الأمر الذي خلق أسوأ أزمة إنسانية من صنع البشر. يحتاج نحو 75 بالمائة من السكان – 22.2 مليون شخص – إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم 11.3 مليون شخص يحتاجون بشدّة وبشكل عاجل إلى مساعدات عاجلة للبقاء على قيد الحياة – أي بزيادة وقدرها مليون شخص منذ شهر يونيو 2017م. يواجه السكان الضعفاء في 107 مديريات من أصل 333 مديرية مخاطر متزايدة للانزلاق نحو المجاعة ويحتاجون إلى جهود الاستجابة المتكاملة لتجنب كارثة تلوح في الأفق.

يتضمن هذا الباب تلخيصاً موجزاً للأثر العام للأزمة. تم تضمين المزيد من تفاصيل الاحتياجات المحددة حسب القطاع والتحليلات بشأنها في وثيقة الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2018م. الحالة الإنسانية المتردية أصلاً، المبينة في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م، شهدت المزيد من التدهور بعد نشرها. خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2017م، تصاعدت الأعمال القتالية وأدى الإغلاق المستمر للموانئ اليمنية أمام الواردات التجارية إلى زيادة حادة في أسعار السلع الأساسية وتسارع وتيرة انعدام الأمن الغذائي وانهيار الخدمات الأساسية الهشة في الأصل. بالنسبة لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن هذه، فقد قام الشركاء بإعادة النظر في افتراضاتهم التخطيطية لضمان استيعاب هذه الحالة المتفاقمة.

القضايا الرئيسية

- حماية المدنيين
- إنهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات
- الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة
- انهيار سبل العيش

للاطلاع على نظرة عامة أكثر تفصيلاً عن الأزمة وتأثيراتها، يرجى الاطلاع على نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2018م

الأشخاص المحتاجين بحسب السنوات

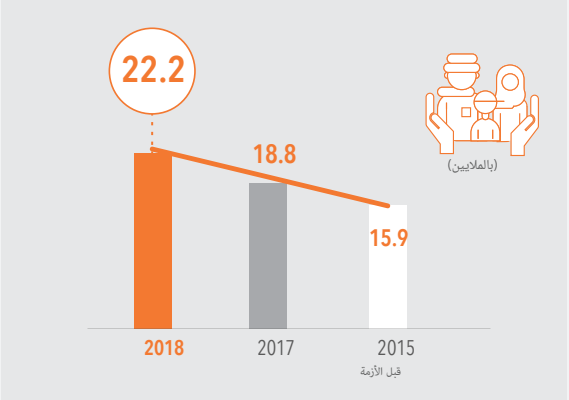

استعراض الإحتياجات الإنسانية للإعوام 2015م و 2017م و 2018 م

الإصابات المبلغ عنها من المرافق الصحية بحسب الشهر

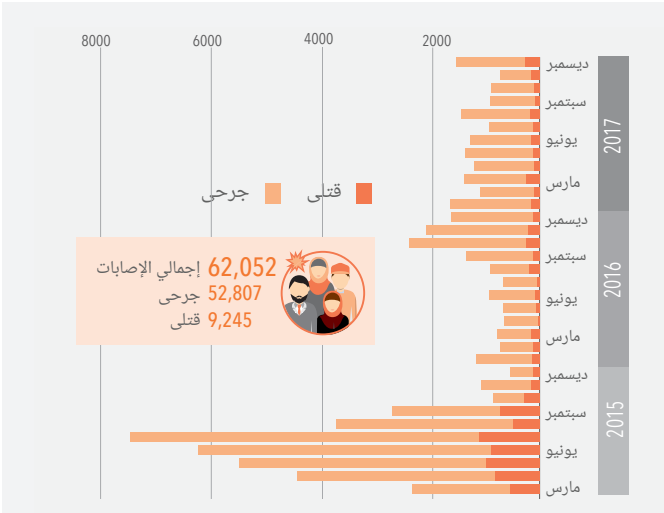

نظراً للعدد الكبير من المرافق الصحية التي لاتعمل أو تعمل جزئياً نتيجة للنزاع ، فإن هذه الأرقام أقل مما كان ينبغي الإبلاغ عنها، ومن المرجح أن تكون أعلى. منظمة الصحة العالمية (حتى 31 ديسمبر 2017م)

واحدة من أكبر أزمات الحماية في العالم

لا يزال النزاع المتصاعد يتسبب في حدوث خسائر في صفوف المدنيين ويتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالبنى التحتية العامة والخاصة. يعيش نصف السكان اليمنيين في مناطق متضررة بشكل مباشر من النزاع، وكثير منهم يعاني من الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنى التحتية المدنية، وغيرها من الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني. أبلغت المرافق الصحية حتى أواخر ديسمبر 2017م عن 9,245 حالة وفاة متصلة بالنزاع وإصابة أكثر من 52,807 شخص – مما يعني أن 60 شخصاً قد قتلوا أو أصيبوا في المتوسط كل يوم خلال السنتين ونصف السنة الماضية. بالنظر إلى أن 50 بالمائة فقط من المرافق الصحية لا تزال تعمل، والإقرار بالقدرة المحدودة على الإبلاغ في جميع أنحاء البلد، فإن هذا العدد يقل كثيراً عن الحالات التي كان يتعين الإبلاغ عنها. اضطر أكثر من ثلاثة ملايين شخص إلى الفرار من ديارهم منذ تصاعد النزاع قبل عامين ونصف العام، بمن فيهم مليوني شخص مازالوا في حالة نزوح. أدى اشتداد النزاع منذ شهر نوفمبر إلى مستويات من الآثار المثيرة للقلق على المدنيين، بما في ذلك ارتفاع عدد الإصابات وحالات النزوح الإضافية.

انهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات

الخدمات الأساسية الضرورية والمؤسسات التي تقدمها أصبحت على شفا الانهيار الكامل، وقد ساهم النزاع والتدهور الاقتصادي في هذا الانهيار وما أعقب ذلك من تعطيل للميزانيات التشغيلية ودفع الرواتب في مؤسسات القطاع العام. في هذا الوضع، أصبحت اليمن عرضة بشكل متزايد لتفشي الأمراض: ساهم الشلل في نظم الصحة العامة وشبكات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الحجم غير المسبوق لتفشي وباء الكوليرا في عام 2017م، والذي أعقبه انتشار سريع لتفشي يشتبه أنه لمرض الدفتيريا (الخناق) الذي يُعزى إلى انخفاض التغطية في مجال التطعيم. نصف المرافق الصحية فقط مازالت تعمل، إلا أن هذه المرافق تواجه نقصاً حاداً في الأدوية والمعدات والموظفين. بالمثل، يفتقر حوالي 16 مليون شخص للوصول الكافي إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية، ويُعزى ذلك إلى الأضرار المادية التي لحقت بالبنى التحتية ونقص الموارد (بما في ذلك الوقود) وانقطاع الرواتب. أدى العجز أيضاً إلى إعاقة خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية في ظل أن ما يُقدر بنحو 90 بالمائة من مرافق الصحة الحيوانية إما أنها مغلقة بالكامل أو أنها تعمل بأقل من قدرتها بسبب عدم دفع الرواتب وعدم وجود ميزانية تشغيلية[1] . يعتمد النظام بصورة متزايدة على المساعدات الإنسانية التي تتجاوز قدراتها واختصاصاتها لتقديم الحد الأدنى من المساعدات الأساسية التي لا يمكنها مع ذلك أن تعوض عن أنظمة الخدمات العامة المنهارة.

القيود على الواردات

استوردت اليمن قبل تصاعد الأزمة 80 – 90 بالمائة من احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية، وبلغت احتياجاتها ما يُقدّر بنحو 544 ألف طن متري من الوقود المستورد شهرياً لوسائل النقل وتشغيل أنظمة المياه والمرافق الصحية، من بين أنشطة أخرى[2] . حتى قبل فرض الإغلاق الكامل والجزئي للموانئ خلال الأشهر الأخيرة من عام 2017م، فإن تذبذب القيود المفروضة على الواردات وبنية الموانئ التحتية المتضررة وعقبات التأمين والإجراءات المصرفية والمخاطر الأمنية وارتفاع تكاليف النقل كانت عوامل رئيسية تؤثر سلباً على الواردات وتوزيع السلع الحيوية في جميع أنحاء اليمن. كما أدت بنية الموانئ التحتية المتضررة إلى تقويض القدرة على استيراد السلع الرئيسية بما في ذلك الغذاء والوقود والمستلزمات الطبية بالقدر المطلوب، في حين لا يزال ميناء الحديدة، الذي يمثل 70 – 80 بالمائة من الواردات التجارية إلى اليمن، هو الشريان الحيوي للحياة، على الرغم من أنه يعمل بطاقة متدنية بعد تعرضه لغارة جوية في شهر أغسطس 2015م. الحصار الموسع الذي تم فرضه في 6 نوفمبر 2017م على موانئ الحديدة والصليف يشكل تهديداً كبيراً على شريان الحياة هذا لليمنيين. في أعقاب إغلاق طرق الإمداد هذه، ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل كبير، مما زاد من تسارع وتيرة انعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل كسب العيش وانهيار المرافق الأساسية. أعلن التحالف بقيادة السعودية عن فتح موانئ الحديدة والصليف لمدة 30 يوماً أمام الواردات التجارية في 20 ديسمبر 2017م، إلا أنه لا يمكن تفادي المزيد من الكوارث إلا عبر تدفق مستمر لواردات السلع الأساسية الضرورية.

التدهور الاقتصادي الحاد

على الرغم من تعثره في الأصل قبل تصاعد النزاع، يتعرض الاقتصاد اليمني للتدمير عمداً ويواجه تحدياً مالياً استثنائياً في عام 2018م. انخفض الناتج المحلي

السلع الغذائية المستوردة (يناير- ديسمبر 2017م)

الواردات عبر الموانئ

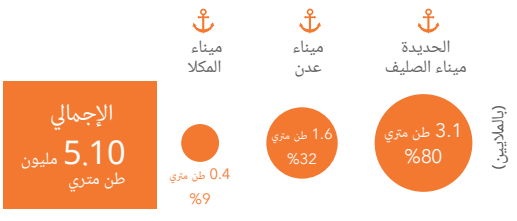

السلع الغذائية حسب الصنف

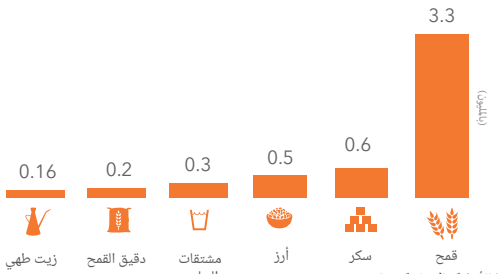

المصدر منظمة الأغذية والزراعة ، يناير- ديسمبر 2017م

الوصول إلى المياه

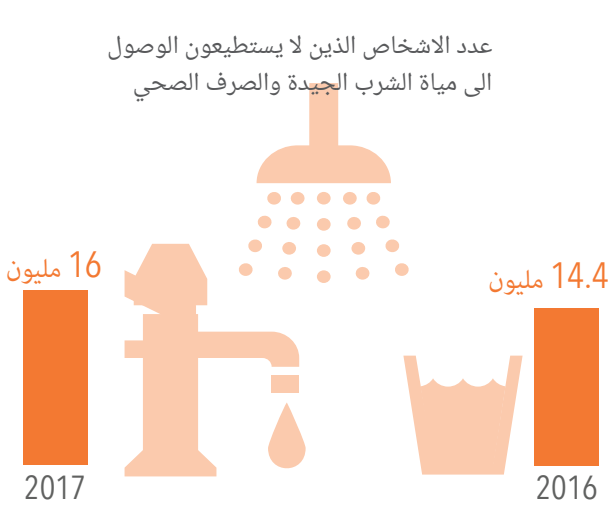

الإجمالي بنسبة 41.8 بالمائة بين عامي 2015م و2017م – أي بما يعادل خسارة تبلغ 32.5 مليار دولار أمريكي، أو 1,180 دولار أمريكي للفرد[3] . لا تزال حالة الاقتصاد الكلي في اليمن تتدهور. انخفض سعر الريال اليمني بنسبة 13 بالمائة في الأسواق الموازية من 390 ريال يمني / دولار أمريكي في أكتوبر إلى 441 ريال يمني / دولار أمريكي في ديسمبر[4] ، بعد أن فقد 28 بالمائة من قيمته بين يناير وأكتوبر وبانخفاض قدره أكثر من 100 بالمائة بالمقارنة مع عام 2015م (215 ريال يمني / دولار أمريكي)[5] . انخفاض الريال اليمني المثير للقلق ضاعف من تقويض الاقتصاد اليمني الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات المدفوعة قيمتها بالدولار الأمريكي وساهم بشكل كبير في الارتفاع الأخير في أسعار الوقود والسلع الأساسية. علاوة على ذلك، تعاني اليمن من أزمة في السيولة يصارع فيها السكان والتجار والشركاء العاملين في المجال الإنساني لتحويل الأموال إلى داخل البلد وضمن مناطقها.

فقدان سبل كسب العيش

أدى التدهور الاقتصادي الحاد إلى خسائر كبيرة في سبل كسب العيش، وقد قامت شركات القطاع الخاص بتقليص ساعات العمل لديها و / أو أوقفت أنشطتها بسبب نقص المدخلات، خاصة الوقود. بالمثل، فإن قطاع الزراعة يعاني من نقص شديد في المدخلات الزراعية مثل اللقاحات والأدوية والأعلاف والسلع الأخرى الضرورية لقطاع الثروة الحيوانية وصيد الأسماك والدواجن. وأسهم تصاعد النزاع على طول الساحل إلى تعطيل أنشطة الصيد مما يهدد حياة 83,000 شخص من صغار الصيادين وأسرهم[6] . أدى ذلك، مصحوباً بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد وإلى ارتفاع مستويات سوء التغذية في هذه المناطق. لم يستلم حوالي 1.25 مليون موظف حكومي رواتبهم أو أنهم استلموا رواتبهم بصورة متقطعة منذ شهر أغسطس 2016م؛ وتشير التقديرات إلى أن هذه الفجوة في الرواتب تؤثر على ربع السكان – الموظفين الحكوميين وأسرهم. في نهاية المطاف، وفي حين أن السلع الأساسية تصبح أكثر ندرة وأكثر تكلفة، فإن فرص السكان لكسب العيش والحصول على المال آخذة في التناقص. أدى هذا الأمر بالفعل إلى إتباع آليات التكيف السلبية مثل بيع الأصول وخفض استهلاك الغذاء والحد من شراء المياه النظيفة واللجوء إلى الديون. من المتوقع أن تستمر حالة الأمن الغذائي لملايين اليمنيين الضعفاء في التدهور السريع، مع احتمال ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد[7] . نتيجة لذلك، حتى الأشخاص من غير المتضررين بصورة مباشرة من النزاع الدائر يصبحون أكثر فأكثر عرضة للخطر، بالإضافة إلى أولئك الأكثر تضرراً الذين أصبحوا الآن أيضاً بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

الوصول إلى الأسواق

يؤثر التدهور الاقتصادي والقيود على الواردات على توافر السلع الأساسية وأسعارها في الأسواق. على الرغم من النقص في السيولة وتضخم الأسعار وارتفاع تكاليف النقل، لا تزال الأسواق تعمل بشكل رئيسي في معظم المناطق، ووفقاً للنشرات الشهرية لبرنامج الأغذية العالمي، فإن أسعار الأغذية المحلية مرتفعة ومتقلبة ومن المرجح أن تشهد المزيد من الارتفاع خلال عام 2018م. بعد إغلاق موانئ اليمن وانخفاض قيمة الريال اليمني بنسبة 10 بالمائة في شهر نوفمبر، ارتفعت أسعار السلع الأساسية بصورة جنونية، وتراوحت الزيادات في الأسعار بين مختلف الأسواق مع زيادة تصل إلى 70 بالمائة في أسعار الوقود بالمقارنة مع شهر أكتوبر[8]، وبأكثر من 150 بالمائة بالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة . زاد متوسط تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء الشهرية بنسبة 12 بالمائة من شهر أكتوبر إلى شهر ديسمبر[9] – أي بزيادة قدرها 47 بالمائة عما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة . على العموم، وبالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بين 26 و 85 بالمائة في ديسمبر 2017م[10] ، وتأثر توافر المياه وسعرها في جميع أنحاء البلد تأثرا شديداً بسبب ارتفاع أسعار الوقود بسبب الاعتماد الكبير على الوقود لضخ المياه، ونتيجة لذلك، ارتفع سعر المياه المنقولة بالشاحنات بنسبة 60 بالمائة[11]. تؤثر تكاليف الوقود بشكل كبير على جميع مناطق الأسواق مما يترك الاقتصاد معرضاً بشدة للتأثر بتقلبات العرض وأسعار الوقود . الوضع أكثر سوءاً في المناطق التي يحتدم فيها النزاع التي يتم فيها فصل نظم السوق الرسمية وتتعطل حركة السلع الأساسية، مما يؤدي إلى ندرة السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية وتصاعد أسعارها.

اشتداد خطر المجاعة

بسبب تقلص القدرة الشرائية وتقييدها، يواجه ما مجموعه 107 مديريات من أصل 333 مديرية مخاطر متزايدة للانزلاق نحو المجاعة، أي بزيادة قدرها 13 بالمائة منذ أبريل 2017م[12] . لا يعرف أغلبية الأشخاص البالغ عددهم 10.4 ملايين نسمة الذين يعيشون في هذه المديريات البالغ عددها 107 مديريات من أين ستأتي وجبتهم التالية ويفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمرافق الأساسية للصرف الصحي والنظافة، وهم بحاجة إلى المساعدة لضمان الوصول الكافي إلى الرعاية الصحية، كما أنهم أيضاً بحاجة إلى مساعدات تغذوية صحية. يعاني نحو 1.8 مليون طفل و 1.1 مليون امرأة من النساء الحوامل أو المرضعات من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم 400,000 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.

ارتفاع أسعار السلع الأساسية منذ بداية الأزمة

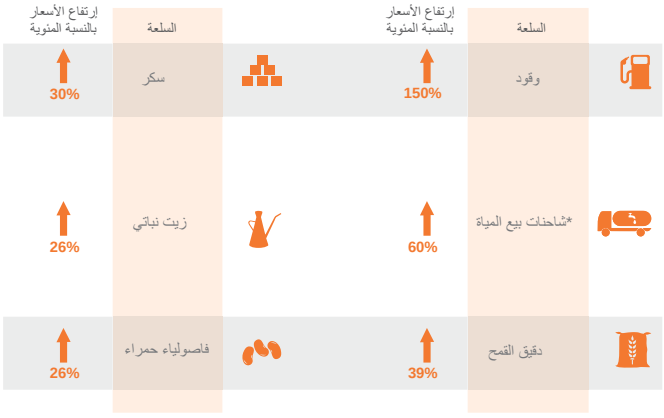

المصدر: * نشرة الاسعار- فريق العمل المعني بالنقد والاسواق، ديسمبر 2017م ، ارتفاع الاسعار منذ الحصار في شهر نوفمبر 2017م
تقرير برنامج الأغذية العالمي بشأن مراقبة الأسواق في اليمن، ديسمبر2017م، منظمة الأغذية والزراعة، ديسمبر 2017م.

انخفاض قيمة العملة

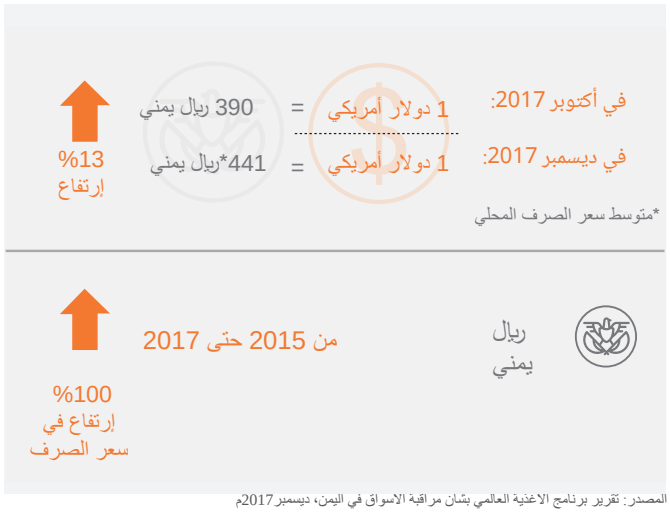

المصدر: تقرير برنامج الاغذية العالمي بشأن مراقبة الاسواق في اليمن، ديسمبر2017م

زيادة حالة عدم الاستقرار

إغلاق موانئ اليمن (البحرية والبرية والجوية) في 6 نوفمبر 2017م من قبل التحالف الذي تقوده السعودية وما أعقب ذلك من ارتفاع في الأسعار سلط الضوء على هشاشة الوضع في اليمن، حيث أن اضطرابات السوق انعكست مباشرة بصورة أشخاص يفقدون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. أدى اندلاع القتال البري في صنعاء خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2017م وتغير التحالفات السياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار، كما كان الحال مع تكثيف الغارات الجوية في بعض المناطق. أدى تصاعد النزاع على طول الساحل الغربي إلى المزيد من حالات النزوح وحصار المدنيين في المناطق التي تشهد احتدام النزاع.

في حين أن الوضع السياسي الجديد أفرز أثره على الشركاء العاملين في المجال الإنساني في صنعاء، إلا أنه لم يُترجم إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية في وقت نشر هذه الخطة للاستجابة الإنسانية في اليمن. مع ذلك، وحسب الاقتضاء، قام الشركاء بتفعيل إجراءات الطوارئ الضرورية وتحديث المعلومات القطاعية عن الاحتياجات المعتدلة والحادة للاسترشاد بها في عملية التخطيط.

الاحتياجات المتزايدة في القطاعات الإنسانية الرئيسية

ترك عامان ونصف العام من النزاع 22.2 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم 11.3 مليون شخص في حاجة ماسة[13] ، مما يستلزم تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للبقاء على قيد الحياة. تُعزى هذه الزيادة إلى تدهور الحالة في القطاعات الإنسانية الرئيسية. أدى الحصار وتصاعد النزاع في الشهرين الأخيرين من عام 2017م إلى حالات نزوح جديدة، كما أدى إلى المزيد من تفاقم شدة احتياج الأسر الضعيفة.

الأمن الغذائي والزراعة

يعاني 17.8 مليون شخص في اليمن من انعدام الأمن الغذائي. من بين هؤلاء، يعاني حوالي 8.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويواجهون خطر المجاعة – وهو ما يمثل زيادة مقلقة بنسبة 24 بالمائة منذ شهر أبريل 2017م. أدى النزاع إلى تدمير سبل كسب معيشة السكان والحد من قدرتهم الشرائية، مما جعل من الصعب على الكثير من اليمنيين تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية.

الصحة

في ظل استمرار 50 بالمائة فقط من المرافق الصحية في العمل بكامل طاقتها، وتوقف دفع رواتب العاملين الصحيين، يحتاج 16.4 مليون شخص في اليمن إلى مساعدة لضمان حصولهم على الرعاية الصحية الكافية – من بينهم 9.3 ملايين في حاجة ماسة. الحصول على الحد الأدنى من الرعاية الصحية هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأشخاص المعرضة حياتهم للخطر بسبب المرض أو الإصابة؛ وقد أبرز آخر تفشي للكوليرا والدفتريا الأثر الضار لتدهور النظام الصحي.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

تشير التقديرات إلى أن 16 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية لإتاحة الحصول على المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية أو الحفاظ على قدرات الوصول إليها، من بينهم 11.6 مليون شخص في حاجة ماسة. ساهم انهيار شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية وتدهور أوضاع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والافتقار إلى وسائل الحفاظ على النظافة الشخصية وشراء المياه الصالحة للشرب، في واحدة من أسوأ حالات تفشي وباء الكوليرا.

سوء التغذية

يعاني حوالي 1.8 مليون طفل و 1.1 مليون امرأة من النساء الحوامل أو المرضعات من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم 400,000 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. تشير التقديرات إلى أن حوالي 7.5 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الغذائية، إضافة إلى 2.9 مليون شخص سوف يحتاجون إلى علاج سوء التغذية الحاد في عام 2018م.

تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء حسب المحافظة

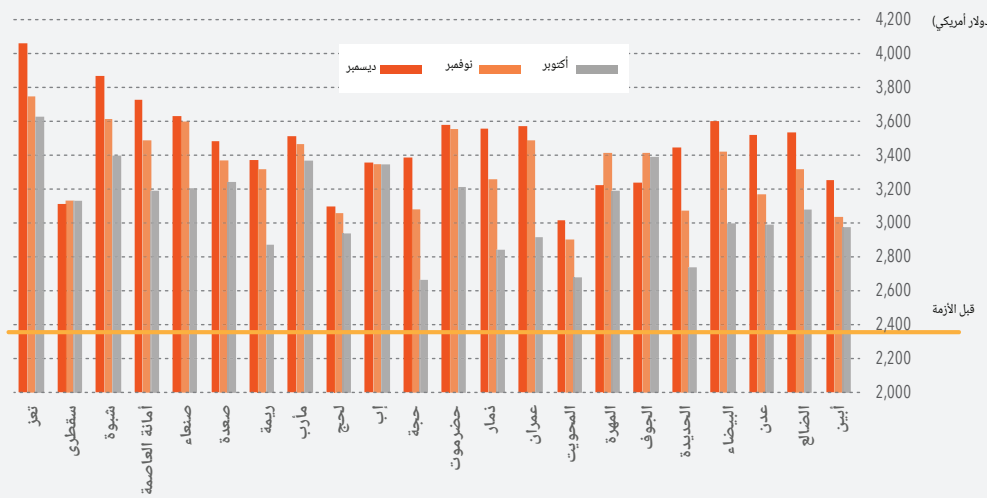

سعر سلة الغذاء الأساسية (ريال يمني)

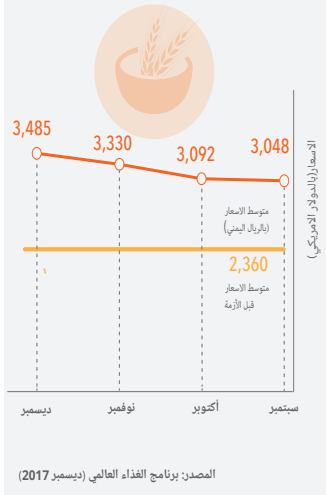

المصدر: برنامج الغذاء العالمي (ديسمبر 2017)

الإيواء والمواد غير الغذائية الأساسية

تشير التقديرات إلى أن 5.4 ملايين شخص بحاجة إلى الإيواء الطارئ أو اللوازم المنزلية الأساسية بما في ذلك النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المستضيفة والعائدين بصفة أولية. تؤدي عمليات النزوح المستمرة بسبب النزاع، فضلاً عن العودة الأولية إلى بعض المناطق، إلى زيادة هذه الاحتياجات. هناك 2.6 مليون شخص في حاجة ماسة إلى هذا النوع من المساعدات.

الحماية

حوالي 12.9 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة لحماية سلامتهم أو كرامتهم أو حقوقهم الأساسية، ومن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كان للنزوح والنزاع أثرهما على الأسر الضعيفة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، مما نتج عنه آليات التكيف السلبية وتزايد احتياجات الدعم النفسي والاجتماعي. يعيش 6.5 ملايين شخص في المناطق الأشد تضرراً.

إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين حسب الجنس والسن

	نساء	رجال	فتيات	فتيان
إجمالي المحتاجين				
الصحة	4	4	4.1	4.3
المياه والنظافة والصرف الصحي	3.9	3.95	3.99	4.16
الأمن الغذائي والزراعة	4.4	4.4	4.4	4.65
الحماية	3.12	3.21	3.19	3.34
التغذية الصحية	2.30	0	2.3	2.4
التعليم	0	0	1.84	2.3
مجموعة متعددة القطاعات للمهاجرين واللاجئين	0.05	0.08	0.02	0.02
المأوى / المواد غير الغذائية / إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها	1.3	1.4	1.3	1.4

الأشخاص المحتاجين حسب الجنس والعمر

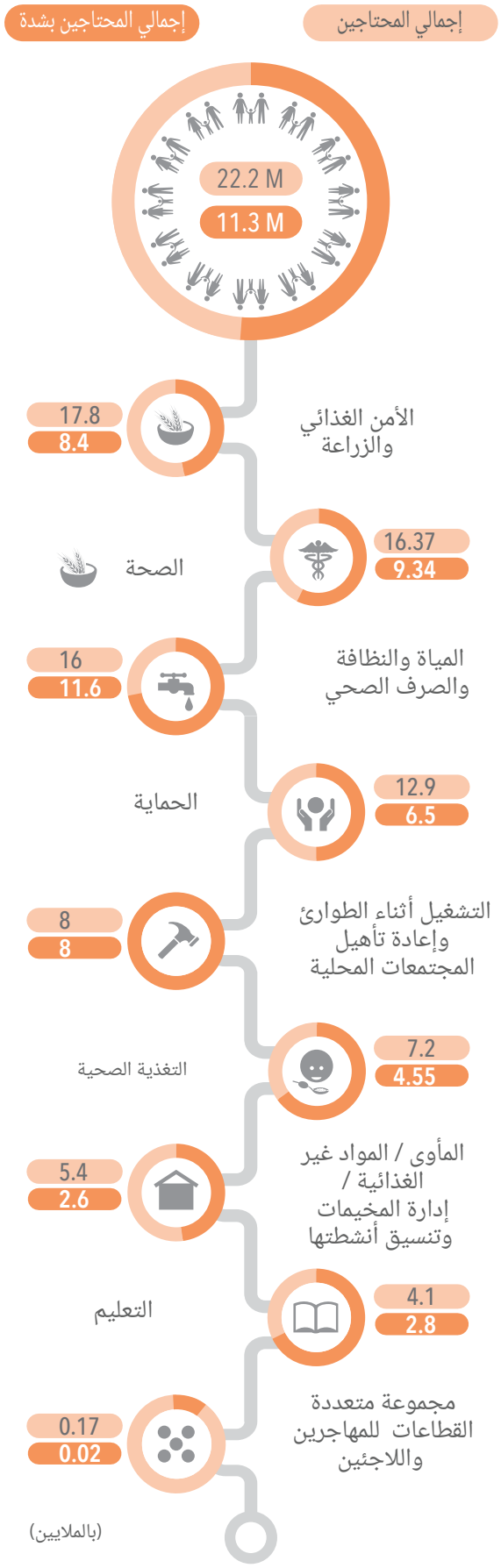

المصدر: وثيقة الاحتياجات الإنسانية ديسمبر 2017م

التعليم

بدأ العام الدراسي 2017م – 2018م متأخراً في 13 محافظة من أصل 22 محافظة، ويرجع ذلك إلى عدم دفع مرتبات المعلمين لفترة طويلة. ما يمثل نسبة 21 في المائة من المدارس في جميع أنحاء البلد غير صالحة للاستخدام لأغراض الأنشطة التعليمية بسبب الأضرار الناجمة عن النزاع أو استضافة النازحين داخلياً فيها أو احتلالها من قبل الجماعات المسلحة. تشير التقديرات إلى أن 4.1 مليون طفل في سن الدراسة هم بحاجة إلى المساعدة لمواصلة تعليمهم.

سبل العيش وقدرات المجتمعات المحلية على التحمل والمرونة

حوالي 8 ملايين شخص من الأشخاص المتضررين من النزاع بحاجة إلى مساعدة في مجال سبل كسب العيش من أجل تعزيز اعتمادهم على الذات لتلبية الاحتياجات الأساسية والحد من الاعتماد على المساعدات الإغاثية. المجتمعات المحلية بحاجة إلى الدعم لتعزيز قدراتها على التحمل والمرونة، بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات في مواقع مختلفة.

شدة الاحتياجات لعام 2018 حسب المديرية

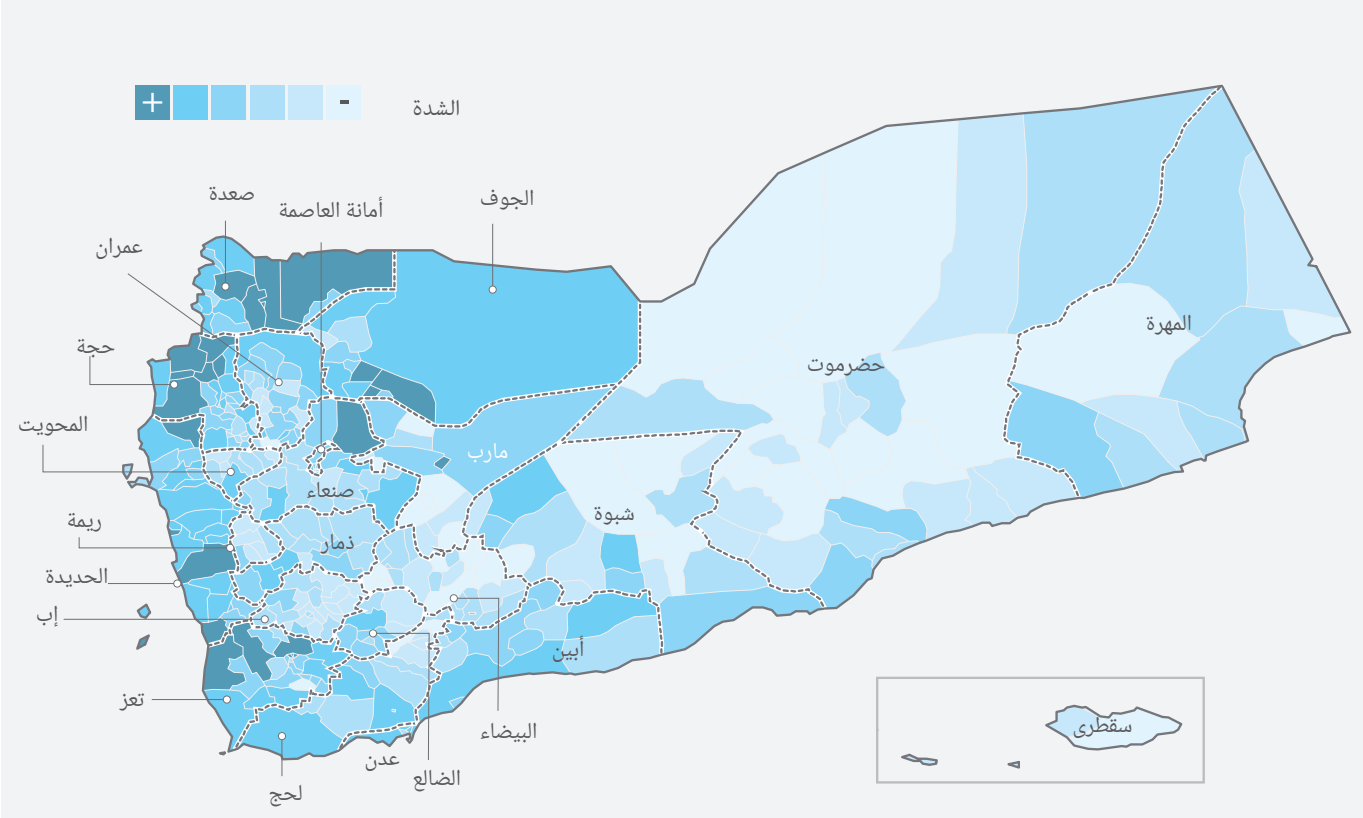

المصدر: وثيقة الإحتياجات الإنسانية ديسمبر 2017م

الخط الزمني

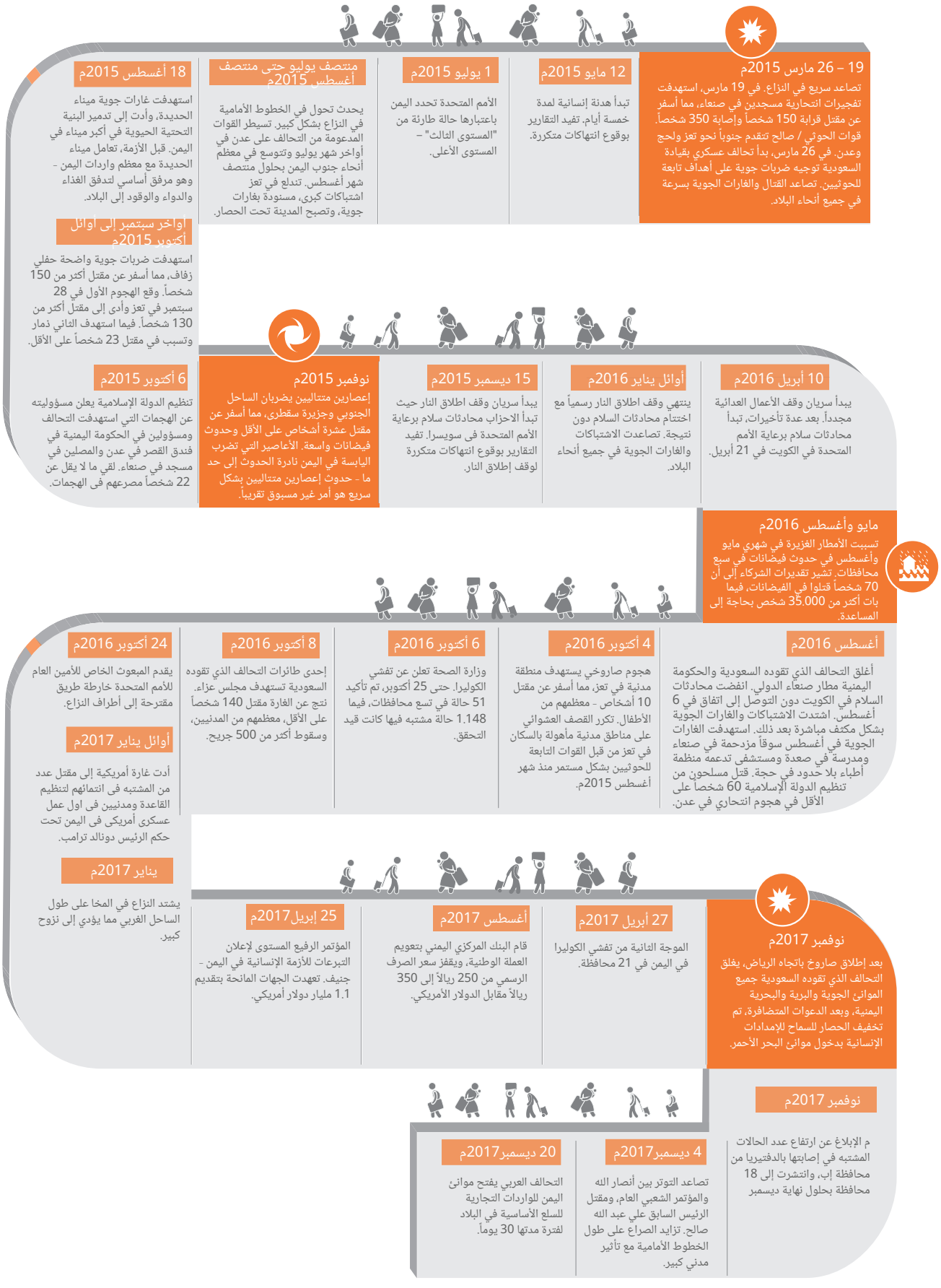
19 – 26 مارس 2015م
تصاعد سريع في النزاع. في 19 مارس، استهدفت تفجيرات انتحارية مسجدين في صنعاء، مما أسفر عن مقتل قرابة 150 شخصاً وإصابة 350 شخصاً. قوات الحوثي / صالح تتقدم جنوباً نحو تعز ولحج وعدن. في 26 مارس، بدأ تحالف عسكري بقيادة السعودية توجيه ضربات جوية على أهداف تابعة للحوثيين. تصاعد القتال والغارات الجوية بسرعة في جميع أنحاء البلاد.
12 مايو 2015م
تبدأ هدنة إنسانية لمدة خمسة أيام. تفيد التقارير بوقوع انتهاكات متكررة.
1 يوليو 2015م
الأمم المتحدة تحدد اليمن باعتبارها حالة طارئة من "المستوى الثالث" – المستوى الأعلى.
منتصف يوليو حتى منتصف أغسطس 2015م
يحدث تحول في الخطوط الأمامية في النزاع بشكل كبير. تسيطر القوات المدعومة من التحالف على عدن في أواخر شهر يوليو وتتوسع في معظم أنحاء جنوب اليمن بحلول منتصف شهر أغسطس. تندلع في تعز اشتباكات كبرى، مسنودة بغارات جوية، وتصبح المدينة تحت الحصار.
18 أغسطس 2015م
استهدفت غارات جوية ميناء الحديدة، وأدت إلى تدمير البنية التحتية الحيوية في أكبر ميناء في اليمن. قبل الأزمة، تعامل ميناء الحديدة مع معظم واردات اليمن - وهو مرفق أساسي لتدفق الغذاء والدواء والوقود إلى البلاد.
أواخر سبتمبر إلى أوائل أكتوبر 2015م
استهدفت ضربات جوية واضحة حفلي زفاف، مما أسفر عن مقتل أكثر من 150 شخصاً. وقع الهجوم الأول في 28 سبتمبر في تعز وأدى إلى مقتل أكثر من 130 شخصاً. فيما استهدف الثاني ذمار وتسبب في مقتل 23 شخصاً على الأقل.
6 أكتوبر 2015م
تنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته عن الهجمات التي استهدفت التحالف ومسؤولين في الحكومة اليمنية في فندق القصر في عدن والمصلين في مسجد في صنعاء. لقي ما لا يقل عن 22 شخصاً مصرعهم في الهجمات.
نوفمبر 2015م
إعصارين متتاليين يضربان الساحل الجنوبي وجزيرة سقطرى، مما أسفر عن مقتل عشرة أشخاص على الأقل وحدوث فيضانات واسعة. الأعاصير التي تضرب اليابسة في اليمن نادرة الحدوث إلى حد ما - حدوث إعصارين متتاليين بشكل سريع هو أمر غير مسبوق تقريباً.
15 ديسمبر 2015م
يبدأ سريان وقف اطلاق النار حيث تبدأ الاحزاب محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة في سويسرا. تفيد التقارير بوقوع انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار.
أوائل يناير 2016م
ينتهي وقف اطلاق النار رسمياً مع اختتام محادثات السلام دون نتيجة. تصاعدت الاشتباكات والغارات الجوية في جميع أنحاء البلاد.
10 أبريل 2016م
يبدأ سريان وقف الأعمال العدائية مجدداً. بعد عدة تأخيرات، تبدأ محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة في الكويت في 21 أبريل.
مايو وأغسطس 2016م
تسببت الأمطار الغزيرة في شهري مايو وأغسطس في حدوث فيضانات في سبع محافظات. تشير تقديرات الشركاء إلى أن 70 شخصاً قتلوا في الفيضانات، فيما بات أكثر من 35.000 شخص بحاجة إلى المساعدة.
أغسطس 2016م
أغلق التحالف الذي تقوده السعودية والحكومة اليمنية مطار صنعاء الدولي. انفضت محادثات السلام في الكويت دون التوصل إلى اتفاق في 6 أغسطس. اشتدت الاشتباكات والغارات الجوية بشكل مكثف مباشرة بعد ذلك. استهدفت الغارات الجوية في أغسطس سوقاً مزدحمة في صنعاء ومدرسة في صعدة ومستشفى تدعمه منظمة أطباء بلا حدود في حجة. قتل مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية 60 شخصاً على الأقل في هجوم انتحاري في عدن.
4 أكتوبر 2016م
هجوم صاروخي يستهدف منطقة مدنية في تعز، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص - معظمهم من الأطفال. تكرر القصف العشوائي على مناطق مدنية مأهولة بالسكان في تعز من قبل القوات التابعة للحوثيين بشكل مستمر منذ شهر أغسطس 2015م.
6 أكتوبر 2016م
وزارة الصحة تعلن عن تفشي الكوليرا. حتى 25 أكتوبر، تم تأكيد 51 حالة في تسع محافظات، فيما 1.148 حالة مشتبه فيها كانت قيد التحقق.
8 أكتوبر 2016م
إحدى طائرات التحالف الذي تقوده السعودية تستهدف مجلس عزاء. نتج عن الغارة مقتل 140 شخصاً على الأقل، معظمهم من المدنيين، وسقوط أكثر من 500 جريح.
24 أكتوبر 2016م
يقدم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة خارطة طريق مقترحة إلى أطراف النزاع.
أوائل يناير 2017م
أدت غارة أمريكية إلى مقتل عدد من المشتبه فى انتمائهم لتنظيم القاعدة ومدنيين فى اول عمل عسكرى أمريكى فى اليمن تحت حكم الرئيس دونالد ترامب.
يناير 2017م
يشتد النزاع في المخا على طول الساحل الغربي مما يؤدي إلى نزوح كبير.
نوفمبر 2017م
بعد إطلاق صاروخ باتجاه الرياض، يغلق التحالف الذي تقوده السعودية جميع الموانئ الجوية والبرية والبحرية اليمنية، وبعد الدعوات المتضافرة، تم تخفيف الحصار للسماح للإمدادات الإنسانية بدخول موانئ البحر الأحمر.
27 أبريل 2017م
الموجة الثانية من تفشي الكوليرا في اليمن في 21 محافظة.
أغسطس 2017م
قام البنك المركزي اليمني بتعويم العملة الوطنية، ويقفز سعر الصرف الرسمي من 250 ريالاً إلى 350 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي.
25 إبريل 2017م
المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات للأزمة الإنسانية في اليمن - جنيف. تعهدت الجهات المانحة بتقديم 1.1 مليار دولار أمريكي.
نوفمبر 2017م
م الإبلاغ عن ارتفاع عدد الحالات المشتبه في إصابتها بالدفتيريا من محافظة إب، وانتشرت إلى 18 محافظة بحلول نهاية ديسمبر
4 ديسمبر2017م
تصاعد التوتر بين أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، ومقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح. تزايد الصراع على طول الخطوط الأمامية مع تأثير مدني كبير.
20 ديسمبر2017م
التحالف العربي يفتح موانئ اليمن للواردات التجارية للسلع الأساسية في البلاد لفترة مدتها 30 يوماً.

الأهداف

الاستراتيجية

سيواصل الشركاء في عام 2018 تقديم المساعدات والحماية المنقذة للأرواح لتلبية الاحتياجات الأكثر حدة التي تم تحديدها في وثيقة الاحتياجات الإنسانية. سوف تعزز جميع الأنشطة سلامة وكرامة الأشخاص المتضررين وقدرتهم على الوصول المتكافئ إلى المساعدات الإنسانية المبدئية. أيضاً، سيسعى الشركاء إلى دعم تقديم الخدمات الأساسية والعمل على الحفاظ على المؤسسات التي تقوم بتقديمها. ستكون الاستجابة مصحوبة المنسقة بتنسيق أفضل وآليات المساءلة والدعوة.

1 تقديم المساعدة المنقذة للأرواح للأشخاص الأشدّ ضعفاً في اليمن من خلال استجابة فعالة وموجهة.

تحتاج أعداد متزايدة من السكان في اليمن إلى المساعدات الإنسانية لضمان بقائهم على قيد الحياة، كما يتضح من الارتفاع الكبير في مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسوء التغذية الحاد، ونقص المياه النظيفة، والنزوح، وتدهور الخدمات الصحية. في عام 2018م، سيظل الهدف الرئيسي للشركاء هو توفير المساعدات المنقذة للحياة..

2 ضمان أن تعزز جميع المساعدات حماية وسلامة وكرامة الأشخاص المتضررين، وأن تقدم بصورة عادلة للرجال والنساء والفتيان والفتيات.

أدى اشتداد وتيرة النزاع والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني إلى نشوء احتياجات كبيرة متعلقة بالحماية، وخاصة للنساء والأطفال والنازحين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يؤكد أهمية تعزيز الجهود لحماية المدنيين. في عام 2018م، ستعزز المساعدات سلامة وكرامة أولئك الذين تُقدم من أجلهم، وسيتاح لجميع الأشخاص – من الرجال والنساء والفتيان والفتيات من جميع الفئات السكانية – الوصول المتكافئ إلى المساعدات استناداً إلى احتياجاتهم. سوف يقوم الشركاء بتضمين تحليل الحماية والنوع الاجتماعي في جميع قطاعات الاستجابة بما يتماشى مع خطط عمل الفريق القُطري الإنساني المتعلقة بالحماية والنوع الاجتماعي.

3 دعم والحفاظ على الخدمات والمؤسسات الضرورية للأعمال الإنسانية العاجلة وتعزيز سبل كسب العيش والقدرة على الصمود.

سيقوم الشركاء بتعزيز الدعم الذي يستهدف الخدمات العامة الرئيسية، وسيقدمون الحد الأدنى من حزم المساعدات لتكملة استمرارية هذه الخدمات الأساسية ومنع المزيد من الانهيار. أيضاً، سيتم تعزيز التركيز على دعم فرص الوصول إلى سبل كسب العيش وعمليات الإنعاش الاقتصادي وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية وإعادة إدماج السكان النازحين والعائدين من أجل استعادة الاعتماد على الذات والحد بأقصى قدر من آلية التكيف السلبية.

4 تقديم استجابة إنسانية مبدئية ومتكاملة ومنسقة وشاملة تكون مسؤولة أمام الأشخاص الأشدّ ضعفاً في اليمن وتناصرهم بشكل فعال مع تعزيز مشاركة الشركاء الوطنيين.

ستعزز الاستجابة الإنسانية في عام 2018م النُهُج المتكاملة المتعددة القطاعات وتقترب من الأشخاص المتضررين. للمرة الأولى، تقدم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م استجابة متعددة القطاعات بشأن مجالات محورية رئيسية – الوقاية من المجاعة والكوليرا، فضلاً عن الاستجابة الشاملة للنازحين داخلياً / العائدين / المجتمعات المستضيفة، بالإضافة إلى خطط الاستجابة لكل مجموعة. سيعزز الشركاء التنسيق عن طريق زيادة حضور الموظفين في المراكز الميدانية اتخاذ القرارات من المراكز الميدانية. من خلال البناء على النجاحات التي تحققت في العامين الماضيين، سيتم بذل جهود مكثفة لبناء قدرات الشركاء الوطنيين وتعزيز مشاركتهم لضمان تغطية أوسع واستدامة جهود الاستجابة.

استراتيجية

الاستجابة

يسعى الشركاء العاملين في المجال الإنساني إلى الوصول في عام 2018م إلى 13.1 مليون شخص في اليمن بالمساعدات المنقذة للأرواح أو المساعدات المتعلقة بالحماية. قامت المجموعات بتحديد أولويات الفئات السكانية والمناطق الجغرافية ممن هي في حاجة ماسة حيثما تسمح إمكانية الوصول والقدرات التشغيلية، كما قامت بتضمين الأهداف في مناطق السكان من ذوي الاحتياجات المعتدلة الذين يواجهون خطر الانزلاق إلى الحاجة الماسة. علاوة على ذلك، سيعمل الشركاء مع ومن خلال المؤسسات العامة التي تقدم الخدمات الأساسية الضرورية من أجل منع انهيارها.

افتراضات التخطيط

في حين أن إنهاء النزاع لن يؤدي إلا إلى انخفاض تدريجي في الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، فإنه لا يوجد حالياً أي مؤشر ملموس على أن هذا السيناريو سيتحقق في عام 2018م. يتوقع سيناريو التخطيط لعام 2018م أن يستمر النزاع عند مستوى مماثل لما كان عليه في عام 2017م، وأن تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية سوف يتسارع.

- الاحتياجات الإنسانية: سوف تستمر الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في جميع القطاعات بسبب استمرار النزاع وانعدام الأمن والانهيار الاقتصادي والتخلف المزمن في التنمية. تشير التقديرات إلى أنه سيكون ما يُقدر بنحو 22.2 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في قطاع واحد على الأقل في عام 2018م، بمن فيهم 11.3 مليون شخص سوف يكونون بحاجة إلى مساعدات عاجلة لإنقاذ حياتهم أو الحفاظ عليها. ستظل هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات الطارئة المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن والاحتياجات الإجمالية للبلاد بأسرها، وسينزلق عدد متزايد من الأشخاص ذوي الاحتياجات المعتدلة نحو الحاجة الماسة.
- القوى المحركة للنزاع: بعد أكثر من عامين ونصف العام من النزاع، حدث تغير في القوى المحركة في أواخر عام 2017م. القتال البري في صنعاء في أوائل شهر ديسمبر أعقبه اشتداد في حدة النزاع في أجزاء أخرى من البلد. بالإضافة إلى التداعيات السياسية، اندلع قتال بين تحالف أنصار الله – المؤتمر الشعبي العام والقوات الحكومية المعترف بها دولياً وقوات التحالف الذي تقوده السعودية على امتداد الساحل الغربي ومناطق خط المواجهة الأخرى. سوف تستمر حدة اشتداد النزاع في التغير إلى حد كبير حسب المنطقة، مع مناطق محددة توجد فيها خطوط أمامية تشهد اشتباكات برية كثيفة أو تتعرض لغارات جوية. في المناطق الأكثر هدوءاً، سيتم استكشاف دعم البرامج المتعلقة بقدرة المجتمعات المحلية على الصمود وبرامج الإنعاش.
- المخاوف المتعلقة بالحماية: سيظل النزاع المتصاعد والأثر المتزايد على المدنيين يشكلان مخاطر جسيمة على سلامة المدنيين ورفاههم وحقوقهم الأساسية ويتسبب في إلحاق أضرارا جسيمة بالبنية التحتية العامة والخاصة. سوف تستمر أطراف النزاع في انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل غياب آليات مساءلة أكثر قوة. ستزداد احتياجات الفئات السكانية الضعيفة للحماية، بما في ذلك مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. من المحتمل أن تزداد التوترات داخل المجتمعات المحلية كلما أصبحت الموارد أكثر ندرة، في حين تتعرض المجتمعات المحلية المستضيفة للنازحين داخلياً للخطر بشكل خاص كلما طالت فترة النزوح وزاد العبء على المجتمعات المحلية المستضيفة. من المحتمل أن يزداد العنف المنزلي كلما واجهت الأسر والمجتمعات المحلية الضغوط وحالات العجز المتراكمة.
- النزوح الداخلي والعودة: سوف تختلف أنماط النزوح والعودة بناءاً على المستويات المحلية السائدة للنزاع وانعدام الأمن، ومن المرجح أن يستمر تصاعد النزاع في مختلف المناطق في التسبب في حالات نزوح إضافية. سوف يستمر الشركاء العاملين في المجال الإنساني في رصد الحالة وتقديم الإغاثة الإنسانية السريعة استناداً إلى خطط الطوارئ الحالية والجديدة. ستظل حالات العودة محفوفة بالمخاطر في الكثير من المناطق بسبب استمرار انعدام الأمن والنزاع المحتدم.
- اللاجئين والمهاجرين في اليمن: على الرغم من التحديات وازدياد انعدام الأمن، فإنه من المتوقع أن يستمر المهاجرين وطالبي اللجوء، وخاصة من القرن الأفريقي، في القدوم إلى اليمن باعتبار أنها لا تزال خط عبور رئيسي. من المحتمل أن لا تتمكن السلطات في اليمن من الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء بسبب حالة النزاع المطول والقيود الاقتصادية.
- المؤسسات العامة: مازال نقص الوقود بسبب الإغلاق الحالي للموانئ والقيود المفروضة عليها يتسبب في تقويض مؤسسات القطاع العام التي تعاني من الضعف وزيادة تسريع انهيارها. سوف تشهد قدرة مؤسسات القطاع العام على تقديم الخدمات الأساسية أو الحفاظ عليها أو استعادتها المزيد من التراجع، وربما التقليص، مما يتطلب من الشركاء العاملين في المجال الإنساني مواصلة سد الثغرات الحرجة؛ وهو أمر يتجاوز قدراتهم واختصاصهم. سوف تتأثر قطاعات الصحة والتغذية والتعليم والأمن الغذائي والزراعة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل خاص، ومن المرجح أن تزداد حالات سوء التغذية وتفشي الأمراض المعدية. سوف تزداد معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض لدى الأمهات والمواليد والأطفال بسبب عدم الحصول على الرعاية الصحية الطارئة.
- تفشي الأمراض: في ظل انهيار المرافق الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ستظل حالات تفشي الأمراض المعدية تشكل خطراً كبيراً على حياة الملايين من الناس. واجهت اليمن أسوأ تفشي للكوليرا في عام 2017م حيث تم رصد أكثر من مليون حالة مشتبه فيها بحلول نهاية شهر ديسمبر؛ ومن المرجح حدوث ارتفاع في تفشي المرض مجدداً في عام 2018م بسبب انتشار عوامل الخطر. هناك حاجة إلى أنشطة التأهب والوقاية من الكوليرا، ولكنها قد لا تكون كافية لمنع حدوث موجة ثالثة من الكوليرا، خاصة في حال استمرار تدهور خدمات المياه والصرف الصحي العامة واستمرار الارتفاع في أسعار المياه. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفشي الدفتيريا، وهو أول تفشي في البلد منذ عام 1982م، ينتشر بسرعة مع الإبلاغ عن رصد حالات مشتبه فيها في 19 محافظة حتى 16 يناير 2018م، ويُعزى ذلك إلى انخفاض التغطية في مجال التطعيم وصعوبة الحصول على الرعاية الطبية.
- التوقعات الاقتصادية: على الرغم من تعثره في الأصل قبل تصاعد النزاع، فقد انكمش الاقتصاد اليمني بشكل حاد منذ اندلاع النزاع، وستواجه اليمن تحدياً مالياً استثنائياً في عام 2018م، بما في ذلك أزمة السيولة المستمرة. تستند الاستجابة إلى فرضية أن الأسواق لا تزال تعمل في بعض مناطق

البلد، ولكنها ستتوقف عن العمل في مناطق أخرى بشكل متسارع بسبب تذبذب القيود المتقلبة على الواردات المفروضة من قبل التحالف الذي تقوده السعودية. سوف تتردد البنوك الأجنبية في التعامل مع البنوك اليمنية بسبب تصنيفها على أنها "بنوك عالية المخاطر"، مما يؤثر على الأعمال التجارية والمستوردين وعامة السكان. سيستمر العجز في احتياطيات النقد الأجنبي وسينعكس الانخفاض السريع في قيمة الريال اليمني في عام 2017م على شكل ارتفاع في أسعار جميع السلع تقريباً، مما يجعلها على نحو متزايد بعيدة عن متناول السكان الضعفاء. سيواجه الشركاء العاملين في المجال الإنساني ضغوطاً متزايدة للتعويض عن قطاع تجاري متعثر.

- واردات الإمدادات الحيوية: تعتمد اليمن على الواردات لنحو 90 بالمائة من احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية وتقريباً جميع إمداداتها من الوقود والإمدادات الطبية. أبرز إغلاق الموانئ في شهري نوفمبر وديسمبر 2017م مدى شدة تأثر البلد في ظل تعطل الواردات. تستند خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018م إلى الافتراض بأن الواردات التجارية، بما في ذلك الوقود، ستظل ممكنة. من منظور إنساني، فإنه لا يوجد بديل للواردات التجارية، كما أن المزيد من الخفض في مخزونات الوقود سيعجل من الاحتياجات والمصاعب في جميع أنحاء البلد مما يؤدي إلى حدوث كارثة كاملة. سيحافظ الشركاء العاملين في المجال الإنساني على مستويات عالية من الدعوة لإبقاء الموانئ الهامة مفتوحة أمام جميع الواردات، وفي حال فشلت هذه الجهود، فإن نقص السلع الأساسية، وخاصة الوقود، سيؤدي إلى حدوث أزمة ذات أبعاد قد تتجاوز قدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة.
- سبل كسب العيش: أدت الأزمة المستمرة منذ عامين ونصف العام إلى ارتفاع نسبة البطالة وفقدان سبل كسب العيش في المناطق الحضرية والريفية وانقطاع دفع رواتب القطاع العام، الأمر الذي أدى بدوره إلى تفاقم أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية ونقص السلع المحلية. نتيجة لذلك، سوف يكافح عدد أكبر من السكان لتلبية احتياجاتهم كلما استمرت فرص كسب العيش في التآكل أو التلاشي واستمرت الأسعار في الارتفاع. سترتفع معدلات الفقر، بمعنى أن الأشخاص الذين لم يتأثروا بصورة مباشرة بالأزمة سوف يصبحون بحاجة إلى مساعدات إنسانية.
- الوصول الإنساني: من المرجح أن تستمر القيود المفروضة على الوصول من قبل جميع أطراف النزاع في التأثير على إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب، وبشكل خاص في المناطق القريبة من الخطوط الأمامية. سوف يتسبب استمرار تزايد انعدام الاتساق بين الكيانات الرئيسية النظيرة للشركاء العاملين في المجال الإنساني في خلق معوقات بيروقراطية وعملياتية.

النطاق والأولويات المحددة

يتطلب الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد اتخاذ قرار إستراتيجي بشأن تحديد نطاق واقعي للاستجابة الإنسانية، مع مراعاة شدة الاحتياجات والانتشار الجغرافي للاحتياجات وقدرة الشركاء على التنفيذ.

النطاق الجغرافي

ستعطي الاستجابة، من الناحية الإستراتيجية، الأولوية للمديريات التي تضم سكاناً في حاجة ماسة على النحو المحدد من قبل كل مجموعة من المجموعات في وثيقة الاحتياجات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، ستتوسع الاستجابة لتلبية الاحتياجات المعتدلة في المناطق التي يواجه فيها السكان خطر الانزلاق نحو الحاجة الماسة، وهو أمر بالغ الأهمية نظراً للحالة الإنسانية التي تدهورت بشكل سريع خلال الربع الأخير من عام 2017م. في الوقت نفسه، فإن الحالة غير المستقرة وتغير الخطوط الأمامية والتفشي المتكرر للأمراض، مثل الكوليرا والدفتيريا في عام 2017م، تستدعي الرصد المستمر للاحتياجات الناشئة ونهجا مرن يسمح للشركاء بتحويل التركيز العملياتي والموارد المالية إلى المناطق المتضررة التي تم تقييمها على أنها تعاني من أعلى مستويات شدة الاحتياج.

النطاق البرنامجي

تتزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد الناشئة عن استمرار النزاع والنزوح بقدر تزايد الأزمة الاقتصادية الكامنة وانهيار الخدمات العامة المنقذة للأرواح. حتى قبل تصاعد الأزمة، كانت اليمن من أفقر البلدان في المنطقة، كما زاد النزاع من تفاقم أوجه الضعف المزمنة. يؤكد تفشي وباء الكوليرا في عامي 2016م و 2017م، والنظام الصحي المتداعي الحاجة إلى حماية المؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية الحيوية. من بين 50 بالمائة المرافق الصحية العاملة، فإن 74 بالمائة منها فقط تقدم بعض خدمات التغذية، وتقدم 46 بالمائة منها العلاج لكل من سوء التغذية الحاد وسوء التغذية الحاد المعتدل.

توزيع أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية لليمن بحسب النوع

نماذج الاستجابة المخطط لها في 2018

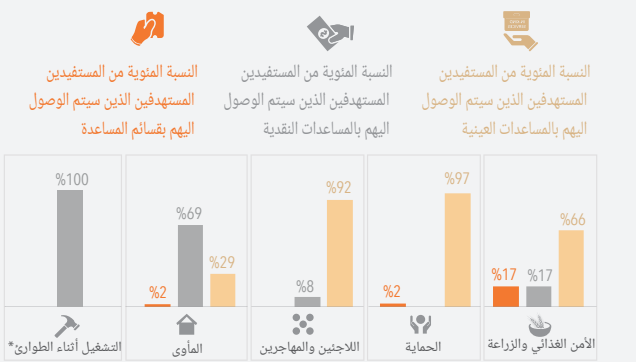

* لا يشمل هذا الرقم سوى المستفيدين المباشرين الذين سيتم الوصول إليهم من خلال أنشطة الإنعاش المبكر.

بعد عامين ونصف العام من النزاع العنيف والمصاعب الاقتصادية المتفاقمة، استنفد الكثير من الأشخاص والمجتمعات المحلية جميع آليات التكيف المتاحة، مما دفعهم إلى آليات التكيف السلبية المدمرة والاعتماد على المساعدات الإنسانية. أدى فقدان سبل كسب العيش وتآكل القدرة الشرائية بشكل كبير إلى تسريع انعدام الأمن الغذائي مما أسهم في زيادة مثيرة للقلق بنسبة 24 بالمائة منذ شهر أبريل 2017م في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ليصل إلى 8.4 مليون شخص يواجهون خطر المجاعة.

بالتالي، يعمل الفريق القُطري الإنساني على توسيع نطاق برنامج الاستجابة الإنسانية ليشمل مجموعة محدودة من الأنشطة "الإنسانية الإضافية"، وليعزز الدعم المقدم إلى سبل كسب العيش القادرة على الصمود. تشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- تقديم دعم أكثر منهجية للمرافق العامة الأساسية المنقذة للأرواح (الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية) في المديريات ذات الأولوية لضمان الحد الأدنى من الوظائف. ويشمل ذلك توفير حوافز للموظفين الرئيسيين والتكاليف التشغيلية؛ وإعادة تأهيل وتجهيز مرافق المنقذة للحياة لضمان الحد الأدنى من القدرة التشغيلية.
- دعم سبل كسب العيش: الأنشطة التي تساعد على استعادة سبل كسب عيش الأسر الضعيفة. سيقوم الشركاء بإدراج عوامل التمكين الضرورية التي من شأنها تعزيز أنشطة سبل كسب العيش أو تمكينها.

من خلال إدراج مثل هذه الأنشطة التي تعتبر بالغة الأهمية لتمكين الاستجابة الإنسانية، سيتمكن الشركاء العاملين في المجال الإنساني من تلبية الاحتياجات الإنسانية بطريقة أكثر استدامة. لا تزال هذه الأنشطة قائمة على الأدلة وتتبع المبادئ الإنسانية.

أولويات الاستجابة

مدفوعة بحجم الأزمة والاحتياجات التشغيلية ونقص التمويل الإنساني، اتفق الفريق القُطري الإنساني على نهج صارم لتحديد الأولويات لمعالجة الاحتياجات الأكثر شدة. تحول الشركاء العاملين في المجال الإنساني من تحليل واستهداف الاحتياجات على مستوى المحافظة إلى الاستهداف على مستوى المديرية في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018م، وقد سمح ذلك للشركاء لتحديد واستهداف المجتمعات المحلية الأشدّ ضعفاً بطريقة أكثر دقة، وساعد الفريق القُطري الإنساني على تضييق نطاق هذه الخطة للتركيز على الأشخاص من ذوي الاحتياجات الأكثر شدة. في ضوء اتساع النطاق البرنامجي لخطة الاستجابة الإنسانية وتزايد الاحتياجات في جميع أنحاء البلد، قام الشركاء أيضاً بتحديد أولويات أنشطتهم على مستوى المجموعات. استناداً إلى التحليل الوارد في وثيقة الاحتياجات الإنسانية، تم تحديد أولويات الأنشطة الأكثر إلحاحاً اللازمة لإنقاذ الأرواح أو التي تعتبر تمكينية بصورة حاسمة.

تم توضيح الأنشطة ذات الأولوية بصورة جلية في الإطار المنطقي الوارد في الملحق الثاني لهذه الوثيقة.

طرق الاستجابة القائمة على السوق

تم تنفيذ تدخلات نقدية وتدخلات قائمة على السوق في اليمن قبل الأزمة الحالية، مع التركيز بشكل رئيسي على التنمية من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية الذي قدم تحويلات نقدية غير مشروطة إلى 1.5 مليون أسرة معيشية ضعيفة. أيضاً، قدم شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة مساعدات نقدية غير مشروطة إلى الأسر الضعيفة منذ عام 2012م[14] ، والتي توسعت مع مرور السنين لتصل إلى 900,000 مستفيد شهرياً في عام 2017م[15] . مع تصاعد النزاع في شهر مارس 2015م، زاد الشركاء العاملين في المجال الإنساني كلاً من طرق النقد والقسائم غير المشروطة والمشروطة[16] كأداة محتملة لتوسيع نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ مع الاعتراف بإمكاناتها الهائلة في سياق اليمن في تحفيز الطلب المحلي وأداء الأسواق[17] .

لقياس مدى ملاءمة التدخلات النقدية متعددة الأغراض، أجرى فريق العمل المعني بالنقد والأسواق في اليمن دراسة تبحث في أداء الأنواع المختلفة لأنظمة السوق اليمنية وتفضيلات المجتمعات المحلية لخيارات الاستجابة المختلفة. استكشفت الدراسة أداء السوق وحللت نظم السوق المتعلقة بالأغذية والمياه والمواد غير الغذائية ومستلزمات النظافة ومواد الإيواء والديزل والبنزين. في المجموع، تم تغطية 103 مديريات في 13 محافظة في اليمن مع ما مجموعه 1,399 من الباعة الذين قدموا المعلومات. خلصت الدراسة، اعتماداً على التوافر والأسعار وأوقات تجديد المخزونات، فإن السلع الغذائية وغاز الطهي والمياه المنقولة بالشاحنات ومستلزمات النظافة هي المرشح المناسب للتدخل النقدي غير المقيد في جميع أنحاء البلد، كما تبين أن أسواق المجموعات السلعية الأخرى (الأدوات المنزلية ومواد البناء والكراسي المتحركة والعكازات) لا تعمل بشكل جيد على مستوى المديريات وأن وضع برامج قائمة على النقد لهذه السلع من المحتمل ألا يكون خياراً مناسباً للاستجابة في المناطق النائية. تؤثر تكاليف الوقود بشكل كبير على الأسواق، حيث تتأثر أسعار السلع بشكل بالغ بتكلفة النقل.

استكشفت الدراسة، التي تم إجراؤها عن وصول وتقبُّل وسلامة ومخاطر وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق، تصورات المجتمعات المحلية حول الآليات المختلفة للمساعدات وتسليمها، ودرست كيف تغير وصول الأفراد إلى الأسواق منذ اندلاع النزاع الحالي. تم تنظيم 114 من مناقشات مجموعات التركيز في 11 محافظة، وخلصت إلى أن أي تدخل نقدي يجب أن يعطي الأولوية للمرونة وموافقة المستفيدين. أشار المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز إلى أن وصولهم إلى الأسواق والخدمات المالية قد انخفض بشكل كبير بسبب تراجع القدرة الشرائية والارتفاع السريع في تكاليف النقل العام. أعرب المشاركون في الدراسة من جميع الفئات السكانية عن تفضيلهم للمنح النقدية المتعددة الأغراض التي من شأنها أن تمكنهم من اقتناء منتجات مثل الملابس والأدوية بالإضافة إلى المنتجات الغذائية.

فريق العمل المعني بالنقد والأسواق في اليمن بتطوير الحد الأدنى لنفقات سلة البقاء على قيد الحياة التي تحدد الاحتياجات المتكررة الأساسية للأسر المعيشية الأشدّ ضعفا[18] التي تستهدف الغذاء وغاز الطهي ومستلزمات النظافة والمياه المنقولة بالشاحنات. تبلغ قيمة تحويل منحة متعددة الأغراض لتغطية مجموعة الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة 52,000 ريال شهرياً كما هي في شهر ديسمبر 2017م[19] . وسيتم استكمال ذلك بدعم إضافي لمرة واحدة لإنقاذ أرواح الأسر والحفاظ عليها، حسب الاقتضاء بما في ذلك بسبب النزوح مؤخراً أو الانقطاع بسبب النزاع.

في ضوء التقلبات المستمرة لأسعار السلع الأساسية بسبب القيود المفروضة على الواردات واستمرار انخفاض قيمة العملة، فإنه يتعين رصد جدوى الطرق القائمة على النقد بعناية لضمان أن البيئة التشغيلية تواصل إتاحة المجال لتحقيق الأثر المنشود استناداً إلى المزيد من التحليل للسوق والسياق. قام شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية والأمانة الفنية للأمن الغذائي) بتزويد المجتمع الإنساني بنشرات شهرية منتظمة لرصد السوق كانت حاسمة في إرشاد مختلف الجهات الفاعلة بشأن تطور الحالة واتجاهات الأسعار ومدى ملاءمة الطرق القائمة على السوق. استكمالاً لذلك، بدأ فريق العمل المعني بالنقد والأسواق في عام 2017م برصد أسعار المياه، والتي سيتم العمل بها من قبل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عام 2018م.

نظرة عامة عن مراكز العمل الإنساني: الأشخاص المستهدفين والمجموعات القطاعية النشطة

تغطية المراكز الميدانية للعمليات الإنسانية

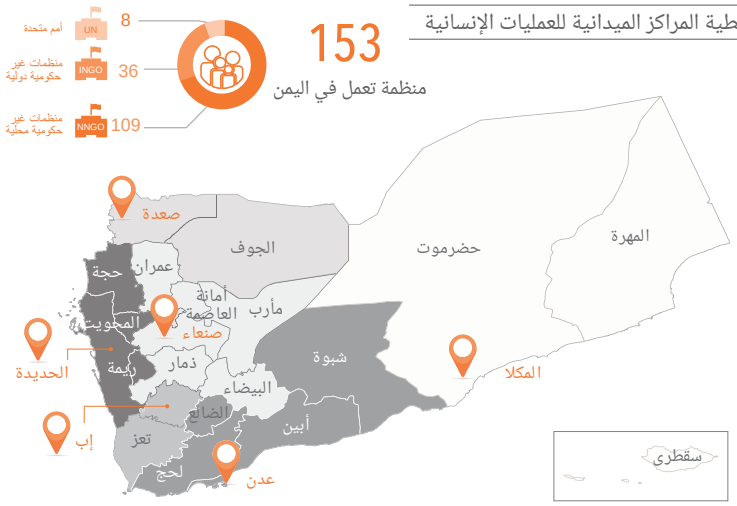

تصنيف إجمالي الأشخاص المستهدفين حسب المركز الميداني

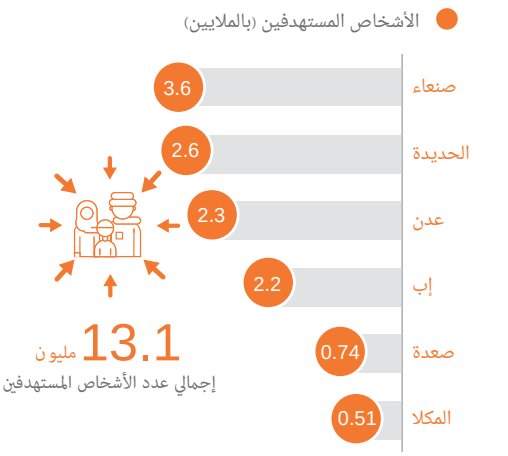

عملت طواقم العمل الإنساني الدولية والوطنية في كافة مناطق اليمن خلال فترة الأزمة، حيث وافق الفريق القُطري الإنساني بعد إعلان حالة الطوارئ من الدرجة الثالثة في يوليو 2015م على إنشاء ستة مراكز ميدانية للعمل الإنساني بهدف تنسيق المساعدات الإنسانية في مختلف المناطق. تنشط هذه المراكز حالياً في كل من صنعاء، وعدن، والحديدة، وصعدة، وإب، مع وجود شركاء يعملون في كافة محافظات اليمن. وهناك مخطط لإنشاء مركز ميداني سادس في المكلا بانتظار تحسن الوضع الأمني من أجل إنشائه؛ حيث يتم تنسيق عمليات الإغاثة في تلك المنطقة من عدن وصنعاء في الوقت الراهن. تهدف المراكز الميدانية للعمل الإنساني إلى تسهيل العمليات اللوجستية وتنسيق المساعدات في مناطق مختلفة من اليمن الموحد.

إجمالي عدد الأشخاص المستهدفين والمجموعات النشطة حسب المركز الميداني

مركز عدن الميداني

2.9 مليون
67 شريك
مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي
مجموعة حماية الأطفال

مركز الحديدة الميداني

3.3 مليون
61 شريك
مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي
مجموعة حماية الأطفال

مركز إب الميداني

2.9 مليون
67 شريك
مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي
مجموعة حماية الأطفال

مركز صعدة الميداني

0.87 مليون
34 شريك
مجموعة حماية الأطفال

مركز صنعاء الميداني

3.4 مليون
90 شريك
مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي
مجموعة حماية الأطفال

مركز المكلا الميداني (مخطط إنشائه)

0.57 مليون
24 شريك

من المخطط أن يتم إنشاء مركز ميداني في المكلا وهو بانتظار تحسن الوضع الأمني من أجل إنشائه، حيث يتم تنسيق عمليات الإغاثة في تلك المنطقة من عدن وصنعاء في الوقت الراهن.

مركزية الحماية

يؤثر نطاق وتعقيد الأزمة في اليمن على الفئات السكانية بشكل مختلف، مع تعرض بعضها للمخاطر أكثر من غيرها. من بين مجموع الأشخاص المحتاجين للمساعدة البالغ عددهم 22.2 مليون شخص، فإنه يمكن العثور على الفئات الأشدّ ضعفاً في أوساط الأشخاص المتضررين من النزوح والنساء والأطفال والأقليات واللاجئين والمهاجرين. يعمل الفريق القُطري الإنساني، الذي يعمل في واحدة من أكبر أزمات الحماية في العالم، على وضع الحماية في مركز الاستجابة الإنسانية في عام 2018م، وسيتم تخطيط وتنفيذ جميع المساعدات تحت مظلة خطة الاستجابة الإنسانية هذه من أجل تعزيز سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص المتضررين. تسترشد هذه الجهود بإستراتيجية الفريق القُطري الإنساني للحماية وتحليل الحماية المشترك على النحو الوارد في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م. عمل الفريق القُطري الإنساني مع مستشار متخصص في الحماية طوال عام 2017م، من أجل تدعيم تحليل الحماية وتعميمه من خلال نظام المجموعات في كل من صنعاء وفي مراكز العمليات، كما تولى الفريق القُطري الإنساني المسؤولية المشتركة لضمان أن تكون الفئات الأكثر ضعفاً في اليمن قد حظيت بالاعتبار الواجب، وأن الاستجابة تأخذ احتياجاتها وأوجه الضعف لديها في الاعتبار. يؤكد التحليل المشترك بين المجموعات واعتبارات الاستجابة للسكان النازحين داخلياً على الالتزام بالاستجابة المشتركة لاحتياجات هذه الفئة السكانية الضعيفة.

قامت المجموعات بتعميم اعتبارات الحماية عبر جميع مراحل دورة البرنامج. تم عرض الاعتبارات المستندة إلى المجموعات الأكثر تفصيلاً في الباب الثاني من هذه الوثيقة، في كل فصل من الفصول الخاصة بالمجموعات.

النوع الاجتماعي

النساء والأطفال، وخاصة البنات، هم من بين الأشدّ ضعفاً. سيعتمد الفريق القُطري الإنساني على سنتين من القدرات المكرسة لتعزيز فهم اعتبارات النوع الاجتماعي طوال دورة المشروع. تم تحديد وتدريب منسقي شؤون النوع الاجتماعي في كل المجموعات وسيواصلون الاضطلاع بدور مركزي يدعمه منسق مشترك بين المجموعات، بما في ذلك تدريب الشركاء على وضع البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإعداد التقارير عن النوع الاجتماعي طوال دورة البرنامج وتقديم التوجيه بشأن تحقيق منافع أكثر إنصافاً. عمل الفريق القُطري الإنساني على تحديد وتحليل ومعالجة والاستجابة لانعدام المساواة بين الجنسين. استناداً إلى هذا الاستثمار، استعرضت المجموعات والشركاء اعتبارات الاستجابة الخاصة بها لضمان انعكاس هذه الاعتبارات على النحو الواجب. يوضح الباب الثاني من هذه الوثيقة بشكل جلي تلك الالتزامات والأنشطة على مستوى المجموعات.

تواصل الاستراتيجيات المشتركة للفريق القطري الإنساني المتعلقة بالحماية والنوع الاجتماعي[20] توجيه المجتمع الإنساني. الهدف الاستراتيجي الثاني (ضمان أن تعزز جميع المساعدات حماية وسلامة وكرامة الأشخاص المتضررين، وأن تقدم بصورة عادلة للرجال والنساء والفتيان والفتيات) يسلط الضوء على مركزية الحماية والشواغل القائمة على النوع الاجتماعي في الاستجابة المنسقة، وسيقوم الفريق القُطري الإنساني بتضمين تقريره عن الانجازات والثغرات في الاستجابة في تقرير الرصد الدوري.

المساءلة والمشاركة المجتمعية

يظل تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية محوراً هاماً للمجتمع الإنساني في عام 2018م. في عام 2017م، وضعت كل مجموعة إطاراً للمساءلة، وأجرت تقييماً للأنشطة المضطلع بها لتحسين إشراك المستفيدين في الاستجابة، مع الالتزام بزيادة المساءلة على مستوى المجموعات[21] . يتم إجراء مسوحات منتظمة لتصورات المجتمعات المحلية لقياس مدى الرضا العام لدى لمستفيدين وتسليط الضوء على أوجه القصور التي ينبغي معالجتها بصورة جماعية. بناءاً على ذلك، سيركز المجتمع الإنساني في عام 2018م على التنفيذ المعزز لالتزامات المساءلة أمام السكان المتضررين طوال دورة البرنامج الإنساني المحددة في إطار المساءلة الخاص بالمجموعات بما في ذلك تقديم المعلومات للجمهور وإشراك المجتمع المحلي في صنع القرارات والتعلم من الملاحظات والشكاوى. سيتم دعم ذلك من خلال خدمة مشتركة مقترحة لمواصلة تعزيز الجهود المبذولة على مستوى المجموعة والوكالة للانخراط مع المجتمعات المحلية المتضررة لضمان التواصل الفعال بين المجتمعات المحلية المتضررة وممثليها والمنظمات الإنسانية. سوف تكفل هذه الخدمة المشتركة تدفق المعلومات بين الجهات المستجيبة والمستفيدين في كلا الاتجاهين، الأمر الذي سيسمح بالتعلم على نطاق المنظومة وتحسين العمل الإنساني القائم على أساس آراء المجتمعات المحلية، ليتم دمجها في جميع مراحل دورة البرنامج الإنساني.

شراكات أقوى وتمكين محلي

في العامين الماضيين، بذل الفريق القُطري الإنساني جهوداً كبيرة في سبيل تعزيز المشاركة مع المنظمات الوطنية غير الحكومية لضمان تغطية أوسع للأعمال الإنسانية والمزيد من استدامتها. يتسم هذا الأمر بالزيادة المزدوجة في عدد الشركاء الوطنيين المشاركين في الاستجابة المنسقة من 59 في عام 2015م إلى 109 في عام 2017م. بالمثل، فقد ارتفع عدد الشركاء الوطنيين المؤهلين لتقديم طلب للحصول على تمويل من الصندوق الإنساني في اليمن إلى 34 في عام 2017م من 19 في العام السابق.

يمثل الشركاء الوطنيين أهمية قصوى للاستجابة الإنسانية، خاصة بالنظر إلى القيود على الوصول في اليمن. يدرك الفريق القُطري الإنساني الحاجة إلى المزيد من الاستفادة من القدرات الكاملة للمنظمات الوطنية غير الحكومية ويخطط لمواصلة تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في عام 2018م للمساعدة في تعزيز قدرات المنظمات الوطنية غير الحكومية على العمل بشكل فعال وعلى أساس المبادئ الإنسانية. سوف تسترشد جهود بناء القدرات في إطار خطة الاستجابة الإنسانية هذه باحتياجات القدرات المحددة من خلال المسوحات التي

النقد: سلة الإنفاق الدنيا

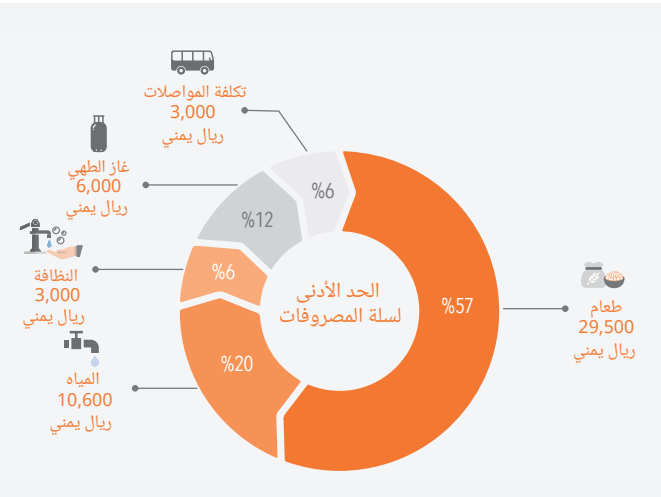

المصدر: فريق العمل المعني بالنقد والاسواق، ديسمبر 2017م

قامت المجموعات بإجرائها. سوف يركز الشركاء بشكل جماعي على مهارات الإدارة الشاملة والأساسية، وذلك لاستكمال إستراتيجيات بناء القدرات الفنية من قبل المجموعات المعنية.

تم في عام 2017م تخصيص مبلغ 3.3 مليون دولار أمريكي من المخصص الموحد الأول والمخصص الموحد الثاني للصندوق الإنساني في اليمن لأغراض التدريب وبناء القدرات، وهو ما يشكل ثلاثة بالمائة من كل مقترح من مقترحات المشاريع. تشتمل الحزمة على سلسلة من الدورات التدريبية للموظفين الفنيين وموظفين محليين وشركاء ينفذون المشروع الذي يغطي المعايير الإنسانية الأساسية والمبادئ الإنسانية والرصد وتعميم الحماية. ساهم ذلك بشكل كبير في تحسين قدرات الشركاء الوطنيين وجودة الاستجابة، بما في ذلك تبني مبادئ "عدم الإضرار" و "المساءلة أمام السكان المتضررين"، وهو ما انعكس بشكل جيد في جودة الاقتراح الذي تم استلامه خلال الربع الأخير من العام.

تستند الإستراتيجية الشاملة المشتركة بين الوكالات لبناء القدرات إلى مبادرات بناء القدرات الحالية من قبل الصندوق الإنساني في اليمن وتشمل الدورات التدريبية والتوجيه والشراكة. سيتم التركيز على توجيه النظراء من قبل المؤهلين من الشركاء العاملين في المجال الإنساني لدعم الجهات الوطنية الفاعلة في تطبيق المهارات المكتسبة من خلال دورة البرنامج الإنساني. يمتد هذا النهج إلى ما بعد تدريب الموظفين ويركز على تعزيز شبكات المنظمات الوطنية غير الحكومية والمعارف المؤسسية؛ وسيتم استكمال ذلك عبر تشجيع إقامة شراكات قوية مع شركاء محليين جدد.

أيضاً، يواصل الفريق القُطري الإنساني تعزيز التنسيق مع المنظمات الخليجية العاملة في اليمن كوسيلة لدعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية وتعزيز التنسيق مع الأنشطة خارج خطة الاستجابة الإنسانية. في عام 2017م، ساهمت الجهات المانحة من دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 458 مليون دولار أمريكي في الأنشطة الإنسانية في اليمن، بما في ذلك 69 مليون دولار أمريكي لخطة الاستجابة الإنسانية في عام 2017م. يشارك الشركاء العاملين في المجال الإنساني الموجودين في دول الخليج بشكل متزايد في آليات تنسيق المجموعات وتنفيذ أنشطة المساعدات في اليمن بصورة مباشرة أو من خلال دعم المنظمات اليمنية، خاصة في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة. شاركت بعض المنظمات التي تتخذ من دول الخليج مقراً لها في ورش العمل التي عقدت على مستوى المراكز حول وثيقة الاحتياجات الإنسانية والتي أسهمت في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018م.

مساهمات مشار إليها في نظلم التتبع المالي للعام 2017 من دول/ منظمات مجلس التعاون الخليجي

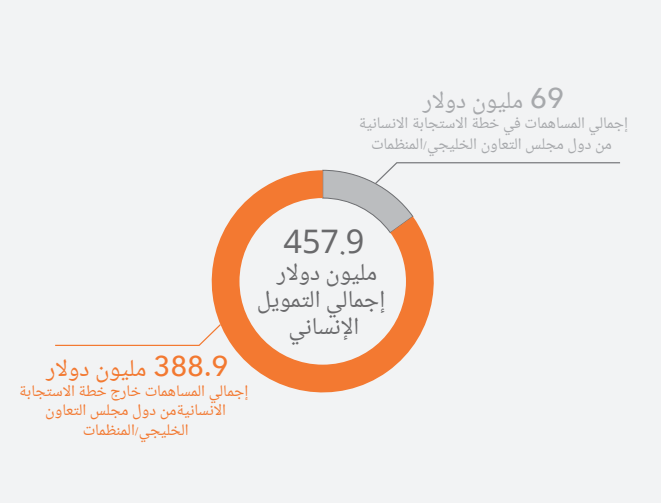

المصدر: نظام التعقب المالي 16 يناير 2017م

بالإضافة إلى ذلك، تقوم آلية التنسيق المشترك بين المجموعات والفريق القُطري الإنساني بالتنسيق مع الشركاء العاملين في المجال الإنساني الذين لا يشكلون جزءاً من الاستجابة المنسقة على النحو المطلوب بموجب خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن هذه، كما يقومون بالتنسيق مع الشركاء المعنيين في مجالات تتعلق بمسائل معينة، مثل الاستجابة لمواجهة الكوليرا، بهدف تجنب الازدواجية وسد الثغرات المحتملة في الاستجابة. عبر العمل من خلال الوزارات الفنية الرئيسية، تعمل المجموعات الإنسانية على ضمان التنسيق وتبادل المعلومات مع الجهات الفنية الحكومية النظيرة.

ربط الإغاثة بالتنمية وتطبيق طريقة العمل الجديدة

إدراكاً لضخامة الاحتياجات الحيوية المنقذة للأرواح للغالبية العظمى من السكان المتضررين، والمسائل الهيكلية الأساسية التي تعمق أوجه الضعف المختلفة، يوسع الفريق القطري للعمل الإنساني نطاق خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن هذه لتتضمن الاختيار الإستراتيجي للأنشطة "الإنسانية المكملة" التي ترمي إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات الحيوية المنقذة للأرواح وسبل كسب العيش في المديريات ذات الأولوية الأكثر تضرراً.

في الوقت الراهن، تم استثمار أكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي من أموال التنمية في مشاريع المساعدات الإنسانية الإضافية متعددة السنوات في اليمن لمنع المزيد من الانهيار والمحافظة على تقديم الخدمات الأساسية في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم ودعم سبل كسب معيشة السكان من خلال مشاريع توليد الدخل والحماية الاجتماعية. تمثل صناديق المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي أكثر من 90 بالمائة من تمويل الأنشطة "الإنسانية المكملة" في البلد، ويتم تقديمها من خلال وكالات الأمم المتحدة وتساعد على تجاوز فجوات التنمية الإنسانية. تستند هذه البرامج إلى عقدين من خبرة البنك الدولي وشراكاته في اليمن لدعم قدرة المؤسسات المحلية التي تقدم الخدمات الأساسية ولتعزيز قدرة الفئات الأشدّ ضعفاً على الصمود.

من أجل تحفيز أثر هذه الموارد، يعمل الفريق القُطري الإنساني وآلية التنسيق المشترك بين المجموعات بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان اتساق وتكامل وتنسيق الأنشطة استناداً إلى فهم مشترك للاحتياجات الحيوية وأولويات الاستجابة في جميع أنحاء البلد . سيتم تتبع تمويل الأنشطة "الإنسانية المكملة" الذي سيتيح تمكين الأنشطة المتضمنة في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن من قبل دائرة التتبع المالي لتوفير المعلومات في حينها عن الموارد المتاحة.

هذا الأمر يتماشى مع التزام مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016م بطريقة عمل جديدة من أجل تجاوز التقسيمات المصطنعة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي في أوضاع الأزمات، وهي تستند إلى فرضية الاستفادة من الموارد والقدرات بشكل أفضل، واستكشاف شراكات جديدة لتوفير قدرات وموارد إضافية لدعم المجتمعات المحلية.

ثلاثة عناصر لاستراتيجية بناء القدرات

2017م.

الاستخدام الاستراتيجي للصناديق المجمعة

كان التمويل المجمع حاسماً في معالجة الأولويات الإنسانية بالغة الأهمية بما في ذلك الاستجابة المتكاملة المتعلقة بالمجاعة والكوليرا والنازحين داخلياً في عام 2017م. خصص الصندوق المجمع في اليمن مبلغ 129 مليون دولار أمريكي في عام 2017م للاستجابة المنسقة، مما يجعل منها التمويلات الأضخم في العالم من هذا القبيل من حيث المخصصات. بالإضافة إلى ذلك، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 24.8 مليون دولار أمريكي لليمن في عام

سوف يستمر استخدام التمويل المجمع لمعالجة الثغرات الملحة في خطة الاستجابة الإنسانية، ولبدء الاستجابة العاجلة للأزمات غير المتوقعة، وقد تم تفعيل ذلك بالفعل لعام 2018م بتخصيص 50 مليون دولار أمريكي من خلال نافذة الاستجابة السريعة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للاستجابة للحالة الإنسانية التي تدهورت بشكل سريع خلال الشهرين الأخيرين من عام 2017م، واستهدفت المديريات ذات الأولوية باستجابة متكاملة متعددة القطاعات.

تمويلات صندوق التمويل الإنساني وصندوق الاستجابة الطارئة للعام 2017

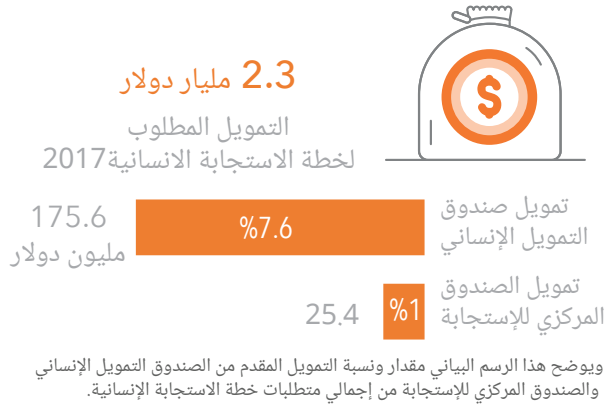

ويوضح هذا الرسم البياني مقدار ونسبة التمويل المقدم من الصندوق التمويل الإنساني والصندوق المركزي للإستجابة من إجمالي متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية.

تمويلات صندوق التمويل الإنساني للمنظمات المحلية

* تم منح مبلغ إضافي قدره 22.9 مليون دولار للمنظمات غير الحكومية الوطنية من خلال منح فرعية.

الاستجابة المتكاملة

متعددة القطاعات

تشمل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018م خطط استجابة متكاملة متعددة القطاعات لمعالجة الخطر المتعاظم لحدوث مجاعة وتفشي الأمراض والنزوح المطول وذلك لمواجهة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات لإنقاذ الأرواح ولسبل كسب العيش بطريقة شمولية وتكاملية من أجل استجابة أكثر فعالية.

الاستجابة المتكاملة متعددة القطاعات

حدد تحليل الاحتياجات المشتركة بين القطاعات في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م بشأن الوقاية من المجاعة؛ والكوليرا؛ والنزوح / النازحين داخلياً المديريات الأكثر تضرراً في البلد. سيتم تحديد أولويات هذه المديريات لأغراض جهود الاستجابة المتكاملة متعددة القطاعات من قبل المجموعات ذات الصلة، واستناداً إلى الأولويات على المستوى الجغرافي، سيتم تحديد الأهداف على مستوى الأسر والأفراد والمجتمع والمرافق الصحية، تبعاً لنوع الاستجابة في حزمة الاستجابة متعددة القطاعات. يهدف هذا الأمر إلى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لمختلف الفئات المستهدفة داخل منطقة جغرافية محددة لتحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر وضمان التكامل بين التدخلات القطاعية من أجل استجابة أكثر فعالية، وسيتم دعم ذلك بأدوات متكاملة للتقييم والرصد.

الوقاية من المجاعة

حدث تحول واضح في اليمن نحو البرمجة المتكاملة (متعددة القطاعات) في عام 2017م في أعقاب نتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي عن انعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن في شهر مارس 2017م. مع تزايد خطر المجاعة، كان هناك إدراك واسع النطاق لتعقد الحالة التي لا تتعلق فقط بسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، بل أيضاً بالعوامل المسببة الكامنة الناجمة عن القطاعات الأخرى، وبالتالي، تم أيضاً دمج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة بسبب أهمية هذه القطاعات في أي إجراءات تتعلق بالاستجابة لمواجهة المجاعة في اليمن. تم تعزيز الدعوة بشأن الحاجة إلى إستراتيجيات تعاونية معززة والتي تُوجت بالتكامل باعتباره محوراً أساسياً للمخصصات الموحدة من الصندوق الإنساني المشترك لعام 2017م.

خلال النصف الأول من عام 2017م، تم تحديد قائمة أولية تضم 95 مديرية باعتبارها مديريات ذات أولوية قصوى استناداً إلى العتبات والحدود القصوى الدولية من المجموعات الأربع كلها. في نهاية عام 2017م، واستناداً إلى بيانات جديدة، تم إضافة 12 مديرية أخرى من قبل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومجموعة التغذية ومجموعة الصحة ومجموعة الأمن الغذائي والزراعة إلى القائمة الأولية التي تضم 95 مديرية مما أنتج قائمة موسعة تضم 107 مديريات تواجه خطر المجاعة. تم تحديد هذه المديريات البالغ عددها 107 باعتبارها مديريات تستدعي وضع برامج متكاملة من قبل المجموعات الأربع في عام 2018م. مع ذلك، واستناداً إلى النقص الحالي في الموارد وقدرات الشركاء وتحديات الوصول والنظم شبه المنهارة، فإن المجموعات الأربع سوف تبدأ بنموذج وضع البرامج المتكاملة للوقاية من المجاعة في 27[22] مديرية في البداية . سيتم توسيع هذه القائمة تدريجياً بحيث تستوعب جميع المديريات البالغ عددها 107 مديريات خلال عام 2018م على أساس التنفيذ الناجح ومستويات التمويل المناسبة والاستفادة من الدروس المستفادة في المرحلة التجريبية.

سيتم تنفيذ حزمة موحدة للاستجابة البرنامجية المتكاملة في المديريات البالغ عددها 107 من قبل المجموعات الأربع على مستوى الأسر والمرافق الصحية وعلى مستوى المجتمعات المحلية. تجدر الإشارة إلى أن مستويات التكامل المتفاوتة ستستمر أيضاً في كل المديريات الأخرى المتبقية البالغ عددها 80 مديرية (تتوقف الاستجابات المتكاملة من قبل على الأقل مجموعتين أو ثلاث مجموعات على السياق).

يدرك الشركاء المشاركين القيود المحتملة التي تواجه تنفيذ الحزمة المتكاملة. تشمل هذه القيود الأولويات المختلفة من جانب السلطات؛ ونقص التوجيهات المتاحة دولياً بشأن فرص التكامل بين المجموعات ضمن حزمة الاستجابة المتكاملة الموحدة؛ وعدم وجود أدوات متكاملة للرصد والإبلاغ؛ وإستراتيجية إشراك المجتمع المحلي؛ وتعميم الحماية في جميع جوانب النموذج المتكامل؛ وتعزيز نظم الإحالة بين المجموعات؛ وتصميم حزمة بناء القدرات لأغراض الاستجابة المتكاملة؛ وتحديد معايير موحدة لاختيار المستفيدين لأغراض الاستجابة المتكاملة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي؛ ووضع خارطة طريق لزيادة استدامة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المرافق الصحية، وغير ذلك. من المتوخى أن توفر المرحلة التجريبية منصة وفرصة لتسليط الضوء على الكيفية التي يمكن بها التغلب على التحديات المحتملة المذكورة آنفاً في السياق اليمني.

سوف تشمل الحزمة على مستوى الأسر ما يلي:

- المساعدات الغذائية الطارئة (إما من خلال التوزيع العام للأغذية أو التحويلات النقدية أو القسائم)؛
- توفير دعم المدخلات الزراعية في حالات الطوارئ (البذور والأدوات الزراعية .. الخ)، ومدخلات الثروة الحيوانية (حزم الأعلاف ومركزات الأعلاف والعلف الجاف وتجديد الثروة الحيوانية .. الخ) والمدخلات السمكية (الشباك وصناديق التبريد .. الخ)؛
- الأنشطة المدرة للدخل؛
- تنفيذ الحد الأدنى من حزمة الخدمات الصحية (الرعاية قبل الولادة وبعدها والرسائل وتطعيم الأطفال والاستجابة لتفشي الأمراض وعلاج المرضى)؛
- توفير مجموعات لوازم النظافة الصحية المستهلكة وجراكن المياه والمرشحات الخزفية؛
- توفير الوصول المستدام إلى مياه الشرب الصالحة والآمنة؛

مديريات ذات أعلى مخاطر بوقوع المجاعة

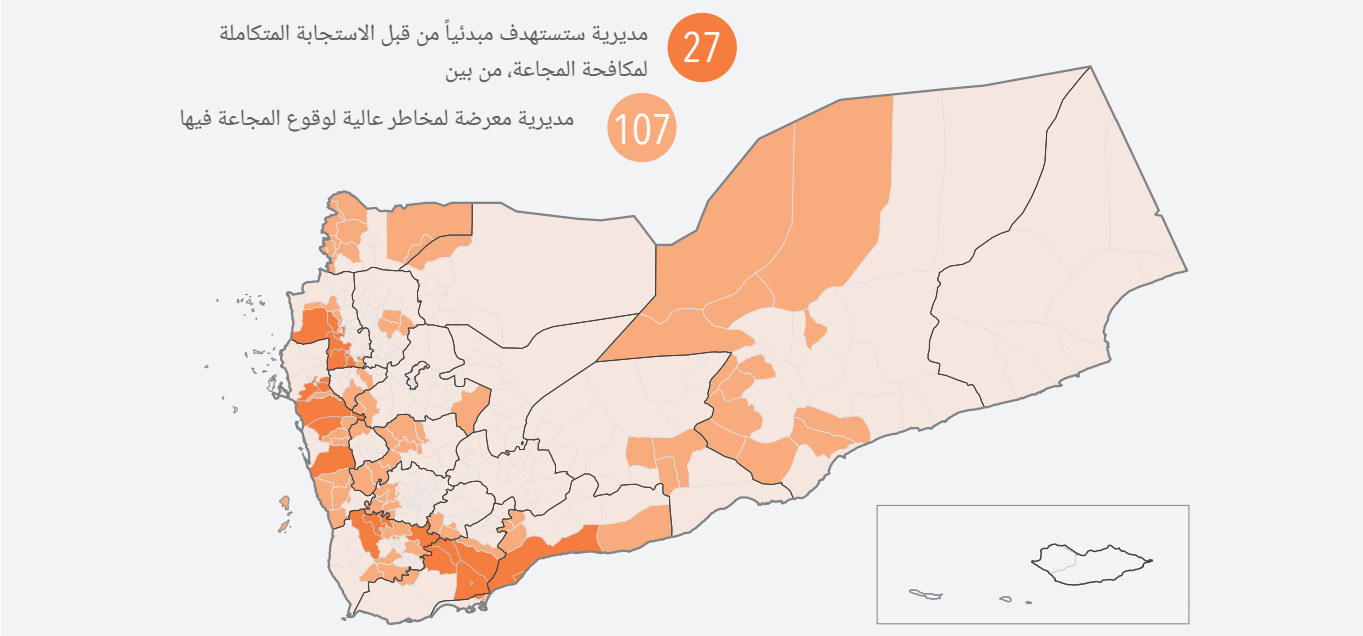

المصدر: وثيقة الإحتياجات الإنسانية ديسمبر 2017م

- بناء المراحيض من خلال نُهُج التعبئة المجتمعية؛
- فحص وإحالة الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم أو سوء التغذية الحاد المعتدل والنساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من سوء التغذية الحاد؛
- سيتم استكشاف إمكانية تقديم مكونات مجموعة الأمن الغذائي والزراعة ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال منحة نقدية متعددة الأغراض.

سوف تشمل الحزمة على مستوى المرافق الصحية ما يلي:

- معالجة سوء التغذية الحاد لدى الأطفال والنساء من خلال الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد؛
- التوزيع الموجه للأغذية على من يقومون برعاية الأطفال المصابين بسوء التغذية؛ والرعاية الصحية الأولية والثانوية؛
- ضمان الوصول المستدام إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي العاملة والملائمة؛
- صيانة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛
- توزيع مجموعات لوازم النظافة الصحية المستهلكة ومرشحات المياه الخزفية على من يقومون برعاية الأطفال المصابين بسوء التغذية إلى جانب التثقيف في مجالي الصحة والنظافة الصحية.

سوف تشمل الحزمة على مستوى المجتمعات المحلية ما يلي:

- مجموعات الدعم الخاصة بالتواصل بين الأمهات بهدف تغيير السلوك بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال؛
- برامج التغذية التكميلية الشاملة؛
- الوصول المستدام إلى مياه الشرب المأمونة وحلول الصرف الصحي المناسبة (بما في ذلك خدمات النفايات الصلبة والصرف الصحي)؛
- التدخلات المجتمعية في مجال الصحة؛
- التلقيح الشامل للماشية؛
- تجهيز المنتجات الزراعية الأساسية (مثل استخراج زيت السمسم) وإعادة التأهيل وبناء القدرة على الصمود من خلال النقد مقابل العمل والغذاء مقابل العمل والنقد مقابل الأصول، والغذاء مقابل شبكات الأصول؛
- الخطط المجتمعية.

على الصعيد الدولي بشأن فرص الاندماج بين المجموعات القطاعية ضمن حزمة الاستجابة المتكاملة الموحدة، والافتقار إلى أدوات المراقبة والإبلاغ المتكاملة القائمة، واستراتيجية إشراك المجتمع المحلي، وتعميم الحماية في جميع جوانب النموذج المتكامل، وتعزيز نظم الإحالة بين المجموعات، وتصميم حزمة بناء القدرات من أجل الاستجابة المتكاملة، وتحديد معايير منسقة لاختيار المستفيدين للاستجابة المتكاملة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي؛ ووضع خارطة طريق لزيادة استدامة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المرافق الصحية، من بين أمور أخرى ومن المنتظر أن يوفر هذا المشروع التجريبي منطلقاً وفرصة لعرض كيف يمكن التغلب على التحديات المحتملة المذكورة آنفا ضمن السياق اليمني.

الاستجابة متعددة القطاعات المتعلقة بالنازحين داخلياً / العائدين / المجتمعات المستضيفة

تحدد خطة الاستجابة هذه استجابة متعددة القطاعات تتعلق بالنازحين داخلياً / العائدين / المجتمعات المستضيفة في 61 مديرية من المديريات ذات الأولوية القصوى حيث تتلاقى أعلى درجات شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات[23]. في حين تضرر كل النازحين داخلياً / العائدين / المجتمعات المستضيفة من الأزمة وأصبحوا بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية، فإن أعلى درجات شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات تتلاقى في معظمها في المحافظات التي توجد فيها مديريات تشهد استمرار النزاع، والمديريات التي تستضيف أعلى نسبة من النازحين داخلياً والعائدين.

تهدف الاستجابة متعددة القطاعات إلى تقديم مساعدات موجهة لتلبية الاحتياجات ومعالجة أوجه الضعف ذات الطبيعة الخاصة مع أخذ مدة النزوح والظروف المعيشية في الاعتبار، بطريقة تكفل بقاءهم على قيد الحياة وتمنع تآكل الأصول وتساند كرامتهم واعتمادهم على الذات. سوف تسترشد الاستجابة بحزمة الحد الأدنى من المساعدات المتكاملة متعددة القطاعات للنازحين داخلياً / العائدين والمجتمعات المستضيفة الأشدّ ضعفاً، والتي تشتمل على المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات؛ والأمن الغذائي والزراعة / سبل كسب العيش؛ وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والتغذية؛ والتعليم؛ والحماية.

التدخلات في إطار حزمة الحد الأدنى من المساعدات [24]تشمل مجموعة الحد الأدنى من المساعدات الطارئة متعددة القطاعات للنازحين الجدد، بما في ذلك توزيع المواد الغذائية والمواد غير الغذائية المنقذة للأرواح. تمتد الاستجابة متعددة القطاعات أيضاً لتشمل المزيد من الدعم على المدى المتوسط الذي يهدف إلى تسخير وتعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات لكل من النازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة لهم، ويتضمن ذلك تعزيز سبل الوصول إلى سبل كسب العيش والأنشطة المدرة للدخل لمنع المزيد من استنفاد الأصول وتخفيف العبء عن المجتمعات المستضيفة، بما في ذلك من خلال أنشطة النقد مقابل العمل والنقد مقابل الأصول والغذاء مقابل الأصول.

كجزء من ضمان تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم، سيتم تعزيز الجهود لدعم الخدمات العامة القائمة في مناطق النزوح. أيضاً، ستتحول الأنشطة في مواقع استضافة النازحين داخلياً إلى دعم موجه بدرجة أكبر لتحديد حلول المأوى المستدامة وتحسين المرافق الأساسية بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. سوف يتم تقديم المساعدة للأشخاص الذين يعيشون في ترتيبات سكنية غير آمنة عن طريق رفع مستوى سلامة وصلاحية أماكن السكن من خلال النقد / القسائم لتحسين المأوى ودعم تكاليف الإيجار. يهدف هذا النهج الشامل إلى الحفاظ على كرامة النازحين داخلياً وتحسين حياتهم واعتمادهم على الذات؛ في حين أنه يفيد أيضاً المجتمعات المستضيفة لهم.

تعمل مجموعات المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات؛ والصحة؛ والتغذية؛ والحماية؛ والأمن الغذائي؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، كجزء من جهد يرمي إلى إضفاء طابع منهجي على نهج أكثر تعاوناً لتقديم المساعدات، على تجريب "استجابة متكاملة" في مواقع استضافة النازحين داخلياً. يعزز أي مشروع تجريبي يستهدف 44 مديرية من المشاركة التعاونية من جانب المستفيدين وتحديد الثغرات ومنهجية الاستجابة في مواقع استضافة النازحين داخلياً، وهذا الأمر سيكفل أن تعمل المجموعات معاً بشكل أكثر شمولية وتعاوناً من أجل تطوير استجابة تستهدف تحسين الرفاه الشامل للمجتمع المحلي وقدرته على الصمود وتؤدي إلى الحد من الضعف[25].

من بين 61 مديرية من المديريات ذات الأولوية القصوى، فقد تم تحديد شدة الاحتياجات للعائدين في محافظتي عدن وأمانة العاصمة. يوجد أكثر من 50 بالمائة من العائدين (ما يقدر بنحو مليون شخص) في هاتين المحافظتين. سيتم تقديم المساعدات العاجلة المنقذة للأرواح والمساعدات الإنسانية الإضافية للعائدين مع الاسترشاد بحزمة الحد الأدنى من المساعدات المتكاملة وذلك لتمكينهم من الوصول إلى سبل كسب العيش والخدمات الأساسية التي ستكفل أن تكون عودتهم مستدامة.

في عام 2018م، ستظل أنماط النزوح والعودة متباينة استناداً إلى المستويات المحلية السائدة للنزاع وانعدام الأمن. من المرجح أن يستمر النزاع المتصاعد في بعض أجزاء البلد، بما في ذلك على طول الساحل الغربي، في التسبب في حالات نزوح إضافي، وستظل حالات العودة غير مستقرة في العديد من المناطق بسبب استمرار انعدام الأمن.

النوع الاجتماعي والسن والحماية

تتضمن الاستجابة المتكاملة تقديم خدمات الحماية المنقذة للأرواح للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء الحوامل أو المرضعات والأطفال وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في مواقع استضافة النازحين داخلياً والأماكن الخاصة ومواقع العائدين. متكاملة مع حزمة الحد الأدنى من المساعدات، فإن الحماية في المباني العامة والمستوطنات العشوائية والمراكز الجماعية ستركز على تجنب التعرض لمزيد من الأذى، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال ممن هم أكثر تضرراً من غيرهم بمسائل مثل الافتقار إلى الخصوصية وارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، إضافة إلى التكامل والتنسيق بين شبكات الحماية المجتمعية وتنسيق المخيمات

مديريات بأعلى نقاط شدّة الاحتياج بين المجموعات القطاعية للنازحين والعائدين والمجتمعات المستضيفة

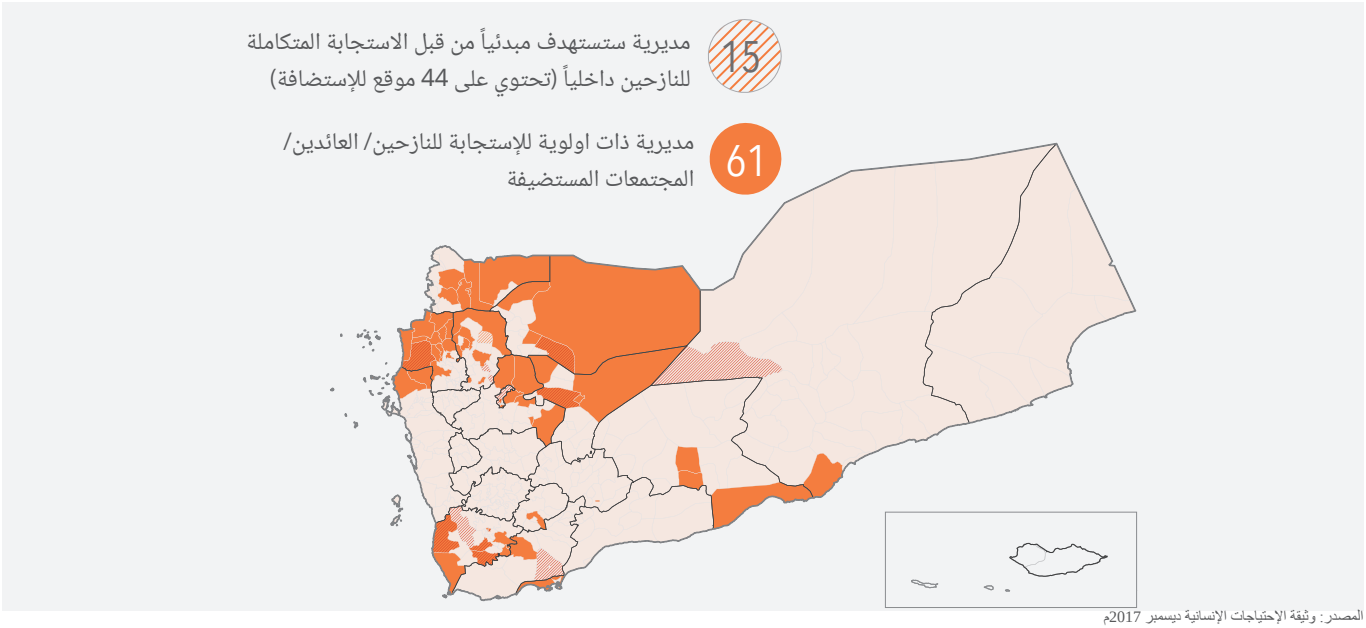

المصدر: وثيقة الإحتياجات الإنسانية ديسمبر 2017م

وإدارة المخيمات لمعالجة مخاطر الخصوصية والسلامة والأمن. سوف تشمل الحماية في الأماكن الخاصة رصد الحماية وإحالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المساعدة المتخصصة في مجال الحماية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية بشأن التسجيل المدني الخدمات الأساسية لحماية الطفل مثل تعقب الأسر ومساعدة الضحايا فضلاً عن زيادة الوعي في المجتمعات المحلية. سوف تشمل الحماية في مواقع العائدين تيسير إعادة الإدماج والحلول الدائمة، بما في ذلك مسائل الإسكان والأراضي والممتلكات.

الاستجابة المتكاملة للكوليرا

في أواخر شهر ديسمبر 2017م، تجاوز عدد الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا حاجز المليون شخص باكتشاف 2,228 حالة. انتشر الوباء إلى جميع المحافظات تقريباً بحيث تضررت منه 305 مديريات من أصل 333 مديرية في اليمن. في ظل تدهور الخدمات العامة في مجال الصحة، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من الخدمات، فإنه لم يكن بالإمكان احتواء المرض في وقت مبكر خلال تفشي الوباء. قام الشركاء العاملين في المجال الإنساني، بقيادة مجموعة الصحة ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بتنفيذ استجابة متكاملة للوباء. شملت الاستجابة المتكاملة مجموعة التغذية ومجموعة الحماية أيضاً. تم عقد اجتماعات مشتركة ووضع واعتماد مبادئ توجيهية محدثة لدعم الاستجابة المتكاملة.

في عام 2018م، فإن حوالي 11,3 مليون شخص يعيشون في المناطق المتضررة من الكوليرا كانوا بحاجة إلى خدمات وقائية من الكوليرا تمثلت في الوصول إلى مصدر مستدام للمياه الصالحة للشرب والبنية التحتية للصرف الصحي وخدمات الصرف الصحي ومواد النظافة والتوعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حالات الكوليرا الجديدة سوف تحتاج إلى رعاية طبية. الأطفال المصابين بسوء التغذية الذين قد يتعرضون للإصابة بالكوليرا سوف يحتاجون إلى اهتمام خاص. سوف تشمل الفئات الأخرى المستهدفة النساء في سن الإنجاب والمسنين. كانت هذه الفئات الضعيفة هي الأكثر تضرراً من تفشي المرض في عام 2017م. ينبغي أن يحصل جميع السكان المستهدفين على الوصول المتكافئ إلى التدخلات الوقائية والرعاية الطبية. سيتم توزيع السكان المستهدفين على 289 مديرية في 21 محافظة.

في ضوء الحاجة الملحة للاستثمار في تدابير وقاية ملائمة وكافية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، سيقوم شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بتحديد أولويات أنشطتهم في 95 مديرية ذات أولوية كانت الأكثر تضرراً من الكوليرا في عام 2017م (التي تم تحديدها كمديريات تسود فيها أعلى درجات الشدة للكوليرا). في ظل الموارد الإنسانية الإضافية، فإنها من المتوقع أن تساند الحلول الأطول أجلاً لتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للسكان اليمنيين في المديريات ذات الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الموارد ستساعد على إعداد مرافق معالجة الكوليرا وجعلها جاهزة لأي زيادة مفاجئة محتملة في عدد حالات الإصابة بالكوليرا. سوف تستهدف أنشطة الوقاية والاستجابة الأشخاص الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المستضيفة في المديريات ذات الأولوية.

في ظل استمرار تدهور وانهيار الخدمات العامة بشكل رئيسي تلك المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والصحة، لا تزال الكوليرا تشكل تهديداً في عام 2018م عبر تفاقمها بسبب الأمطار أو اندلاع أو تصاعد النزاع أو أي عامل آخر يؤدي إلى تحركات سكانية كبيرة بسبب الافتقار إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. نتيجة لذلك، فإنه من المرجح أن تؤثر موجة ثالثة من تفشي وباء الكوليرا بشكل رئيسي على المديريات المتضررة بشدة في عام 2017م بسبب انتشار عوامل الخطر. لذلك، فإنه ينبغي الاستمرار في توسيع تعزيز جهود الوقاية والاستجابة في عام 2018م.

عدد الحالات المشتبه إصابتها بالكوليرا بحسب المديرية (حتى 25 أكتوبر 2017م)

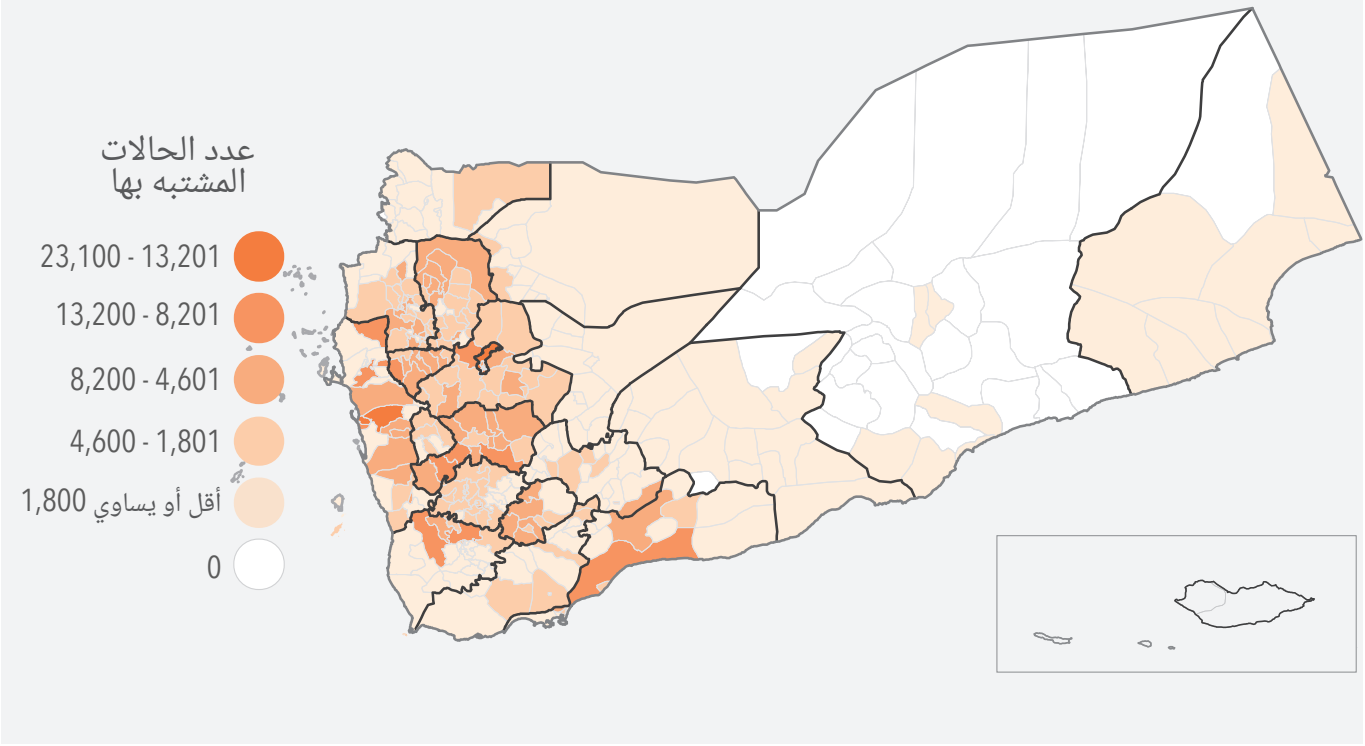

المصدر: وثيقة الإحتياجات الإنسانية ديسمبر 2017م

القدرة

التشغيلية

حتى شهر ديسمبر، بلغ عدد المنظمات الإنسانية 153 من الشركاء الوطنيين والدوليين الفاعلين الذين يقومون بإدارة أو تنفيذ المشاريع من خلال الاستجابة المنسقة في كل محافظة من محافظات البلد.

عدد الشركاء العاملين في المجال الإنساني

عمل 153 كياناً يتوزعون ما بين المنظمات الوطنية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية معاً طوال الأزمة على تقديم المساعدات والحماية المنقذة للأرواح في جميع أنحاء اليمن. سوف يستمر تواجد الموظفين الدوليين في التأرجح تبعاً للوضع الأمني في جميع أنحاء البلد وبسبب التغيرات في البيئة التشغيلية. نتيجة لذلك، قد يعتمد الشركاء الدوليين بدرجة أكبر على الموظفين الوطنيين ويستثمرون استراتيجياً في شراكات أقوى مع المنظمات الوطنية غير الحكومية. ثلثي المنظمات الفاعلة في الاستجابة المنسقة هي منظمات وطنية غير حكومية. يمثل تعزيز الشراكات بين الشركاء الوطنيين والدوليين والانخراط المنهجي في بناء القدرات أولوية رئيسية لعام 2018م (انظر الفصل الخاص بإستراتيجية الاستجابة). سيعمل الفريق القُطري الإنساني على زيادة تعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات لبناء قدرات الشركاء الوطنيين من خلال حزمة شاملة من التدريب والتوجيه والشراكة.

تقديم الخدمات في عام 2017م

نتائج تقديم الخدمات في عام 2017م هي انعكاس للقدرات القوية والمتحسنة. في عام 2017م، وصل الشركاء إلى أكثر من 10 ملايين شخص مع مساعدات إنسانية مباشرة خلال العام في ظل توفر 70 بالمائة من التمويل المطلوب.

عدد المنظمات حسب المجموعة (المجموع الكلي) والنوع

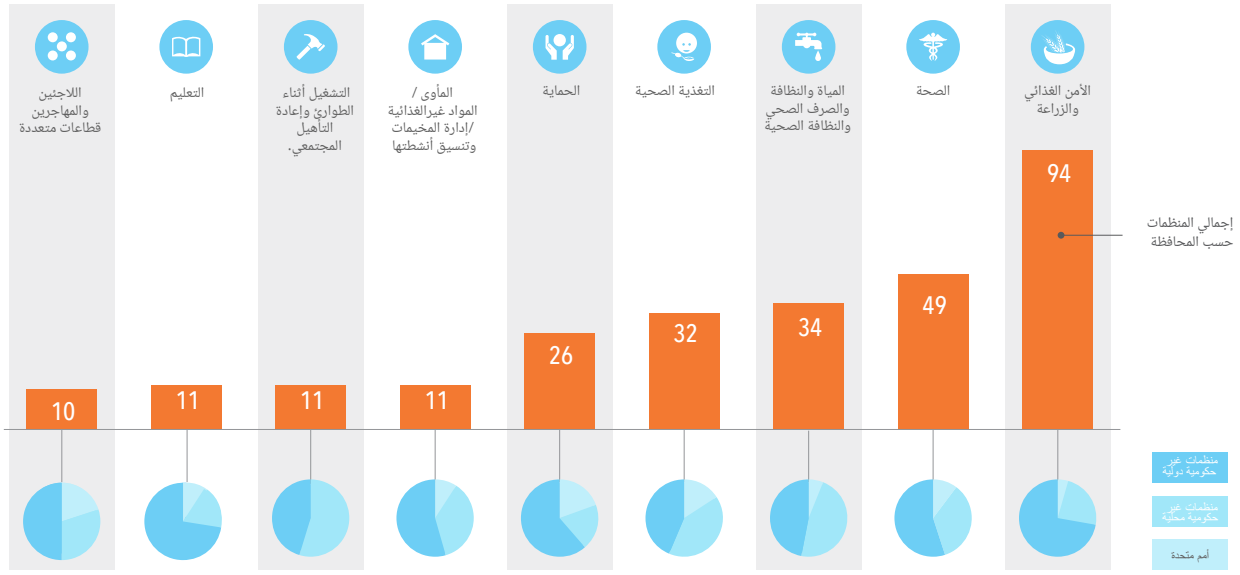

المصدر: المجموعات القطاعية (نوفمبر 2017)

وصول مباشر * مقابل المستهدف والتمويل لكلّ مجموعة قطاعية

(*) نساء، أطفال ورجال تمت مساعدتهم بشكل من أشكال المساعدات الإنسانية في جميع محافظات الجمهورية البالغ عددها 22 محافظة من يناير حتى نوفمبر 2017.

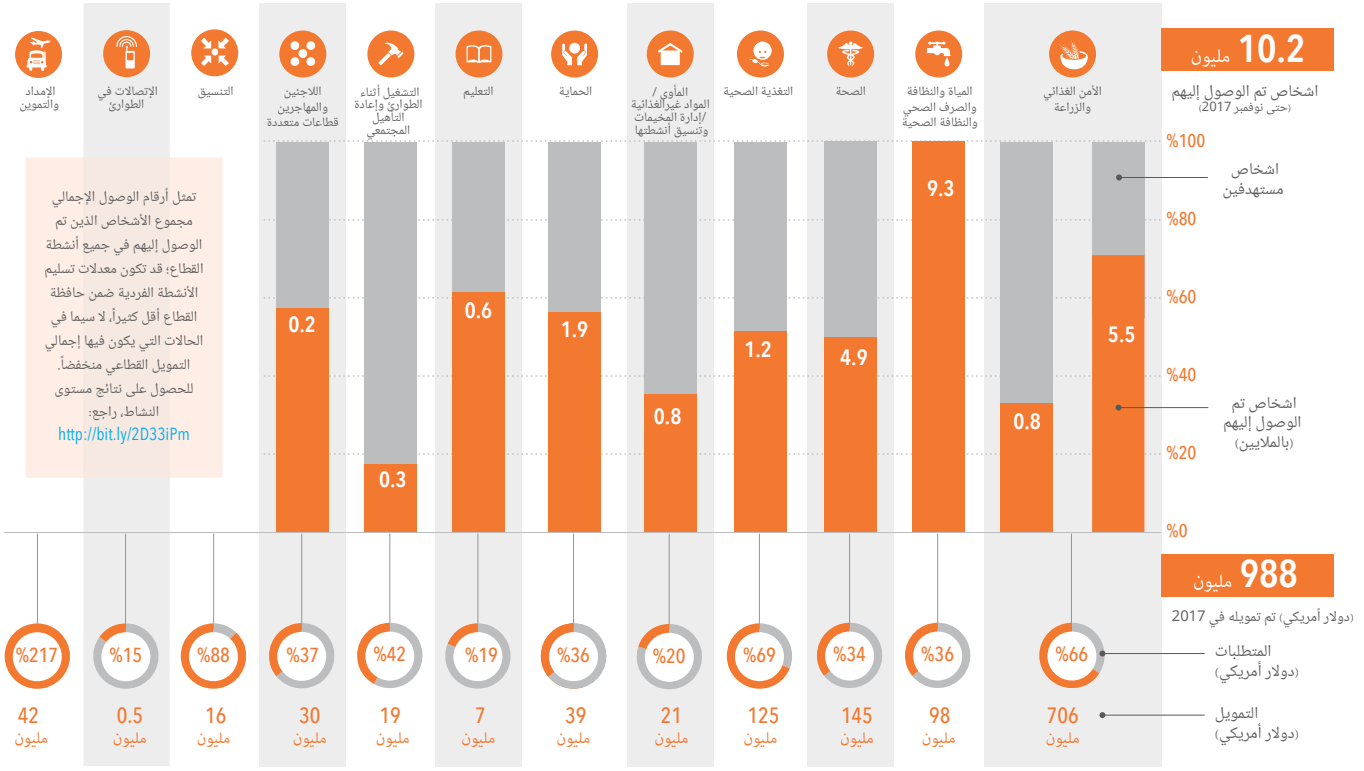

المصدر: المجموعات القطاعية (نوفمبر 2017)؛ نظام الرصد المالي (يناير 2018)

الوصول

الإنساني

لا تزال القيود على الوصول المفروضة من قبل جميع أطراف النزاع تعيق الوصول الإنساني. من بين 22.2 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في اليمن، يعيش حوالي 1.5 مليون شخص في مديريات تعاني من قيود كبيرة على الوصول، منهم 700,900 شخص في حاجة ماسة للمساعدة.

في الربع الثالث من عام 2017م، عقد الشركاء العاملين في المجال الإنساني سلسلة من مناقشات مجموعات التركيز لتحديد إمكانية وصول عمال الإغاثة الإنسانية إلى مديريات اليمن البالغ عددها 333 مديرية. قام المشاركون بتقييم القيود على الوصول في جميع أنحاء البلد، مع أخذ عوامل مختلفة في الاعتبار مثل القيود المتصلة بالنزاع والصعوبات المادية وتقييد التنقل وأعمال العنف التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والسلع و / أو أماكن العمل والعلاقات مع السلطات وتواجد الجماعات المسلحة والاشتباكات المستمرة. تم تطبيق النتائج على مقياس شدة من ثلاث نقاط (انظر الجدول رقم 1 في هذه الوثيقة). في المناطق التي تتم تغطيتها من مراكز إب والحديدة وصنعاء وصعدة، وعلى الرغم من أن العوامل التي تؤثر على الوصول هي عوامل مرتبطة بالسياق إلى حد كبير، فإن العوائق التي تحول دون الوصول الإنساني التي ذكرتها المنظمات الإنسانية تندرج تحت أربع فئات أساسية: القيود البيروقراطية وتقييد التنقل داخل البلد أو فيما بين مناطق البلد؛ وأعمال العنف التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والموجودات والمنشآت (تشمل التهديد و / أو الاعتقال التعسفي للموظفين)؛ والتدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية؛ والقيود المتصلة بالنزاع. المديريات التي تعاني من قيود شديدة على الوصول من قبل سلطات صنعاء تقع بشكل عام في محافظات مأرب والجوف وصعدة وحجة وتعز المتضررة من النزاع. علاوة على ذلك، تواجه المنظمات الإنسانية في كثير من الأحيان الرفض في إصدار تأشيرات الدخول للموظفين الإنسانيين الأجانب أو التأخيرات الطويلة في معاملات طلبات الحصول على التأشيرات، فضلاً عن الصعوبات في الحصول على وثائق التخليص الجمركي الخاصة بواردات المستلزمات والمعدات الطبية ومعدات الاتصالات والسيارات والسترات الواقية والخوذات من جانب سلطات صنعاء.

تفيد التقارير بأن المناطق التي يغطيها مركز عدن يمكن الوصول إليها عموماً من قبل المنظمات غير الحكومية، غير أن أعمال العنف غير المتوقعة وارتفاع مستويات انعدام الأمن تشكل تحدياً أمام إيصال المساعدات الإنسانية من جانب الأمم المتحدة. بالإضافة إلى معوقات الوصول داخل اليمن نفسها، فإنه توجد معوقات تحول دون إيصال المساعدات إلى البلد، حيث كان إغلاق الموانئ في شهر نوفمبر 2017م يشكل فقط الإجراء الأحدث عهداً والأكثر تطرفاً. خلال الحصار، لم يكن

المستويات الملموسة لمعوقات الوصول بحسب المديرية

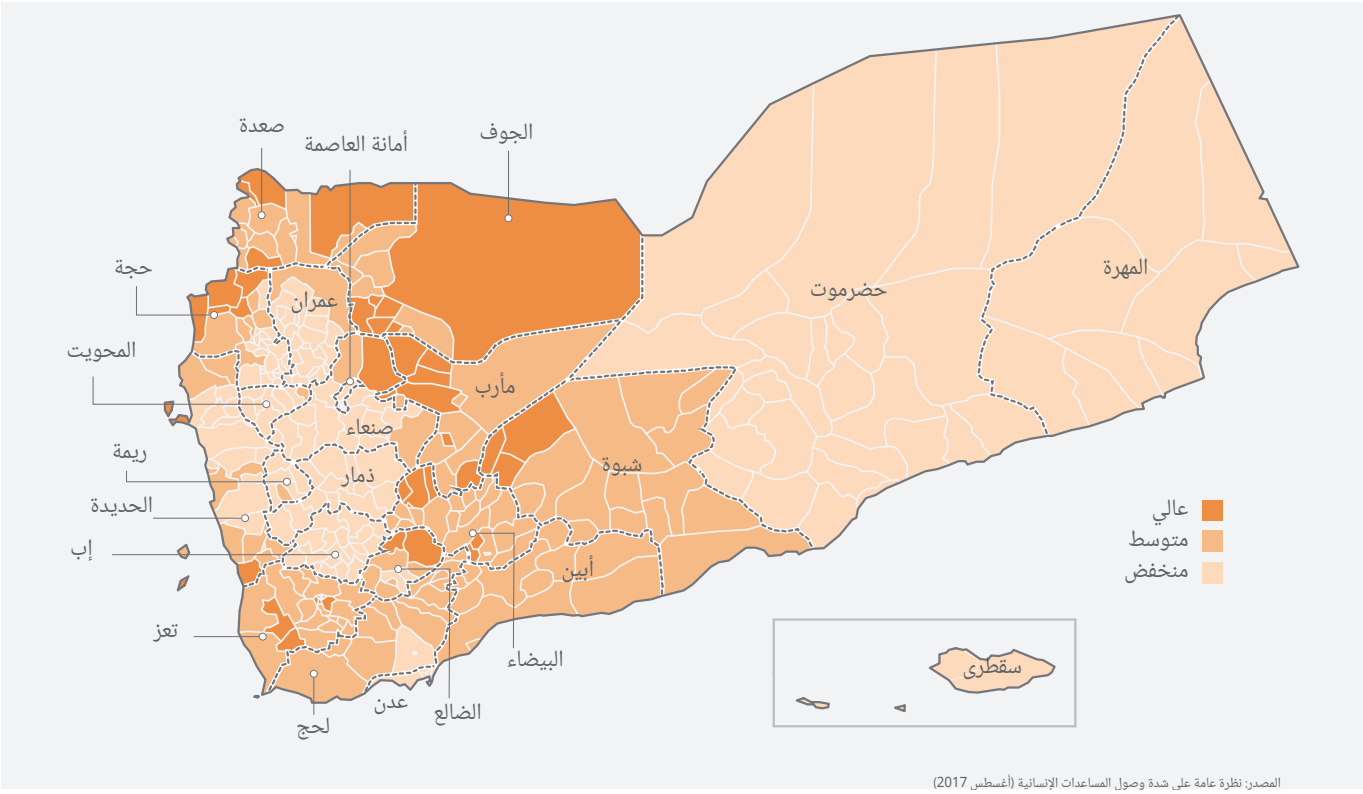

المصدر: نظرة عامة على شدة وصول المساعدات الإنسانية (أغسطس 2017)

بالإمكان إدخال المعدات الطبية واللقاحات المنقذة للأرواح والأغذية والوقود للشركاء العاملين في المجال الإنساني، مما أدى إلى حرمان الأشخاص المحتاجين من المساعدات التي هم بحاجة ماسة إليها. كان إغلاق مطار صنعاء الدولي من قبل التحالف الذي تقوده السعودية والحكومة اليمنية منذ أغسطس 2016م قد تسبب بالفعل في الحد من وسائل المنظمات الإنسانية لنقل السلع إلى داخل البلد، ولا يزال المجتمع الإنساني يعتمد على توافر الرحلات الجوية والسفن الخاصة بالأغراض الإنسانية، فضلاً عن إصدار التصاريح من قبل التحالف الذي تقوده السعودية.

عدد الحوادث الأمنية بالأشهر (يناير - ديسمبر 2017م)

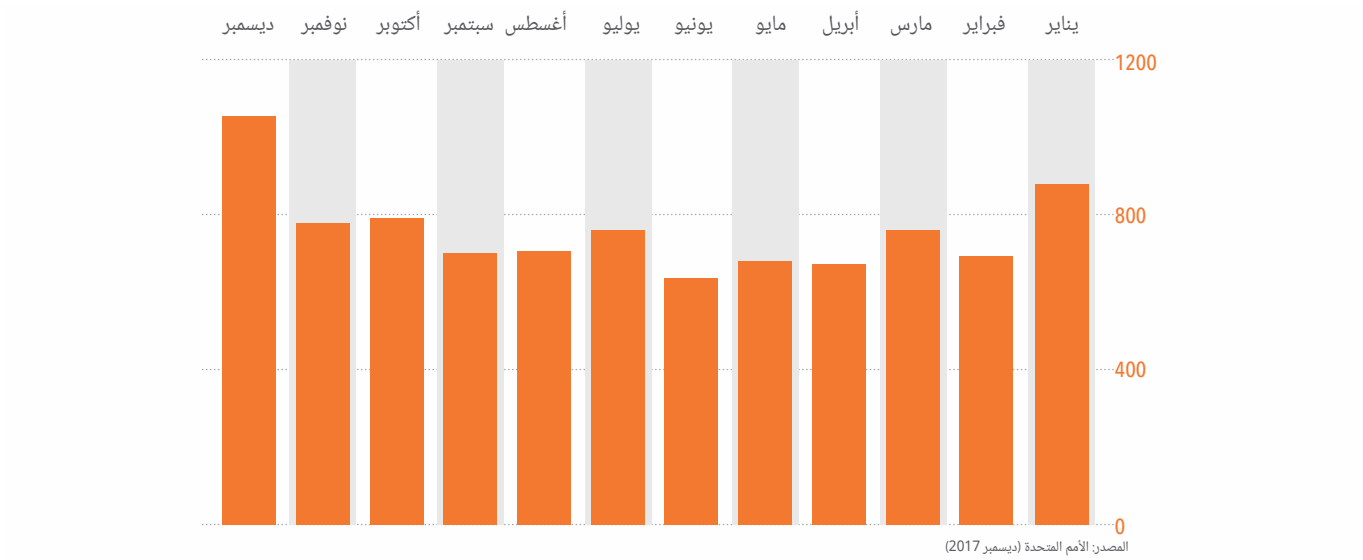

المصدر: الأمم المتحدة (ديسمبر 2017)

رصد

الاستجابة

سوف يستند رصد الاستجابة في عام 2018م إلى الممارسة المتينة في عام 2017م، ويقيس التقدم المحرز مقارنة مع أهداف خطة الاستجابة الإنسانية على مدار العام. استناداً إلى معلومات الرصد، يتم اتخاذ القرار من جانب آلية التنسيق المشترك بين المجموعات والفريق القُطري الإنساني لإجراء تعديلات دورية على البرنامج حسب الاقتضاء. حالة عدم الاستقرار المتزايدة في أنحاء كثيرة من البلد تجعل من الرصد المنتظم والقوي أمراً بالغ الأهمية لضمان أن الاستجابة تتماشى مع الاحتياجات على أرض الواقع.

إطار الرصد

يحدد إطار رصد الاستجابة لعام 2018م آليات وتواتر ومسؤوليات رصد الأهداف والأنشطة الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية، وتغطي العام بأكمله وتشكل أساساً لتقرير الرصد الدوري الذي سيتم نشره كنتيجة لعملية استعراض وتحليل دوري مشترك. استناداً إلى التقارير المقدمة من الشركاء العاملين في المجال الإنساني والتحليل المشترك، فإن هذا الاستعراض سيتيح للشركاء العاملين في المجال الإنساني الإجابة على الأسئلة التالية:

1. كيف تغيرت حالة واحتياجات السكان المتضررين منذ الاستعراض الأخير المنسق؟
2. ما هو التقدم الذي تم إحرازه مقارنة مع أهداف خطة الاستجابة الإنسانية؟
3. هل الاستجابة مناسبة (أي هل تتماشى مع مستويات التمويل والاحتياجات المحددة والسياق التشغيلي، فضلا عن المساهمة في المساواة)؟
4. ما هي التعديلات المطلوب إدخالها على خطة الاستجابة الإنسانية، إن وجدت؟

كخطوة أولى في الاستعراض الدوري، ستقوم المجموعات وفرق العمل الفنية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتجميع الأدلة المتوفرة استناداً إلى مؤشرات متفق عليها. ستشمل هذه الأدلة تقديم التقارير مقارنة مع أهداف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن ومستويات التمويل والمعلومات الجديدة المتوفرة بشأن مؤشرات الاحتياجات في وثيقة الاحتياجات الإنسانية، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والظروف التشغيلية. بعد ذلك، ستقوم آلية التنسيق المشترك بين المجموعات وجهات التنسيق في المراكز باستعراض المعلومات المجمعة وتقدم توصيات بشأن التعديلات في الاستجابة العملية. كخطوة أخيرة، سوف يقوم الفريق القُطري الإنساني باستعراض التحليل وإقرار التوصيات، بما في ذلك أية تعديلات على أهداف خطة الاستجابة الإنسانية أو الاحتياجات المالية. سيقوم تقرير الرصد الدوري النهائي بتوليف مُدخلات ونتائج هذه المناقشات.

من المقرر أن يقوم الشركاء بإعداد استعراض دوري واحد في منتصف عام 2018م. بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء زيادة الانسيابية في البيئة التشغيلية، سوف يغتنم الشركاء الفرصة لتحديث تحليل الاحتياجات وأرقام التخطيط قبل ذلك التاريخ، في حالة حدوث تحول كبير من شأنه أن يتطلب مراجعة الأرقام الرئيسية وافتراضات التخطيط.

عملية المراجعة التشغيلية الدورية

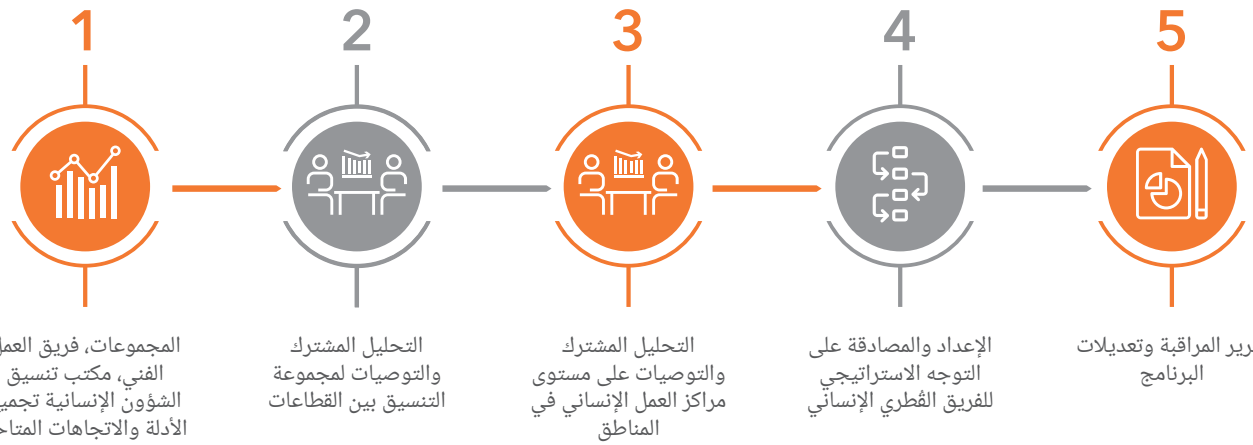

لوحة المتابعة الإنسانية

ستقوم المجموعات أيضا برصد مجموعة محدودة من أنشطة وأهداف خطة الاستجابة الإنسانية كل شهر. اختارت المجموعات هذه الأنشطة من ضمن حافظاتها للأنشطة الشاملة لتوضيح أثر الأنشطة مع تقديم القدر الأكبر من المساعدات المباشرة. سيتم استخدام هذه المعلومات كبديل للتقدم العام المحرز في الاستجابة على أساس مستمر وسيتم نشرها في لوحة المتابعة الإنسانية والنتائج المتصلة بها كل شهرين. سيتم نشر أول لوحة متابعة إنسانية تغطي استجابة عام 2018م في شهر فبراير وسوف تتضمن النتائج التي تحققت مقارنة مع الأنشطة المختارة في شهري يناير وفبراير. أيضاً، سيتم إدراج بيانات لوحة المتابعة في الرصد الدوري المذكور أعلاه.

الجدول الزمني لدورة التخطيط للعمل الإنساني

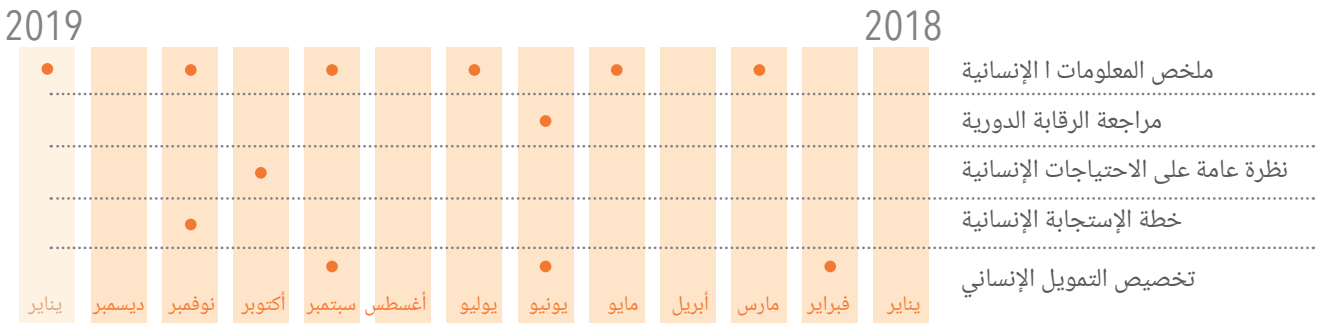

ملخص

الاحتياجات والأهداف والمتطلبات

سيقدم الشركاء العاملين في المجال الإنساني في عام 2018م المساعدات والحماية المباشرة والمنقذة للأرواح. في جميع مراحل الاستجابة، سيعمل الشركاء على ضمان حصول النساء والرجال والفتيان والفتيات على فرص متساوية في الوصول إلى المساعدات، وأن أنشطة الاستجابة تعزز الانتعاش المستدام. تستند الأنشطة المتضمنة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018م إلى مشاورات واسعة مع الشركاء العاملين في المجال الإنساني، وتم تدقيقها لضمان أن تكون الأنشطة ذات أهمية بالغة للأهداف الإستراتيجية للخطة وفي حدود القدرة التنفيذية الحالية. إجمالاً، تتكون خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018م من 86 نشاطاً قطاعياً ستصل إلى 13.1 مليون شخص.

سيتطلب تحقيق جميع الأهداف المحددة في الخطة ما يقرب من 2.96 مليار دولار أمريكي. انطلاقاً من الاحتياجات الهائلة في جميع أنحاء البلد، وشدة الاحتياج الذي تعاني منه فئات سكانية كبيرة ومناطق متضررة، فقد قام الشركاء بتصميم منهجية لتحديد الأولويات وذلك لتوجيه الموارد المالية والتركيز العملياتي على الأنشطة الأكثر أهمية.

إجمالي الأشخاص ذوي الإحتياج

22.2 مليون

إجمالي الأشخاص ذوي (الإحتياج الشديد)

11.3 مليون

الأشخاص المستهدفين

13.1 مليون

الإحتياجات (بالدولار الأمريكي)

2.96 مليار دولار

م=مليون

قطاع/مجموعة قطاعية	إجمالي المحتاجين والمستهدفين بشكل تفصيلي			إجمالي المحتاجين والمستهدفين		إجمالي المتطلبات	
	الأشخاص المحتاجين بشدة	المستهدفين (مجموعة قطاعية)	المستهدفين (اللاجئين والمهاجرين)*	أشخاص محتاجين **	المستهدفين/ اشخاص محتاجين	القطاع	اللاجئين والمهاجرين
الأمن الغذائي والزراعة	8.4م	8.8م	0.45م	17.8م		1270.7م	9.6م
المياة والنظافة والصرف الصحي والنظافة الصحية	11.6م	11.1م	0.37م	16م		298.8م	2.9م
الصحة	9.34م	12.3م	0.16م	16.37م		572.4م	14.9م
التغذية الصحية	4.55م	5.6م	غير متوفر	7م		195.4م	غير متوفر
المأوى / المواد غيرالغذائية /إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها	2.6م	3.0م	0.04م	5.4م		195.3م	18.1م
الحماية	6.5م	5.0م	0.16م	12.9م		104.1م	52.6م
التعليم	2.8م	1.8م	0.05م	4.1م		53.4م	8.2م
التشغيل أثناء الطوارئ وإعادة التأهيل المجتمعي	8م	1.3م	غير متوفر	8م		99.1م	غير متوفر
الإمداد والتموين	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		33.3م	غير متوفر
الإتصالات في الطوارئ	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		2.2م	غير متوفر
التنسيق والأمن	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		22.9م	غير متوفر
اللاجئين والمهاجرين قطاعات متعددة	0.02م	0.17م	0.002م	0.17م	•	106.7م	0.5م
الإجمالي	**11.3م**	**13.1م**	**0.17م**	**22.2م**		**2.96مليار**	**106.7م**

*اللاجئين والمهاجرين تشير إلى اللاجئين والمهاجرين الذين ستتم تغطيتهم عبر خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين. للمتطلبات القطاعية هي تقديرات فقط كالعديد من الخدمات التي يتم توفيرها كجزء من حزمة متعددة القطاعات.

** "إجمالي الأشخاص المحتاجين" و"إجمالي الأشخاص المستهدفين" يشيران إلى أرقام لمواطنين اليمنيين المحتاجين والمستهدفين، كما تحددها المجموعات القطاعية الإنسانية. واللاجئين وطالبي اللجوء، والمهاجرين الذين تم تحديدهم واستهدافهم من خلال خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين. أرقام الأشخاص المحتاجين مأخوذة من وثيقة "النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لليمن 2018م".

الباب الثاني: استعراض الاحتياجات حسب القطاع

- الأمن الغذائي والزراعة
- الصحة
- المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
- الحماية
- التغذية
- المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات
- التعليم
- التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ
- خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
- الخدمات المشتركة

الأمن الغذائي والزراعة

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

17.8 مليون

الأشخاص المستهدفين

8.8 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

1.27 مليار

عدد الشركاء

94

الهدف الأول للمجموعة

1 تحسين التوافر العاجل للغذاء والوصول إليه للأسر المعيشية الأكثر ضعفاً.

الهدف الثاني للمجموعة

2 ضمان الوصول المتكافئ إلى المساعدة والحماية للفئات الأكثر ضعفاً.

الهدف الثالث للمجموعة

3 تحسين الأمن الغذائي الأسري للمجموعات المعرضة للخطر من خلال دعم النظم والأصول الزراعية ونظم وأصول والثروة الحيوانية وصيد الأسماك.

الهدف الرابع للمجموعة

4 تعزيز قدرات الشركاء والمجتمعات المحلية والسلطات على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة.

الاتصال

غوردون دودي
منسق المجموعة
gordon.dudi@fao.org

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

في عام 2018م، يحتاج شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة العاملين في المجال الإنساني إلى 1.27 مليار دولار أمريكي لتقديم المساعدات إلى 8.8 مليون مستفيد يواجهون أشكالاً مختلفة من الضعف ومستويات غير مستقرة لانعدام الأمن الغذائي في "مرحلة الطوارئ وهي المرحلة الرابعة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي" و "مرحلة الأزمة وهي المرحلة الثالثة من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي". سيحتاج 8.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مساعدات غذائية عاجلة وطارئة لإنقاذ الأرواح سواءً كانت عينية / غذائية إغاثية أو تحويلات قسائم أو تحويلات نقدية. من المتوقع أن تحصل بعض الأسر الضعيفة (وخاصة تلك المستخلصة من المحافظات التي تندرج في إطار المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) على الغذاء من خلال المشاركة في البرامج المشروطة الخاصة بالنقد مقابل العمل أو الغذاء مقابل العمل أو الغذاء مقابل الأصول وبرامج القسائم وبرامج الأشغال العامة والمعارض التجارية للمُدخلات. تواجه أصول سبل كسب عيش الأسر الضعيفة انهياراً وشيكاً، وتم تقريباً استنفاد إستراتيجيات التكيف مما أدى إلى تصاعد سلوكيات التكيف القاسية مثل بيع المنازل والأراضي والأصول الإنتاجية والماشية مما يضر كثيراً بحالة أمنها الغذائي الأسري. ازداد معدل وفيات المواشي بنسبة 20 بالمائة مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة، كما انخفض الإنتاج الحيواني بنسبة 25 بالمائة، ويرجع ذلك إلى غياب الخدمات العامة، وخاصة حملات مكافحة الأمراض، بما في ذلك رصد الأمراض والتحصين وتدمير البنية التحتية للخدمات البيطرية[26] . بالتالي، فإن هذا الأمر يقتضي تقديم مساعدات طارئة لسبل كسب العيش من خلال الدعم بالمدخلات الزراعية ومدخلات تربية الماشية وصيد الأسماك إلى 5.7 مليون شخص. في سبيل مواصلة وقف دوامة هبوط مستويات الأمن الغذائي، سيحتاج 400,000 شخص أيضاً إلى دعم سبل كسب العيش على المدى الطويل لاستعادة وإحياء وإعادة بناء سبل كسب عيشهم من خلال أنشطة من شأنها أن تولد دخلاً منتظماً، مثل تجهيز المنتجات الزراعية. أيضاً، سيتم تطبيق أنشطة إعادة التأهيل المجتمعي والقدرة على الصمود من خلال تحويلات شراء الأصول في المديريات المعنية.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

بعد ثلاث سنوات تقريباً من النزاع، أصبح من الواضح أن طرق المساعدة القصيرة الأجل يجب أن تقترن باستراتيجيات أطول أجلاً. الجمع بين هذه الجهود لاستعادة ودعم سبل كسب العيش القادرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي. في سبيل إحداث المزيد من الأثر، سيتم أيضاً دمج ومزامنة أنشطة مجموعة الأمن الغذائي والزراعة الأساسية هذه مع أنشطة مجموعات التغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة في منصة تقديم المساعدات ذات الصلة (مستويات الأسر والمجتمعات المحلية والمرافق الصحية). من المتوخى أن هذا النهج سيؤدي إلى إنقاذ الأرواح وتقليل عدد الحالات الإنسانية على المدى القصير، وفي الوقت نفسه بناء الطريق نحو الانتعاش على المديين المتوسط والطويل.

القدرة على التنفيذ

في الوقت الراهن، يوجد 94 شريكاً فاعلاً لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة في جميع أنحاء البلد يمثلون زيادة بنسبة 21 بالمائة في عدد الأعضاء منذ عام 2017م. شركاء المجموعة عبارة عن كيانات متنوعة ومختلفة يتوزعون ما بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والوكالات الإنسانية المانحة والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة. منذ نشوب النزاع، كان يجري بناء قدرات الشركاء المنفذين والمنظمات الوطنية والجهات الحكومية ذات الصلة لتعزيز قدرة الاستجابة على المستوى المحلي مما أتاح المجال أمام تنفيذ أكثر ملاءمة واستجابة أكثر استهدافاً، خاصة في ضوء بيئة العمل الصعبة. في ظل التمويل الكافي، فإنه يمكن لشركاء المجموعة الاستجابة على نحو كاف للاحتياجات الهائلة والمتنامية والتي لم تتم تلبيتها على أرض الواقع كما يتجلى ذلك بوضوح في الاستجابة في عام 2017م عندما كان ممكناً، للمرة الأولى على الإطلاق في اليمن، الوصول إلى عدد إجمالي يبلغ 7.7 مليون شخص بالمساعدات الغذائية

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئين والمهاجرين
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	4.4 مليون	4.4 مليون	4.6 مليون	4.4 مليون	17.8 مليون	
المستهدفين	2.18 مليون	2.17 مليون	2.27 مليون	2.18 مليون	8.8 مليون	0.04 مليون
متطلبات التمويل					1,270.7 مليون دولار	9.6 مليون دولار

الطارئة في شهر أغسطس.

طرق الاستجابة

سوف تتنوع طرق مجموعة الأمن الغذائي والزراعة التي تتبعها لتقديم المساعدات بين تقديم المساعدات الغذائية الطارئة (العينية) والتحويلات النقدية / القسائم غير المشروطة والتحويلات النقدية / القسائم المشروطة ومبادرات النقد مقابل العمل. من المتوخى أن تؤدي طرق النقد / القسائم إلى زيادة تمكين المجتمعات المحلية من خلال تقديم خيار أوسع، في حين أن هذا سيكون له آثار مضاعفة عبر تنشيط وتعزيز الاقتصادات المحلية.

سوف يتم تنفيذ حوالي 36 بالمائة من جميع أهداف مجموعة الأمن الغذائي والزراعة من خلال التحويلات النقدية / القسائم، وسيشمل ذلك تقديم النقد / القسائم للأسر المعيشية، إما كإغاثة طارئة تستهدف تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، أو لشراء الأصول الضرورية لإنعاش واستعادة سبل كسب عيشها. تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن استخدام النقد / القسائم لن يتم إلا بعد إجراء تحليل سوقي وسياقي شامل لتحديد مدى ملاءمة هذه الطرق. سيأخذ التحليل في الاعتبار تفضيلات المستفيدين وأوجه الضعف وإستراتيجيات التكيف والمخاطر المتأصلة (بما في ذلك الحماية) المرتبطة باستخدام مثل هذه الطرق والأثر الإنساني على السياقات المحلية والمجتمعات المحلية لتحديد جدوى مثل هذه الطرق كجزء من "نهج لا ضرر ولا ضرار" الذي تتبعه المجموعة.

النوع الاجتماعي والسن

يكفل شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة الإدماج الفعال للتحليل القائم على النوع الاجتماعي في دراسات الأمن الغذائي وأوجه الضعف، وذلك عبر استكشاف كيفية ارتباط النوع الاجتماعي والعلاقات القائمة على النوع الاجتماعي سببياً بانعدام الأمن الغذائي وأوجه الضعف. يتم أخذ الاحتياجات الخاصة بنوع كل جنس في الاعتبار في جميع مراحل تصميم البرامج وتنفيذها. علاوة على ذلك، يقوم شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة بانتظام بتقييم ورصد الوصول إلى برامج الأمن الغذائي والزراعة من خلال جمع البيانات المصنفة حسب السن والنوع الاجتماعي والموقع أو مجتمع محدد.

الحماية

يسعى شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة بانتظام إلى الحصول على الملاحظات من المجتمعات المحلية المتضررة التي تؤدي إلى تحديد التهديدات المتعلقة بالحماية التي تمكن الشركاء من مواءمة وتحسين أنشطة الأمن الغذائي من أجل معالجة هذه التهديدات أو التخفيف منها أو الحد منها، وضمان أن لا يؤدي ما يتم القيام به إلى خلاف أو نزاع. أيضاً، فإن ذلك يكفل إمكانية وصول المستفيدين بأمان إلى المساعدات دون إلحاق الأذى مع الحفاظ على كرامتهم. يتحمل شركاء المجموعة المسؤولية عن تعزيز تعميم الحماية في برامج الأمن الغذائي التي يجري تنفيذها على الأرض، وتجنب أو تقليل الآثار السلبية غير المقصودة لأي مساعدة، كما أنهم يلتزمون بنهج "لا ضرر ولا ضرار" عند وضع البرامج. إن الوصول الهادف والمساواة والمساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة وتمكين المستفيدين هي مبادئ تم دمجها في جميع مراحل تنفيذ أي نشاط من أنشطة تقديم المساعدات الغذائية و / أو سبل كسب العيش.

أيضاً، تم وضع برامج لضمان الأنشطة المدرة للدخل والخيارات الاقتصادية للنساء والفتيات حتى لا يضطررن إلى الانخراط في ممارسات غير آمنة أو يتعرضن بطرق أخرى للعنف القائم على النوع الاجتماعي لأنهن يعتمدن اقتصادياً على الآخرين. توعية النساء والرجال في المجتمعات المحلية بشأن العنف ضد النساء والفتيات (بما في ذلك العنف المنزلي) تشكل جزءاً لا يتجزأ من استجابة شركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة.

المساءلة

قام جميع شركاء المجموعة ببناء والحفاظ على قنوات للتواصل المستمر مع المجتمعات المحلية المتضررة. يولي الشركاء اهتماماً خاصاً لاحتياجات السكان الضعفاء ويأخذون في الاعتبار مختلف مستويات أوجه الضعف وإستراتيجيات التكيف داخل المجتمع المحلي وفي أوساط فئات ضعيفة معينة (الرجال، النساء، السن، التعليم، الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الإعاقة، وما إلى ذلك).

فيما يتعلق بتوزيع الأغذية والمدخلات، يكفل الشركاء أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالتوزيع في الأماكن العامة وأن لا تكون نقاط التوزيع بعيدة جداً أو يصعب الوصول إليها وأن المستفيدين يتلقون قبل وقت كاف معلومات تتعلق بالتوزيع للاستعداد له. تشمل المعلومات الضرورية (أين سيتم التوزيع، ومتى سيتم التوزيع، وما الذي سيتم توزيعه، ومن يحق له الحصول على المدخلات، وما إلى ذلك). يكون لدى شركاء المجموعة آلية قوية لتقديم الشكاوى والملاحظات تكفل أنه يتم التعامل مع الملاحظات والشكاوى الواردة من المستفيدين، وأنه سيتم تقديم الرد في الوقت المناسب إلى صاحب الشكوى. تجمع المجموعة أفضل الممارسات التي تسهّل مشاركة المعلومات وتبادلها واعتمادها من شركاء آخرين.

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

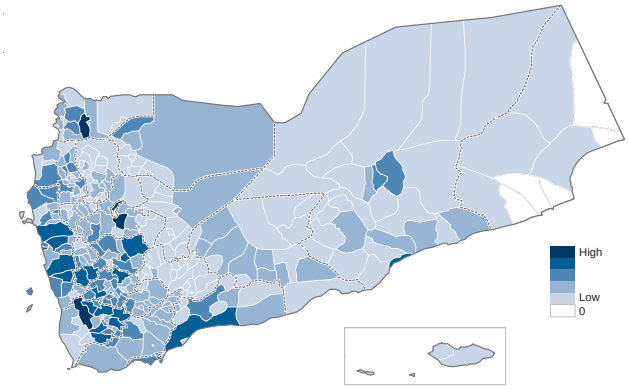

المستهدفين

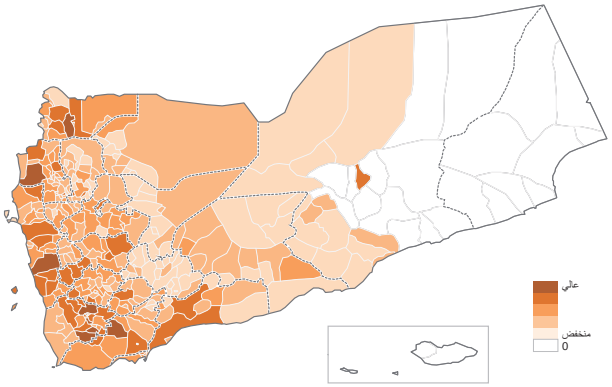

الصحة

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

حددت مجموعة الصحة 12.3 مليون شخص لاستهدافهم بالخدمات الصحية في عام 2018م. تم توزيع السكان المستهدفين على جميع المديريات في اليمن ولكن مع استهداف نسبة أكبر من السكان في المديريات ذات الاحتياجات الأكثر شدة. يمثل ذلك زيادة بنسبة 18 بالمائة في الهدف مقارنة بعام 2017م. من بين 333 مديرية في اليمن، تم تحديد 125 مديرية باعتبارها مديريات يوجد فيها سكان في حاجة ماسة إلى الخدمات الصحية و 158 مديرية باعتبارها مديريات يوجد فيها سكان في حاجة معتدلة إلى الخدمات الصحية. بالنظر إلى أكبر تفشي لوباء الكوليرا وعدم دفع رواتب الموظفين الصحيين وأن 50 بالمائة من المرافق الصحية لا تعمل أو أنها تعمل جزئياً ونقص الأدوية والإمدادات الطبية، يعكس مؤشر الشدة حالة متفاقمة خلال عام 2018م.

القدرة على التنفيذ

حتى شهر نوفمبر 2017م، كان هناك 49 شريكاً فاعلاً ينسقون مع مجموعة الصحة، أي بزيادة قدرها أكثر من 48 بالمائة منذ خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017م. يغطي شركاء مجموعة الصحة مناطق في 22 محافظة من أصل 23 محافظة في اليمن، ويوفرون الدعم لتقديم الرعاية الصحية من خلال 1,158 مرفق صحي ثابت و 143 فريق من الفرق الطبية المتنقلة، ويمثل ذلك حوالي 50 بالمائة من المرافق الصحية الثابتة العاملة بكامل طاقتها في اليمن. على الرغم من القيود المركزة على الوصول والتمويل المحدود والعوائق البيروقراطية التي تعترض استيراد ونقل الأدوية والمستلزمات، فإن لدى الشركاء القدرة على الوصول بالخدمات التي تستهدف إنقاذ الأرواح. حتى شهر نوفمبر 2017م، تمكن شركاء مجموعة الصحة من الوصول إلى 4.5 مليون شخص بالخدمات الصحية التي كانت تمثل 43 بالمائة من هدف عام 2017م، مع تلبية 31 بالمائة من احتياجات التمويل.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

طرق الاستجابة

تشمل استجابة مجموعة الصحة الخدمات والدعم العيني لزيادة الوصول إلى الحد الأدنى من حزم الخدمات الصحية المنقذة للأرواح. سوف يسهم توفير التكاليف التشغيلية للمرافق الصحية والحوافز لمقدمي الخدمات الصحية، حسب الاقتضاء، في ضمان استمرارية الخدمات. تشمل المساعدات العينية الأخرى مواد مثل الأدوية والمستلزمات الطبية والمعدات (الطبية وغير الطبية على السواء بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز نظام الرصد). سوف تعمل مجموعة الصحة بشكل أساسي من المرافق الصحية الثابتة ومن خلال الوصول وليس من خلال الفرق الطبية المتنقلة. تتطلب طرق الاستجابة القائمة على السوق مزيداً من المناقشة والاستكشاف قبل التنفيذ.

النوع الاجتماعي والسن

تكفل مجموعة الصحة أن يقوم الشركاء بتعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي في جميع جوانب دورة البرنامج. أثناء التقييمات، وتصميم البرامج وتنفيذها، سيتم إيلاء الاعتبار الواجب لوجهات النظر والاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان، بما في ذلك تقديم الخدمات من خلال العاملين الصحيين من الذكور والإناث. تشكل البيانات والمؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي والمصنفة حسب السن جزءاً من الرصد والتقييم، وسيتم توفير خدمات مصممة خصيصاً، بما في ذلك خدمات ومستلزمات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية لليافعين ورعاية المصابين بالصدمات.

الحماية

تدرك مجموعة الصحة حقوق كل فرد في الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. على وجه التحديد، فإن الأسر الأكثر فقراً والأسر الضعيفة والأسر التي تعيلها نساء والنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

16.37 مليون

الأشخاص المستهدفين

12.3 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

572.4 مليون

عدد الشركاء

49

الهدف الأول للمجموعة

1 زيادة وصول الأشخاص الضعفاء بما في ذلك النازحين داخلياً إلى الحد الأدنى من حزمة الخدمات الصحية من خلال دعم النظام الصحي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تعزيز التأهب والمراقبة والاستجابة لتفشي الأمراض المعدية والأوبئة، بما في ذلك التحصين من الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.

الهدف الثالث للمجموعة

3 تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والأطفال واليافعين للفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النازحين داخلياً والشرائح الأكثر فقراً وحرماناً في المجتمع.

الهدف الرابع للمجموعة

4 تقديم استجابة صحية مبدئية ومنسقة وتعزيز نهج متكامل مع القطاعات الأخرى من أجل استجابة شاملة تركز على المديريات الأكثر ضعفاً.

الاتصال

علاء أبو زيد
منسق المجموعة
abouzeida@who.int

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئين والمهاجرين
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	4 مليون	4 مليون	4.3 مليون	4.1 مليون	16.4 مليون	
المستهدفين	3.0 مليون	3.0 مليون	3.2 مليون	3.1 مليون	12.3 مليون	0.16 مليون
متطلبات التمويل					572.4 مليون دولار	14.9 مليون دولار

والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بحاجة إلى عناية وخدمات خاصة. تقوم مجموعة الحماية بتزويد شركاء مجموعة الصحة بالأدوات والتوجيهات لتعميم الحماية وتعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي طوال دورة البرنامج.

المساءلة

سوف تكفل مجموعة الصحة مشاركة جميع الشركاء في إطار المساءلة. بالإضافة إلى ذلك، ستحمل المجموعة الشركاء المسؤولية عن 1) إجراء تقييم، يتضمن التشاور مع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة أثناء تصميم المشروع؛ 2) الآليات الثنائية لجمع الملاحظات؛ (3) آليات تقديم الشكاوى والرد عليها للتعرف على وجهات نظر العملاء؛ (4) تقييم رضا العملاء؛ 5) الرصد أو التقييم بعد الانتهاء من تقديم الخدمات؛ 6) تنظيم ورشة عمل للتعلم والتفكير. علاوة على ذلك، سيكون الشركاء مطالبين بالامتثال للالتزامات المشتركة بشأن المساءلة في مجال الصحة.

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

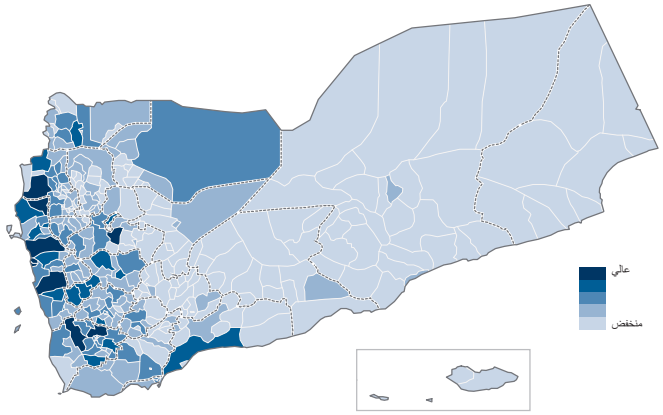

المستهدفين

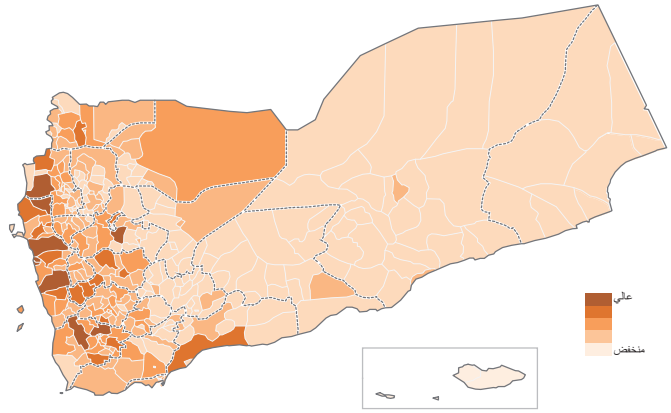

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

16 مليون

الأشخاص المستهدفين

11.1 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

298.8 مليون

عدد الشركاء

34

الهدف الأول للمجموعة

1 استعادة أو الحفاظ على شبكات مستدامة للمياه والصرف الصحي لتحسين الصحة العامة والقدرة على الصمود.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تقديم المساعدات الطارئة والمنقذة للأرواح في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفئات الأكثر ضعفاً للحد من تزايد معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات.

الهدف الثالث للمجموعة

3 ضمان قدر كاف من التنسيق القطاعي والمشترك بين القطاعات والقدرة على الاستجابة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

الاتصال

مرايا بروخويجسن
منسق المجموعة
mbroekhuijsen@unicef.org

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

يستهدف شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 11 مليون شخص بالمساعدات الطارئة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عام 2018م. حددت هذه الأهداف أولويات 11.6 مليون شخص تم تحديدهم في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م على أنهم يواجهون حاجة ماسة. انطلاقاً من التحليل المتكامل لشدة الاحتياجات، تم أيضاً تحديد أولويات الأهداف في المديريات المعرضة لخطر المجاعة وسوء التغذية، والمديريات الأشد تضرراً من الكوليرا، والمديريات التي تم فيها تحديد أولويات احتياجات النازحين داخلياً والعائدين من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. لا تزال الإستراتيجية الأعم للاستجابة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تركز على دعم البنية الأساسية والشبكات القائمة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، إلى جانب توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً. سيتم تصميم هذه الإستراتيجيات لضمان توفير الحد الأدنى من حزمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية) لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة الرئيسية الثلاث: 1) السكان النازحين والمجتمعات المستضيفة؛ 2) الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة وسوء التغذية؛ 3) الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الموبوءة بالكوليرا. سيعمل شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مجموعة من أنشطة الاستجابة للكوليرا في المناطق التي تشهد انتقالاً نشطاً، وأنشطة التأهب للكوليرا والوقاية منها في المناطق التي تأثرت بشدة بالكوليرا في عام 2017م وتم تحديد أولوياتها في وثيقة الاحتياجات الإنسانية.

القدرة على التنفيذ

استمرت قدرة مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في النمو في عام 2017م، مع قيام المزيد من المنظمات (الدولية) بنشر خبراء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمنظمات المحلية التي بدأت العمل تحت مظلة المجموعة وتطوير قدراتها في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. شجع النطاق غير المسبوق لتفشي وباء الكوليرا الشركاء على توسيع استجابتهم وتعيين المزيد من الموظفين، كما ازدادت الاستجابة الشاملة لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة بالمقارنة مع العام الماضي.تمكن شركاء المجموعة من الوصول إلى ما يقدر بنحو 8.9 مليون شخص، إما من خلال دعم نظم أو توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. حتى شهر ديسمبر 2017م، قامت المجموعة بإحصاء 43 شريكاً يعملون في 21 محافظة في جميع أنحاء البلد، معظمها منظمات محلية غير حكومية. على الرغم من أن الوصول أصبح أكثر صعوبة في عام 2017م بسبب العوائق البيروقراطية والأمنية، يواصل الشركاء العمل من خلال المنظمات المحلية للوصول إلى من هم في أمس الحاجة. تتوافر معظم مستلزمات الطوارئ الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في السوق المحلية، إلا أن الحجم الهائل لاستجابة الكوليرا قد أدى إلى الضغط على السوق، مما تسبب في ارتفاع الأسعار وانخفاض توافرها، وبالتالي الحاجة إلى زيادة استيراد المستلزمات. انخرط 39 شريكاً في عملية وضع خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك المنظمات المحلية والشركاء المنفذين. توجد في جميع المراكز آليات للتنسيق في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وستتم قيادة المجموعة على المستوى الوطني وفي المراكز دون الوطنية الأربعة من قبل منسقين متخصصين، وسيقود مستشار فني متخصص يتبع مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عملية تطوير إستراتيجية المجموعة الخاصة ببناء القدرات بهدف تعزيز قدرات الشركاء على المستويين الوطني ودون الوطني. ستقوم المجموعة أيضاً بوضع إطار لضمان الجودة بهدف توجيه رصد جودة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المقدمة من قبل الشركاء.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئين والمهاجرين
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	3.95 مليون	3.9 مليون	4.16 مليون	3.99 مليون	16 مليون	
المستهدفين	2.8 مليون	2.7 مليون	2.9 مليون	2.7 مليون	11.1 مليون	0.04 مليون
متطلبات التمويل					298.8 مليون دولار	2.9 مليون دولار

طرق الاستجابة

النوع الاجتماعي والسن

تتوفر لدى المجموعة حالياً مبادئ توجيهية لليمن حول النوع الاجتماعي والحماية، تم وضعها بالتشاور مع الشركاء ومستشار النوع الاجتماعي في الفريق القطري للعمل الإنساني. سوف يستمر بناء قدرات الشركاء في عام 2018م في مجال تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ، وقد حددت المجموعة جهتين لتنسيق شؤون النوع الاجتماعي لمساعدة الشركاء في وضع البرامج المتصلة شؤون النوع الاجتماعي. تقوم المجموعة بشكل فعال برصد التزاماتها بإعطاء الأولوية للفتيات (وخاصة اليافعات) ومشاركة المرأة في المشاورات حول البرامج، فضلاً عن إظهار الاهتمام بالمساواة. هذه القضايا ذات أهمية خاصة عندما تستهدف الأنشطة المجتمعات المحلية أو الأسر.

الحماية

تعمل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على تعزيز إدماجها لاعتبارات الحماية في جميع مراحل دورة البرنامج، وقد حصل الشركاء على تدريب في مجال تعميم الحماية عبر أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وسيتم توفير مستشار للإدماج لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عام 2018م لإسداء المشورة إلى الشركاء بشأن معالجة أي قضايا تتعلق بالحماية أو النوع الاجتماعي أو الإعاقة في برنامجهم الخاص بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. تعمل المجموعة بشكل وثيق مع المجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك لتوفير اللوازم الصحية النسائية مع مجموعات لوازم النظافة الصحية ولمعالجة احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حيثما يتم الإبلاغ عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي ويمكن ربطها بضعف خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. سوف تشارك المجموعة بقوة أكبر مع مجموعة الحماية لضمان استخدام نماذج الإحالة من قبل شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمعالجة أي مخاوف تتعلق بالحماية، كما أنها ستعمل على التنسيق بخصوص نظام مماثل لفهم ما إذا كانت خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تتسبب في أي قضايا تتعلق بالحماية. سوف يواصل شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية العمل من أجل توفير مرافق وخدمات تراعي الفوارق بين الجنسين مع ضمان الوصول المتكافئ والآمن للجميع.

المساءلة

تواصل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تعزيز الحد الأدنى من الالتزامات بسلامة وكرامة الأشخاص المتضررين، بناءاً على توجيهات المجموعة العالمية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والفريق القُطري الإنساني. تم تفعيل الحد الأدنى من الالتزامات في إطار المساءلة الذي تم وضعه من قبل شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والذي يرشد الشركاء إلى 1) توفير الحد الأدنى من المعلومات للجمهور؛ 2) إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار؛ 3) التعلم من الملاحظات والشكاوى التي يتم تقديمها؛ 4) تشجيع مواقف وسلوكيات الموظفين الملائمة؛ 5) استخدام المعلومات المستفادة من المشروع؛ 6) وضع برامج تستند إلى التقييمات التشاركية. ستواصل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية توجيه الشركاء في اعتماد الإطار من خلال تبادل أفضل الممارسات والتعلم من النظراء. سيتم رصد تنفيذ الإطار من

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

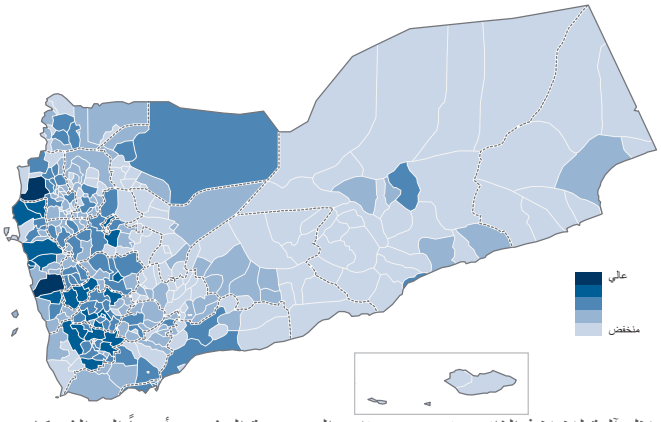

خلال آلية للإبلاغ الذاتي، في حين ستقدم المجموعة المشورة أيضاً إلى الشركاء

المستهدفين

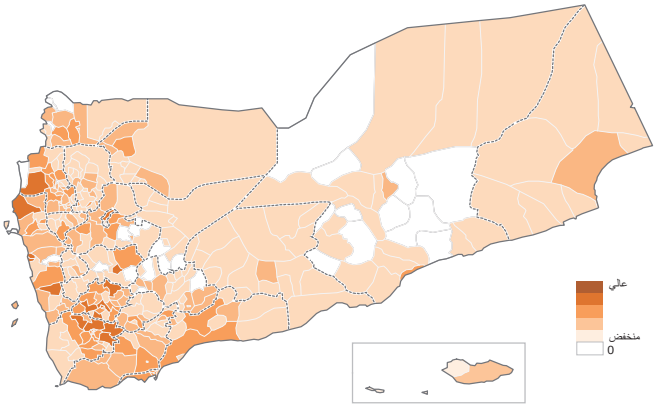

بشأن المؤشرات ذات الصلة التي يمكن إدراجها في جهود الرصد المبذولة من قبلهم (بما في ذلك الرصد ما بعد التوزيع).

الحماية

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

أدى اشتداد النزاع وانتهاكات القانون الدولي الإنساني إلى نشوء احتياجات هائلة في مجال الحماية، وخاصة للنساء والأطفال والنازحين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يؤكد على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. منذ عام 2017م، ازداد عدد الأشخاص ممن هم في حاجة ماسة إلى أكثر من الضعف، وذلك بسبب الزيادات الكبيرة في حوادث النزاع، إلى جانب الخسائر المتصاعدة التي تخلق أو تفاقم أوجه الضعف. نتيجة لذلك، فإن مجموعة الحماية (بما في ذلك مجموعاتها الفرعية لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي) سوف تستهدف 5 ملايين شخص في عام 2018م لأغراض التدخلات والمساعدة في مجال الحماية، بزيادة قدرها 44 بالمائة عن عام 2017م. زاد إجمالي الاحتياجات المالية بنسبة 44 بالمائة مقارنة بعام 2017م، مما يعكس توسيع نطاق المساعدة والحماية المباشرة، فضلاً عن الأنشطة المجتمعية للحماية والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، لتلبية الاحتياجات بالغة الأهمية المتعلقة بالحماية.

كجزء من استجابة مجموعة الحماية، سيتم استهداف 389,271 شخص بالحماية ورصد القانون الدولي الإنساني / حقوق الإنسان من أجل تحديد احتياجات الحماية والإحالة للمساعدة وتقييم الأثر على المدنيين وضمان حماية المدنيين بشكل أفضل. بزيادة كبيرة عن عام 2017م، فإنه سيتم استهداف 442,783 شخص بمساعدات وخدمات الحماية المباشرة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي لمعالجة اللجوء إلى آليات التكيف الضارة أو مخاطر الاستغلال والعنف، والمساعدة القانونية لتسهيل الحصول على الوثائق من الأحوال المدنية وكذلك العدالة الرسمية وغير الرسمية، وتقديم المساعدات النقدية للمساعدة في سد الثغرات المنقذة للأرواح المرتبطة بمخاطر أو انتهاكات الحماية. سوف تشمل أهداف الاستجابة المجتمعية إنشاء أو تعزيز 150 مركزاً مجتمعياً لتقديم الخدمات و 5,000 شخص من أعضاء شبكات الحماية المجتمعية للتعبئة والاتصال المتبادل و 128,602 شخص للمبادرات المجتمعية مثل التوعية بقضايا مثل السلامة في حالات النزاع فضلاً عن حل النزاعات والتعايش السلمي.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئين والمهاجرين
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	3.21 مليون	3.12 مليون	3.34 مليون	3.19 مليون	12.9 مليون	
المستهدفين	0.8 مليون	0.9 مليون	1.8 مليون	1.6 مليون	5 مليون	0.16 مليون
متطلبات التمويل					$104.1 مليون	$52.6 مليون

حماية الطفل

في ضوء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، سيتم استهداف 2.7 مليون طفل بالتغطية في إطار آلية الرصد والإبلاغ لكل من أنشطة الدعوة والإحالة المبنية على الأدلة لتقديم الخدمات من مثل الخدمات الطبية وخدمات إعادة التأهيل للأطفال المصابين. سيتم استهداف 682,268 طفلاً بأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي، وسيتم استهداف 1.7 مليون طفل برسائل التوعية المنقذة للأرواح المتعلقة بمخاطر الألغام، كما سيتم استهداف 12,932 من الأطفال وأفراد المجتمعات المحلية بالخدمات الأساسية لحماية الطفل، والتي تشمل خدمات واقتفاء أثر الأسر ولم شملها للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ومساعدة الضحايا، فضلاً عن معالجة الحالات.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

في ظل زيادة عدد حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإنه سيتم استهداف 31,567 شخص من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بخدمات ودعم الاستجابة متعددة القطاعات، في حين سيتم استهداف 1.5 مليون شخص بالتوعية بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه من خلال مختلف وسائل الإعلام والتوعية والجلسات الشخصية. سيتم استهداف 26,827 من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمساعدات النقدية فضلاً عن سبل كسب العيش وبناء المهارات، وسيتم استهداف 78,917 شخص عبر تسليمهم اللوازم الصحية النسائية ولوازم علاج حالات ما بعد الاغتصاب للعيادات المتنقلة والمرافق الصحية، كما سيتم استهداف 1,000 مقدم خدمة، من بين أمور أخرى، عبر العلاج السريري للاغتصاب ومعالجة الحالات والعنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم النفسي والاجتماعي والإحالات الآمنة.

القدرة على التنفيذ

في عام 2017م، ضمت مجموعة الحماية، بما في ذلك

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

12.9 مليون

الأشخاص المستهدفين

5 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

104.1 مليون

عدد الشركاء

26

الهدف الأول للمجموعة

1 رصد وتقييم مخاطر الحماية والانتهاكات لتحديد الأشخاص المحتاجين، وإدراجها في الاستجابة الإنسانية والدعوة لحماية المدنيين.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تقديم المساعدات والخدمات في مجال الحماية إلى الأشخاص الضعفاء والمتضررين من النزاع والنازحين، بمن فيهم الأطفال وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الهدف الثالث للمجموعة

3 دعم وتعزيز الاستجابات المجتمعية التي تستهدف الوقاية أو التخفيف من أو معالجة احتياجات ومخاطر الحماية، بما في ذلك حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال التوعية والتمكين وحل النزاعات / بناء السلام.

الهدف الثالث للمجموعة

4 تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على تعميم ودمج وتوفير الحماية والحلول بشكل مباشر، بما في ذلك حماية الطفل والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الاتصال

صموئيل تشيونج
cheung@unhcr.org
ديفيد سيزيكي (حماية الطفل)
desezikeye@unicef.org
أحلام صوفان (العنف القائم على النوع الاجتماعي)
sofan@unfpa.org

المجموعات الفرعية لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، نحو 26 وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات وطنية ودولية غير حكومية، تقدم تقاريرها بشكل فعال في نموذج (من يفعل ماذا وأين)، فضلاً عن منظمات وطنية ومحلية غير حكومية أخرى تساهم من خلال شبكات المجتمع المدني والخبرات الفنية والمحلية. من التوقع أن تزداد احتياجات مجموعة الحماية لعام 2018م لكل من الشركاء الدوليين والوطنيين الذين يقدمون الحماية والمساعدة وفقاً لإستراتيجية مجموعة الحماية، التي تم تنقيحها في سبتمبر 2017م. في ظل زيادة الأهداف في عام 2018م، فإن هناك حاجة إلى تعزيزها والتخطيط لها، وخاصة في المراكز الميدانية في إب والحديدة وصعدة، بالإضافة إلى زيادة بسيطة في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية وتمويل أكثر استدامة للمنظمات الوطنية غير الحكومية لبرمجة الأنشطة على مدى عام كامل. في الوقت نفسه، فقد تم التخطيط لإستراتيجية قوية لبناء القدرات لعام 2018م، تشمل تدريب وتعيين المتخصصين لدى الشركاء المحليين. وكالات الأمم المتحدة واصلت وستواصل الأنشطة الأساسية وفقاً لولاياتها في مجالات منها حقوق الإنسان وحماية النازحين داخلياً وآليات الرصد والإبلاغ وذلك معاً في شراكة مع المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية. في الوقت نفسه، فقد تم تحديد أولويات المساعدات والخدمات المباشرة المتعلقة بالحماية من خلال الشركاء الدوليين والوطنيين على أساس التمويل المتاح. تحتاج الاستجابات المجتمعية عبر مجموعة الحماية (بما في ذلك مجموعاتها الفرعية لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي) إلى الكثير من التعزيز في سبيل أن تصل إلى النطاق الواسع للاحتياجات الماسة وتؤدي إلى نتائج مستدامة في مجال الحماية.

طرق الاستجابة

تتضمن استجابة مجموعة الحماية (بما في ذلك مجموعاتها الفرعية لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي) بشكل عام أنشطة تهدف إلى تحديد وتقييم احتياجات الحماية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان / القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي والآثار العامة على المدنيين وذلك من أجل الرصد والمناصرة والإحالة للتدخل أو المساعدة. يشمل توفير أنشطة الحماية والمساعدة المباشرة الدعم النفسي والاجتماعي المصمم خصيصاً للبالغين والأطفال وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن خدمات الحماية الأساسية الأخرى مثل المساعدة القانونية واقتفاء أثر الأسر ولم شملها ومعالجة الحالات وتقديم المساعدة للضحايا ومسار الإحالة والاستجابة متعددة القطاعات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافة إلى المساعدات النقدية لمواجهة ومعالجة حوادث أو حالات حماية محددة. تشكل الحماية المجتمعية ركيزة أساسية للاستجابة، بما في ذلك إنشاء مراكز مجتمعية، التي يمكن أن تشمل مراكز النازحين داخلياً والمساحات الصديقة للأطفال والمساحات الآمنة للنساء والفتيات، ومجموعة متنوعة من مبادرات الحماية المجتمعية التي تتراوح من التوعية إلى التعايش السلمي. شبكات الحماية المجتمعية وغيرها من اللجان المجتمعية، بما في ذلك تلك المعنية بالنساء والشباب، تمثل أيضاً طريقة أساسية للتعبئة والاتصال المتبادل بشأن قضايا الحماية.

النوع الاجتماعي والسن

يمثل السن والنوع الاجتماعي والتنوع مكونات أساسية لإستراتيجية الاستجابة لمجموعة الحماية وكجزء من جهودها لتعميم الحماية مع المجموعات الأخرى. من أجل ضمان أن تكون جهود الاستجابة مصممة بحيث تتناسب مع خصائص المستفيدين وقدرات كل منهم وتعزز سلامتهم وكرامتهم وحقوقهم، فإن مجموعة الحماية ومجموعاتها الفرعية تساعد الوكالات في إجراء تقييمات الحماية لخطط استجابة تلك الوكالات للمساعدة في تحديد الثغرات والمخاطر المحتملة للفئات الأشدّ ضعفاً بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. قامت مجموعة الحماية أيضاً بوضع نموذج إحالة مشترك بين الوكالات لمساعدة الوكالات الإنسانية والعاملين في الخطوط الأمامية في تحديد الأشخاص وإحالتهم، بمن فيهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. تعتمد البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن التي يتم جمعها من قبل الشركاء المشاركين في رصد الحماية، وآلية الرصد والإبلاغ، ونظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وغيرها من الآليات، على تصميم برامج الحماية والبرامج الإنسانية الأخرى والرصد والدعوة، بما في ذلك أنشطة حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن تلك المخصصة للنساء والفتيات والفتيان والرجال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

الحماية

تمشيا مع سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مركزية الحماية، تقدم مجموعة الحماية الدعم للمجموعات الأخرى والشركاء العاملين في المجال الإنساني في جميع القطاعات لضمان تخطيط وتنفيذ الاستجابة الإنسانية وجميع المساعدات من أجل تعزيز سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص المتضررين. يشمل الدعم الذي تقدمه مجموعة الحماية العمل مع المجموعات في وضع التزامات تعميم الحماية، وأنشطة الحماية المتكاملة، حيثما أمكن، لضمان أن تكون الحماية نتيجة لتخطيط الاستجابة. ستكون المعايير الدنيا لحماية الطفل في السياقات الإنسانية أداة إرشادية ومحك أساسي، بينما ستعمل المجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي أيضاً على تطبيق المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في حالات الطوارئ في جميع أنحاء المناطق المتضررة في اليمن. سوف يتضمن ذلك التطبيق المحدد لكل قطاع، بما يكفل تلبية المعايير الدنيا عبر إستراتيجيات المجموعات وخطط الاستجابة، بهدف التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وأوجه الضعف.

المساءلة

تؤكد مجموعة الحماية (بما في ذلك مجموعاتها الفرعية المعنية بحماية الطفل

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

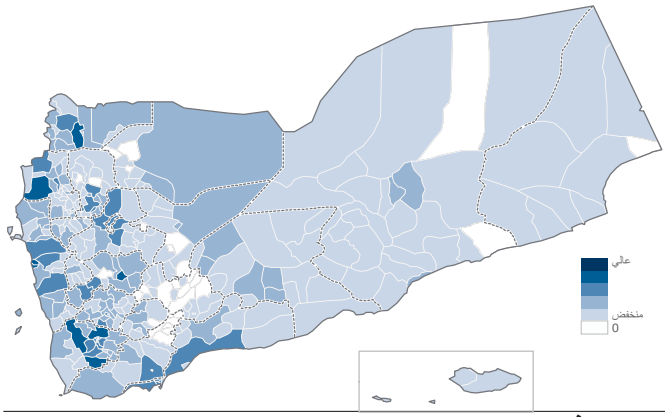

المستهدفين

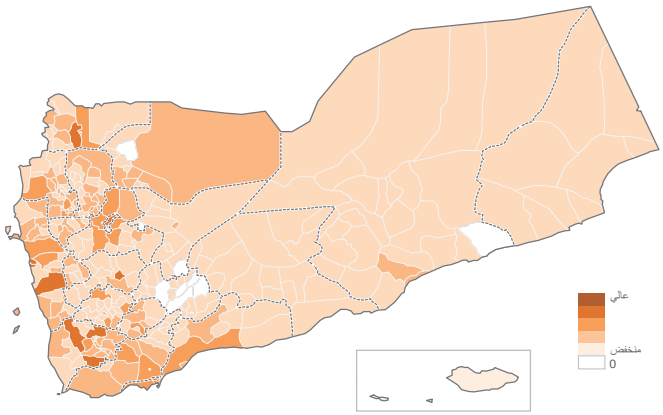

والعنف القائم على النوع الاجتماعي) على المساءلة والتواصل مع السكان المتضررين باعتبار ذلك ركيزة لإستراتيجية الاستجابة وكذلك في جهودها مع المجموعات الأخرى لتعميم الحماية. كجزء من استجابتها المجتمعية، يقوم شركاء مجموعة الحماية بإشراك السكان المتضررين من خلال، من بين أمور أخرى، إنشاء مراكز مجتمعية وشبكات ولجان حماية مجتمعية، ويشمل ذلك النازحين داخلياً والنساء والشباب، من أجل تعزيز التواصل المتبادل والملاحظات المتبادلة مع المجتمع الإنساني وتعبئة القدرات من أجل حماية كل أفراد المجتمع، وخاصة الضعفاء. مبادرات حماية المجتمع المحلي تنطوي أيضاً على مشاركة المجتمع المحلي في التوعية بقضايا الحماية الرئيسية ذات الصلة بالنساء والفتيات والفتيان والرجال لمنع النزاعات أو حلها وتعزيز التعايش السلمي. قام شركاء مجموعة الحماية أيضاً بإنشاء آليات مختلفة للملاحظات والشكاوى، مثل خطوط الاتصال المباشرة بشأن الحماية التي توفر معلومات عن الخدمات وصناديق الاقتراحات في المساحات الصديقة للطفل والمساحات الآمنة للمرأة وتحليل الاتجاهات المنتظم. تشمل الآليات الأخرى للمساءلة إطار تقييم المساءلة والأثر للمجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى المعايير الدنيا لحماية الطفل، والتي تدعم المساءلة بين الشركاء ومشاركة الأطفال الهادفة في تنفيذ البرنامج.

التغذيــة

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

تهدف مجموعة التغذية إلى المساهمة في الحد من مخاطر المعدلات المرتفعة للوفيات والأمراض من خلال تحسين الحالة التغذوية للفئات الضعيفة (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 – 59 شهراً والنساء الحوامل والمرضعات بين اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة) من خلال العلاج والوقاية من سوء التغذية الحاد ونقص المغذيات الدقيقة. سوف يستهدف الشركاء 840,000 مصابين بسوء التغذية الحاد، بمن فيهم 275,000 طفل مصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم، و 525,000 من النساء الحوامل والمرضعات اللواتي يعانين من سوء التغذية الحاد. في حين أنه من المقرر توسيع نطاق علاج سوء التغذية الحاد الوخيم في جميع المديريات في اليمن البالغ عددها 333 مديرية، بنسبة تصل إلى 70 بالمائة من الأشخاص المحتاجين، إلا أنه سيتم تنفيذ برامج التغذية التكميلية الموجهة في 212 مديرية فقط بنسبة تصل إلى 60 بالمائة من المحتاجين من الأطفال والنساء، وفقط في 120 مديرية منها سيتم تعزيز عدد من المرافق الصحية التي تتم فيها معالجة سوء التغذية الحاد المعتدل لتتناسب مع معالجة سوء التغذية الحاد الوخيم من الناحية الجغرافية. يستند الانخفاض في الأهداف بالمقارنة مع عام 2017م إلى تحليل الاستجابة في عام 2017م وقدرة الشركاء على التوسع. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم مجموعة التغذية الوصول إلى 1.4 مليون شخص من النساء الحوامل والمرضعات ومقدمي الرعاية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 – 24 شهراً عبر تقديم المشورة بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال (60 بالمائة من المحتاجين) في جميع أنحاء البلد؛ كما سيتم إدراج 360,000 طفل ممن تتراوح أعمارهم بين 0 – 23 شهراً و 240,000 من النساء الحوامل والمرضعات (60 بالمائة من المحتاجين) في المديريات البالغ عددها 120 مديرية في برامج التغذية التكميلية الشاملة؛ وسيحصل 730,000 طفل على مساحيق المغذيات الدقيقة المتعددة، في حين سيحصل 4.1 مليون طفل دون سن الخامسة على مكملات فيتامين (أ) في جميع أنحاء البلد.

القدرة على التنفيذ

تضم مجموعة التغذية 32 شريكاً فاعلاً، أي زيادة بنسبة 34 بالمائة مقارنة مع 24 شريكاً في بداية عام 2017م. يتم تنفيذ معظم التدخلات التغذوية من خلال مكتب الصحة العامة / وزارة الصحة العامة والسكان رغم تزايد خطر انهيار النظام الصحي (حتى 31 أكتوبر 2017م، فإن 92 بالمائة من برامج علاج المرضى الخارجيين و 53 بالمائة من برامج التغذية التكميلية الموجهة و 81 بالمائة من برامج تغذية الرضع وصغار الأطفال، فضلاً عن 32 من أصل 65 فريقاً متنقلاً، تم تنفيذها بشكل مباشر من قبل مكتب الصحة العامة / وزارة الصحة العامة والسكان).

طرق الاستجابة

سوف يركز تنفيذ التدخلات على توسيع نطاق أنشطة الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد في مجال الاستجابة والوقاية من خلال المرافق الصحية والفرق المتنقلة في المديريات ذات الأولوية وزيادة التوعية المجتمعية. لم يتم وضع خطط بشأن أياً من الطرق النقدية / القسائم في عام 2018م لأغراض التدخلات الخاصة بالتغذية بسبب طبيعة الخدمات المقدمة. مع ذلك، ستعمل مجموعة التغذية مع المجموعات الأخرى لضمان إدراج الفئات الضعيفة تغذوياً من خلال الطرق النقدية / القسائم كتدخلات تراعي التغذية.

النوع الاجتماعي والسن

يتم تحديد الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات والفتيان باستخدام التقنيات والأدوات المبنية على المبادئ التوجيهية الدولية والوطنية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن المأخوذة من تقييمات الاحتياجات وبيانات

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	0	2.3 مليون	2.3 مليون	2.4 مليون	7.0 مليون
المستهدفين	0	1.4 مليون	2.1 مليون	2.1 مليون	5.6 مليون
متطلبات التمويل					195.4 مليون دولار

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

7 مليون

الأشخاص المستهدفين

5.7 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

195.4 مليون

عدد الشركاء

32

الهدف الأول للمجموعة

1 الحد من انتشار سوء التغذية الحاد من خلال التحديد المنهجي والإحالة والعلاج للفتيان والفتيات دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات المصابين بسوء التغذية الحاد.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تعزيز خدمات التغذية الوقائية الإنسانية المنقذة للأرواح للفئات السكانية الضعيفة التي تركز على الممارسات الملائمة لتغذية الرضع وصغار الأطفال في حالات الطوارئ المغذيات الدقيقة وتدخلات برنامج التغذية التكميلية الشاملة والتغذية المثالية للأمهات.

الهدف الثالث للمجموعة

3 تعزيز قدرات السلطات الوطنية والشركاء على ضمان استجابة فعالة لا مركزية في مجال التغذية.

الهدف الرابع للمجموعة

4 ضمان استجابة غذائية يمكن التنبؤ بها وحسنة التوقيت وفعالة من خلال تعزيز نظام قوي يستند إلى الأدلة وتحليل الاحتياجات التغذوية والدعوة والرصد والتنسيق.

الاتصال

أنا زيولكوفسكا
منسقة المجموعة
aziolkovska@unicef.org

البرامج، فضلاً عن مناقشات مجموعات التركيز في المجتمعات المحلية. تم إنشاء آليات إحالة ملائمة لمعالجة الفتيان والفتيات والنساء المصابين بسوء التغذية الحاد أو ممن هم بحاجة إلى أنشطة الوقاية. تم إيلاء اهتمام خاص للرجال داخل المجتمع من خلال الدعوة والتوعية العامة من أجل تعزيز فهم قضايا التغذية وتسهيل وصول النساء والأطفال إلى خدمات التغذية. يتيح التحليل المنتظم لبيانات البرنامج على مستوى الشركاء والمجموعات تحليل أوجه التفاوت والتدخلات الصحيحة حسب الحاجة.

الحماية

سيعمل شركاء مجموعة التغذية على ضمان تعميم الحماية في جميع مراحل دورة البرنامج. سوف تعزز هذه الجهود إنشاء مراكز تغذية قريبة من المجتمع المحلي (تشتمل على أنشطة التوعية وتعزيز تعبئة المجتمعات المحلية من خلال متطوعي صحة المجتمع وعاملي صحة المجتمع)، حيث تكون خدمات كلاً من العلاج والوقاية متاحة بسهولة وبشكل متساو للبنين والبنات والنساء الحوامل أو المرضعات بمن فيهم أولئك من ذوي الإعاقة. ستكون مراكز المعالجة التغذوية أيضاً "مساحات صديقة للأطفال والنساء" تكون آمنة وغير متسمة بالوصم. تقوم المجموعة بتوسيع نطاق مساحات تغذية الرضع وصغار الأطفال في المرافق الصحية لضمان أنها تقوم بتقديم الرعاية التغذوية المناسبة للنساء وتوفر لهن مساحة للقيام بمجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية لأطفالهن والتعلم بشأن التغذية ومناقشة القضايا المتعلقة بالرفاه. سيقوم الشركاء دائماً بالتشاور مع السكان المحليين بشأن تخطيط مراكز التغذية من أجل معالجة المخاوف المحتملة المتعلقة بالسلامة، بما في ذلك مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المساءلة

تعمل مجموعة التغذية ضمن إطار اليمن للمساءلة وتعمل حالياً على وضع إرشادات ومجموعة أدوات خاصة بالسياق والمجموعة بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين وتستند إلى أفضل الممارسات الحالية لضمان تنفيذ جميع الشركاء لجميع التزامات المساءلة أمام السكان المتضررين طوال دورة المشروع لجميع المشاريع. من شأن ذلك أن يتيح توحيد النُهُج ضمن المجموعة إزاء المساءلة أثناء التقييمات وتوفير المعلومات للجمهور وإشراك المجتمع في صنع القرار والتعلم من الملاحظات والشكاوى المقدمة وتحسين تصرفات وسلوكيات الموظفين واستخدام المعلومات المستمدة من التعلم من المشاريع.

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

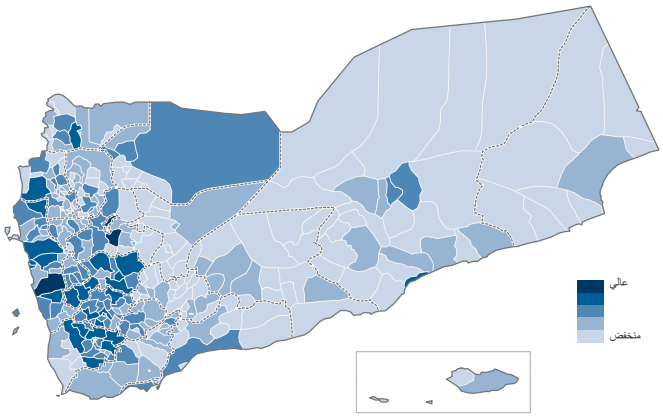

المستهدفين

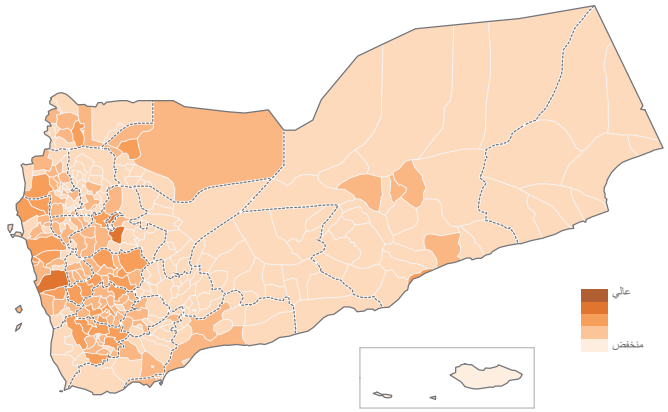

الإيواء والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

5.4 مليون

الأشخاص المستهدفين

3 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

195.3 مليون

عدد الشركاء

11

الهدف الأول للمجموعة

1 توفير حلول المأوى والمواد غير الغذائية المنقذة للأرواح واللازمة للبقاء للفئات الأكثر ضعفاً في البيئات الملائمة للسكن والحياة الكريمة.

الهدف الثاني للمجموعة

2 ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية من قبل النساء والرجال الأكثر ضعفاً الذين يعيشون في المراكز الجماعية والمستوطنات العشوائية.

الهدف الثالث للمجموعة

3 تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين من خلال السعي لجمع الملاحظات ومعالجة المخاوف.

الهدف الرابع للمجموعة

4 تعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية والشركاء في برامج المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات.

الاتصال

أ تشارلز كامبل
منسق المجموعة
coord.yemen@sheltercluster.org

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

شهد عدد الأشخاص المحتاجين ضمن مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات زيادة بنسبة 17 بالمائة من 4.5 مليون شخص في عام 2017م إلى 5.4 مليون شخص، مع زيادة في عدد الأشخاص المستهدفين من 2.2 مليون شخص إلى 3 مليون شخص. تحولت المديريات ذات الأولوية وامتدت من تعز وعدن وحجة وريمة والمحويت العام الماضي إلى الضالع وإب وحضرموت والحديدة وصعدة والجوف ولحج وأمانة العاصمة.

سوف تعيد مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات تركيز استجابتها لتشمل تقديم الدعم إلى النازحين داخلياً الجدد ودمج المزيد من المساعدات النقدية في حالات الطوارئ مع استجابة مؤقتة ودائمة للمأوى طويلة الأجل للأسر التي تعاني من حالات النزوح والعودة طويلة الأمد. أيضاً، ستتحول الأنشطة في مواقع استضافة النازحين إلى دعم أكثر توجيهاً لتحديد حلول المأوى على المدى الطويل، وسوف تمتد التغطية أيضاً لتشمل النازحين داخلياً الذين يعيشون في المجتمعات المستضيفة الذين يشكلون نحو 77 بالمائة من السكان النازحين.

القدرة على التنفيذ

شهدت عضوية المجموعة نمواً بنسبة 13 بالمائة لتصل إلى 155 شريك على الرغم من أن عدد الشركاء الفاعلين قد انخفض من 76 في شهر ديسمبر 2016م إلى 56 في شهر ديسمبر 2017م. في عام 2017م، غطى شركاء المجموعة 41 بالمائة (130 مديرية) من أصل 317 مديرية تم إقرارها، في حين سيتم استهداف 162 مديرية في عام 2018م. في عام 2017، وفي ظل 20 بالمائة من التمويل الذي تم استلامه، فقد تم مساعدة 35 بالمائة من السكان المستهدفين بالأنشطة المتعلقة بالمأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات.

في عام 2018م، سوف تتحسن القدرات الفنية للمجموعة من خلال وضع استراتيجية شاملة لبناء القدرات وإشراك اثنين من موظفي الدعم الفني، أحدهما للمأوى في الجنوب والآخر لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات في الشمال. ترشيد القدرة والوصول يعني أنه سيتم في المقام الأول استهداف المواقع في فئة الاحتياجات الشديدة.

طرق الاستجابة

كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى تحسين الوصول وزيادة التغطية، وضعت مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات مبادئ توجيهية بشأن النقد مقابل المأوى في عام 2017م، وستعزز بشكل منهجي استخدام التدخلات النقدية في أنشطتها من حلول المأوى في حالات الطوارئ إلى حلول المأوى الدائمة. في عام 2018م، سيتم تعزيز تطبيق المساعدات النقدية في استجابة المأوى في حالات الطوارئ حيثما يكون ذلك ممكناً وآمناً لتطبيقه. بما أن التدخلات النقدية ليست دائماً قابلة للتطبيق في بعض المناطق النائية، فإن التوزيع العيني سيكمل طرق المساعدة بالتدخلات النقدية. نطاق النزاع وطبيعته الممتدة يؤثران بشكل واضح على مختلف فئات السكان تبعاً لحالتهم، مما يعرض بعضهم لخطر أكبر من غيرهم، وستسعى طريقة الدعم إلى معالجة هذه المسألة. تعتزم مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات تقديم 71 بالمائة من مساعداتها باستخدام التدخلات النقدية في عام 2018م.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئين والمهاجرين
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	1.4 مليون	1.3 مليون	1.4 مليون	1.3 مليون	5.4 مليون	
المستهدفين	0.79 مليون	0.7 مليون	0.78 مليون	0.74 مليون	3.01 مليون	0.04 مليون
متطلبات التمويل					195 مليون دولار	18.1 مليون دولار

النوع الاجتماعي والسن

ستواصل مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات في عام 2018م تنفيذ التزاماتها لعام 2017م المتعلقة بإدماج السن والنوع الاجتماعي. ستقوم المجموعة على المستويين الوطني ودون الوطني بتحديد منسقين للشؤون القائمة على النوع الاجتماعي لمراجعة الالتزامات وتحديثها وتنفيذها والإبلاغ عنها. يتضمن التزام المجموعة المحدد ضمان تدريب شركاء المجموعة على المقاربات القائمة على أساس السن والجنس والتنوع، وضمان أن تأخذ التقييمات والاستجابات في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات. يتم تمثيل فرق التقييم بصورة متكافئة من قبل الذكور والإناث ومشاركة وانخراط المستفيدين بصورة متكافئة في المشاريع.

الحماية

سيتم في عام 2018م تعزيز التزامات مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات المتفق عليها في عام 2017م بشأن تعميم الحماية من خلال تعزيز التعاون مع مجموعة الحماية. ستقوم مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات على المستويين الوطني ودون الوطني بتحديد منسقين لتعميم الحماية لتدريب ودعم شركاء المجموعة لضمان إدماج مبادئ الحماية في تخطيط الاستجابة الخاصة بالمأوى. الأهم من ذلك، أن الاستجابات الخاصة بالمأوى ستتضمن إجراء تقييمات متكاملة من قبل مجموعة الحماية للتخفيف من أي خطر من مخاطر العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

سيتم إنشاء آليات الإحالة التي تشمل تقييم الضعف في مواقع استضافة النازحين داخلياً بالتعاون مع مجموعة الحماية.

المساءلة

ستواصل المجموعة في عام 2018م تنفيذ التزاماتها لعام 2017م بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين، ودعم إنشاء آليات تقديم الشكاوى والملاحظات من خلال توفير الإرشادات الكافية. سيتم تعزيز مشاركة المستفيدين في تصميم مشاريع المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات بالإضافة إلى تزويد الشركاء بالإرشادات والمعايير. أيضاً، سيتم تحديد المبادئ التوجيهية بشأن رسائل المشروع الموحدة بدعم من منسقي المساءلة أمام السكان المتضررين في كل مجموعة من المجموعات دون الوطنية حيث أن هناك حاجة إلى المزيد من التركيز على التوعية والرسائل حول أنواع المساعدة المتاحة، ومن قِبَل مَن وآلية الاستهداف.

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

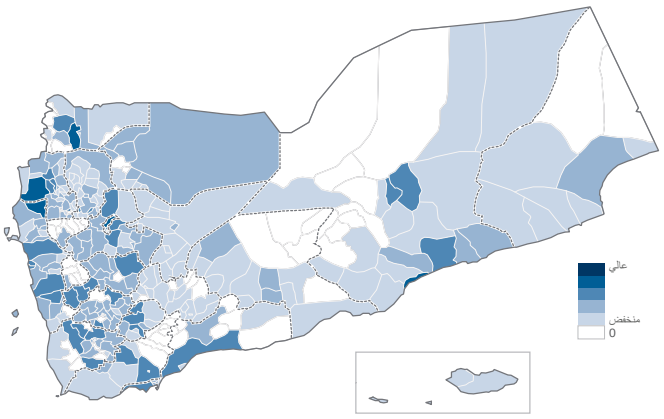

المستهدفين

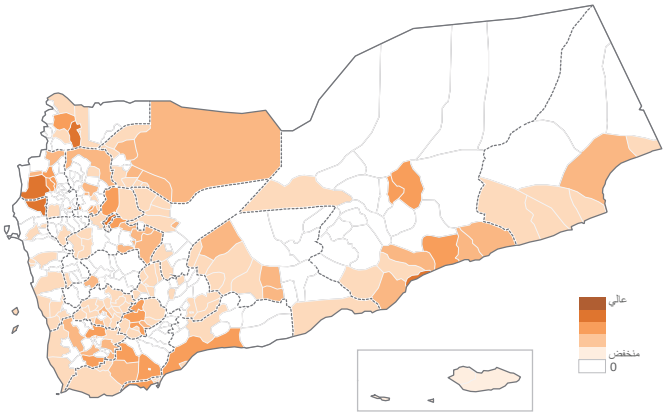

التعليم

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

4.1 مليون

الأشخاص المستهدفين

1.8 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

53.4 مليون

عدد الشركاء

11

الهدف الأول للمجموعة

1 توفير حلول المأوى والمواد غير الغذائية المنقذة للأرواح واللازمة للبقاء للفئات الأكثر ضعفاً في البيئات الملائمة للسكن والحياة الكريمة.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تعزيز قدرات الفتيات والفتيان والمعلمين المتضررين على التكيف في حالات الطوارئ والحفاظ على القدرة الإيجابية على الصمود.

الهدف الثالث للمجموعة

3 الحفاظ على استمرارية النظام التعليمي وأدائه الوظيفي – بما في ذلك دعم التغذية المدرسية للطلاب؛ فضلاً عن تعزيزها.

الهدف الرابع للمجموعة

4 تعزيز الاستجابة للأوبئة في المديريات عالية الخطورة، إضافة إلى تعزيز الممارسات الصحية / ممارسات النظافة الصحية بما في ذلك توفير مجموعات لوازم النظافة الصحية للفتيات والفتيان المتضررين في المدارس.

الاتصال

أفكار الشامي
منسقة المجموعة
aalshami@unicef.org

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

- 7.5 مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس
- 1.9 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس
- 523,164 طفل نازح داخلياً في سن الالتحاق بالمدارس
- 4.1 مليون طفل بحاجة إلى المساعدة لمواصلة تعليمهم

أثر انهيار النظام التعليمي على تقديم الخدمات التعليمية على جميع المستويات. شهد بدء العام الدراسي انتكاسة كبيرة أدت إلى تعطيل وتشغيل مؤسسات التعليم العام في 75 بالمائة من المحافظات. أدى عدم انتظام دفع رواتب الموظفين الحكوميين إلى ارتفاع معدل الفقر بين السكان وأثر على فرص التعليم للأطفال. النزاع الدائر دون هوادة والنزوح الداخلي يزيدان من تفاقم الحالة، وبالتالي، فقد كان من الضروري زيادة أهداف عام 2017م في ضوء العدد الأكبر من المحافظات المتضررة من الحرب.

في عام 2018م، يعتزم شركاء مجموعة التعليم الوصول إلى 1.8 مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس من أصل 4.1 مليون طفل في حاجة، بالإضافة إلى المعلمين والموجهين ومجالس الآباء والأمهات واللجان المدرسية، بالخدمات التعليمية في حالات الطوارئ في 21 محافظة. من أجل التخفيف من أثر النزاع على حقوق الطفل في التعليم، سيعطي الشركاء الأولوية لإعادة تأهيل الغرف الصفية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتوفير الأثاث المدرسي واللوازم المدرسية والكتب المدرسية والفصول الدراسية المؤقتة أو البديلة للأطفال أو اليافعين المتضررين من الأزمة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والمعلمين. سوف تشمل التدخلات الأخرى التغذية المدرسية وتعزيز النظافة الصحية في المدارس، بما يتماشى مع الهدفين الاستراتيجيين الثالث والرابع لمجموعة التعليم للتخفيف من سوء التغذية بين الأطفال ودعم استجابة الكوليرا من خلال المدارس في المديريات التي تواجه تزايد مخاطر انتشار الأوبئة.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

القدرة على التنفيذ

يتكون شركاء مجموعة التعليم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية ووزارة التربية والتعليم في صنعاء وعدن وفروعها في المحافظات والمديريات ومجالس الآباء والأمهات واللجان المدرسية. سوف تكفل المجموعة بناء شراكة قوية مع كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وسيتم تعزيز قدرة المجموعة دون الوطنية في جميع المراكز. سيتم إعطاء الأولوية لبناء قدرات وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني على المستويين المركزي والمحلي في مجالات التخطيط والاستجابة وذلك لتوفير التعليم الجيد في حالة الطوارئ. سيتم تشجيع أعضاء مجموعة التعليم على دعم وزارة التربية والتعليم على جميع المستويات للحفاظ على استمرارية عمل مؤسسات التعليم. سيقوم شركاء المجموعة أيضاً بدعم المشاركة المجتمعية من خلال تدريب مجالس الآباء والأمهات في مجال التعليم في حالات الطوارئ وذلك من أجل التعامل بشكل أفضل مع حالة الطوارئ في المناطق المتضررة من النزاع.

أثبت أداء المجموعة في عام 2017م قدرة الشركاء على التنفيذ حيث وصلوا إلى 66 بالمائة من المستفيدين المستهدفين. شملت هذه الإنجازات توفير اللوازم المدرسية لحوالي 470,000 طفل وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي إلى 430,000 طفل، في حين أدى ترميم الفصول الدراسية إلى تيسير الوصول إلى التعليم لحوالي 418,000 طفل.

النوع الاجتماعي والسن

في المناطق المتضررة من النزاع، تواجه الفتيات خطر فقدان فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو الثانوي. حق الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم أمر أساسي لعمل مجموعة التعليم. سيتم أخذ المؤشر القائم على النوع الاجتماعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة	اللاجئين والمهاجرين
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	0.0	0.0	2.3 مليون	1.8 مليون	4.1 مليون	
المستهدفين	0.01	0.01	0.97	0.79 مليون	1.8 مليون	0.05 مليون
متطلبات التمويل					53.4 مليون دولار	8.2 مليون دولار

في الاعتبار في جميع مراحل دورة البرنامج، بما في ذلك تصميم وتنفيذ ورصد المشروع. سيتم تصنيف مؤشرات جميع أهداف الأنشطة وإعداد التقارير حسب النوع الاجتماعي ونطاق سن الالتحاق بالمدارس والمناطق الجغرافية. أيضاً، ستقوم المجموعة بتقديم الدعم للشركاء لضمان قيامهم بتنفيذ برامج تراعي الفوارق بين الجنسين، كما أنها ستعمل مع المجتمعات المحلية لزيادة الوعي بأهمية تعليم الفتيات.

تفيد التقارير بأن الفتيات أكثر عرضة للتسرب من المدارس بسبب الافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المخصصة للفتيات. بناءاً على ذلك، تم التركيز بشكل خاص في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م على إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتشجيع الفتيات على مواصلة تعليمهن. تم في الخطة إضافة تعزيز النظافة الصحية في المدارس الواقعة في المديريات التي تواجه تزايد مخاطر انتشار الأوبئة. سيتم التشديد على توزيع البيانات حسب النوع الاجتماعي والسن.

الحماية

في أحداث الحروب والنزاعات، يكون الأطفال عموماً والفتيات على وجه الخصوص أكثر تضرراً ويتعرضون للحرمان من التعليم بسبب عدة عوامل، منها خطر التجنيد. تهدف خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م إلى توفير فرص التعليم للفتيان والفتيات المتضررين، وسيعمل أعضاء مجموعة التعليم على رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية إرسال الأطفال إلى المدارس، وخاصة الفتيات والفئات المهمشة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تعزيز قدرات المدارس ومجالس الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية على الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الفئات الضعيفة. سوف تدعو مجموعة التعليم مع شركائها إلى إشراك الفئات المهمشة في تدخلاتهم واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين بيئتها التعليمية. سيقوم أعضاء مجموعة التعليم بتوفير التدريب في مجال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين والعاملين في مجال التعليم. المجموعة ملتزمة بأن ترصد أن كل برامج وتسهيلات الشركاء توفر الوصول الملائم والمتكافئ والبيئة الآمنة التي توفر الحماية للبنين والبنات واتخاذ تدابير للتخفيف من العنف. جميع الشركاء مدعوون بشدة لتنفيذ تدخلات في مجال التعليم تكون آمنة وميسرة ومتجاوبة وصديقة للطفل.

المساءلة

يعتبر إشراك المجتمع المحلي عنصراً رئيسياً في إستراتيجية مجموعة التعليم للمساءلة. سوف يتم إشراك المجتمعات المحلية من خلال مجالس الآباء والأمهات ورؤساء السلطات المحلية لرصد المساءلة وأداء الجهات ذات الصلة ومنفذي التدخلات في مجال التعليم. بالتعاون مع الشركاء، فإن المجموعة ستكفل المساءلة من خلال تبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة في جميع مراحل الأنشطة مع إنشاء آليات واضحة لتقديم الشكاوى والملاحظات، إما من خلال صناديق الشكاوى أو خطوط الاتصال المباشرة واللوحات الإعلانية في مواقع التدخلات. ستؤدي الزيارات الميدانية المنتظمة إلى تحسين الأداء واتخاذ تدابير تصحيحية عند الضرورة، وستكون المجموعة ملزمة بتوجيه المزيد من الشركاء حول نظام المساءلة والتأكد من قيامهم بتطبيق هذه الالتزامات. سوف تكفل المجموعة أن يقوم الشركاء بتضمين إطار المساءلة في مقترحاتهم وفي جميع مراحل دورة البرنامج، وستتم متابعة إطار المساءلة في اجتماعات المجموعة، كما سيُطلب من الشركاء تقديم تقارير منتظمة عن هذه المسألة في اجتماعات المجموعة.

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

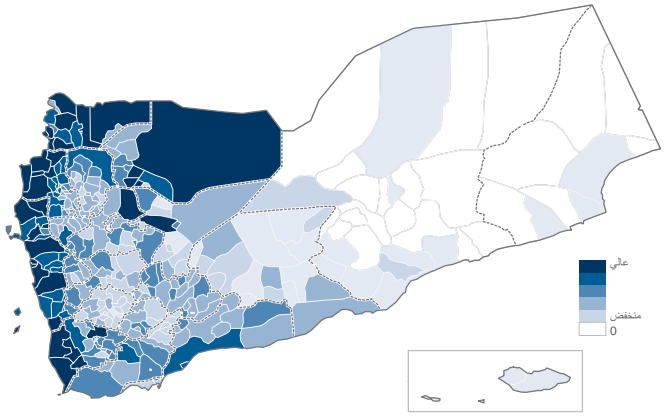

المستهدفين

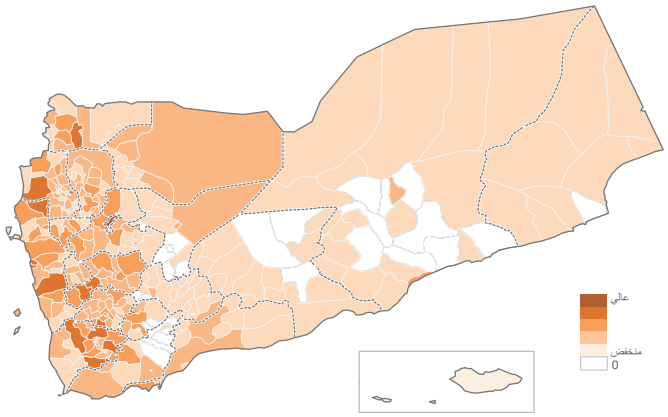

التشغيل وإعادة تأهيل المجتمع في حالات الطوارئ

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

8 مليون

الأشخاص المستهدفين

1.3مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

99.1 مليون

عدد الشركاء

11

الهدف الأول للمجموعة

1 المساعدة في استعادة الخدمات العادية؛ إتاحة الوصول إلى البنية التحتية؛ الحد من الإصابات والوفيات، وكلها شروط مسبقة لتطبيع النشاط الاقتصادي في المناطق الأكثر تضرراً في البلاد.

الهدف الثاني للمجموعة

2 دعم إعادة تنشيط الخدمات الأساسية في المديريات والقرى المتضررة.

الهدف الثالث للمجموعة

3 تعزيز اعتماد الأشخاص المتضررين على الذات من خلال الوصول إلى فرص كسب العيش وعمليات الإنعاش الاقتصادي وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية وإعادة إدماج النازحين داخلياً.

الهدف الرابع للمجموعة

4 تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية ومقدمي الخدمات على الصمود من خلال بناء القدرات والشراكة مع شركاء أكثر خبرة (على سبيل المثال، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية) لزيادة الخبرة والثقة في مجال وضع البرامج والإدارة المالية..

الاتصال

ستين تشيباند
منسق المجموعة
stean.tshiband@undp.org

خطة الاستجابة لعام 2018م والتغيرات منذ العام الماضي

سوف يستهدف شركاء مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي 1.25 مليون شخص في 22 محافظة. يشمل هذا الهدف السكان المعرضين لخطر الإصابة والوفاة الناتجة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والذخائر المتفجرة المتروكة، والسكان الضعفاء المتضررين اقتصادياً من الأزمة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المديريات ذات الأولوية وفقاً لتصنيف مجموعة الأمن الغذائي والزراعة ومجموعة التغذية البالغ عددها 107 مديريات، والنازحين داخلياً الذين تم تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً، والعائدين الذين تمت إعادة إدماجهم على نحو مستدام.

يعتزم الشركاء المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام الإفراج عن حوالي 10,000,000 متر مربع من الأراضي عن طريق عمليات المسح والتطهير والتخلص من حوالي 400,000 لغم وذخائر غير منفجرة وذخائر متفجرة متروكة في 19 محافظة. يعتزم شركاء المجموعة أيضاً الوصول إلى حوالي 1,240,000 شخص (177,143 أسرة معيشية) من خلال سبل كسب العيش غير الزراعية، بما في ذلك فرص العمل وفقاً لبرنامج النقد مقابل العمل في حالات الطوارئ وما بعد حالات الطوارئ، وخاصة في القطاع غير الرسمي الذي يعمل فيه غالبية اليمنيين. يستهدف الشركاء أيضاً 14,000 نازح داخلي (2,000 أسرة معيشية) في المراكز الجماعية والأماكن الخاصة بمبادرات التمكين الاجتماعي والاقتصادي لزيادة اعتمادهم على الذات وتمهيد الطريق للإنعاش وإعادة الإدماج على المدى الطويل. يعتزم الشركاء أيضاً تقديم الدعم إلى حوالي 10,000 شخص من العائدين من أجل جعل عودتهم مستدامة وإنجاز الحلول الدائمة. سيقوم شركاء المجموعة أيضاً بتقديم الدعم للسلطات المحلية للحفاظ على تقديم الخدمات الأساسية من الانهيار ودعم قدرات الجهات الفاعلة الوطنية على تشكيل وتعزيز قدرتها على الصمود.

القدرة على التنفيذ

سوف يسهم نحو 24 من شركاء المجموعة الفاعلين التنفيذيين في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ويشمل ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. سوف تعتمد المجموعة أيضاً على الشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الأعضاء في غرف تجارية وصناعية إقليمية مختلفة وعلى شبكة التمويل الأصغر.

في عام 2017م، تمكن شركاء المجموعة البالغ عددهم 17 شريكاً من الوصول إجمالاً إلى 238,497 شخص من المتضررين من الأزمة. تم الإفراج عن حوالي 5,595,351 متر مربع من الأراضي – أي 47 بالمائة (3,492,551 متر مربع تم تطهيرها و 2,102,800 متر مربع) من خلال عمليات التطهير والمسح. تم الوصول إلى حوالي 23,711 شخص من المتضررين من الأزمة من خلال سبل كسب العيش غير الزراعية (العمل في حالات الطوارئ وإنعاش الأعمال الصغيرة)، وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمكن حوالي 500,000 شخص من المتضررين من الأزمة من الحصول على فرص عمل في حالات الطوارئ من خلال الأنشطة الإنسانية الإضافية في 300 مديرية، بما فيها المديريات المعرضة للمجاعة البالغ عددها 95 مديرية.

طرق الاستجابة

تشمل أنشطة شركاء مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي مجموعة متنوعة من النُهُج والطرق، بعضها قائم على النقد إذ أنها توفر الدخل للسكان المتضررين في مقابل إنجاز المشاريع الصغيرة (النقد مقابل العمل) والعمل، فيما تشمل بعض التدخلات تقديم منح مقابل إنعاش الأعمال الصغيرة. تسهم هذه الأنشطة في إرساء الأسس لتحقيق التعافي طويل الأمد مما كان عليه الحال في المراحل المبكرة من الأزمة.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	0.3 مليون	0.3 مليون	0.3 مليون	0.3 مليون	1.3 مليون
متطلبات التمويل					99.1 مليون دولار

تبرر الطبيعة المطولة للأزمة في اليمن التشديد بقوة على الإنعاش المبكر لربط الإغاثة بالتنمية، وتؤدي الأنشطة الأخرى (الإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم الخدمات الأساسية وتعزيز القدرات) إلى تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الأنشطة البالغة الأهمية لإنقاذ الأرواح والإنعاش.

النوع الاجتماعي والسن

سيعمل شركاء المجموعة على تعزيز التقدم المحرز في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي خلال السنوات السابقة، وستعمل المجموعة على تيسير تعزيز قدرات شركاء كل قطاع في مجال إدماج الاعتبارات القائمة على النوع الانساني في مشاريعهم من التصميم إلى التقييم. فيما يلي الإجراءات التي تعتزم مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي القيام بها لتعزيز تعميم المنظور القائم على النوع الاجتماعي في أنشطتها:

- تخطيط وتنفيذ البرامج: إعداد صحائف الإرشادات الخاصة بكل قطاع لتوجيه الشركاء لإدماج المنظورالقائم على النوع الاجتماعي في مشاريعهم طوال دورة البرنامج الإنساني.
- المشاركة وتبادل المعلومات: ستكفل المجموعة أن الأنشطة والتقييمات وعمليات جمع البيانات التي يقوم الشركاء بتنفيذها تساهم في تقليص الفوارق بين الجنسين. تبادل المعلومات مع النساء والشباب والأقليات والفئات المهمشة ومشاركتهم في جميع مراحل المشروع.
- الرصد والإبلاغ: ستكفل عملية الرصد والإبلاغ أن تتضمن التقارير بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن باعتبارها ممارسة موحدة. سيتم تضمين التحليلات القائمة على النوع الاجتماعي وأفضل الممارسات والدروس المستفادة وتقارير الإنجاز عن تعميم مراعاة المنظورالقائم على النوع الاجتماعي والقضايا القائم على النوع الاجتماعي المحددة لكل قطاع، بما في ذلك أوجه الضعف المتعلقة بالنوع الاجتماعي والفئات العمرية، في النشرات المنتظمة للمجموعة. سوف يتضمن رصد استجابة المجموعة معايير ومؤشرات لتتبع التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظورالقائم على النوع الاجتماعي، وأخيراً، سيتم إجراء تحليل الأثر القائم على النوع الاجتماعي على سبل كسب العيش غير الزراعية.

الحماية

سيتعاون شركاء المجموعة مع مجموعة الحماية لتنسيق وتضافر التثقيف بشأن مخاطر الألغام مع تطهير (ومسح) وإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والذخائر المتفجرة المتروكة والتخلص منها، وخاصة في مواقع العودة. يساهم الشركاء في الحد من انتشار الاستغلال وعمالة الأطفال وزواج الأطفال والتجنيد في الجماعات المسلحة والمتطرفة واستغلال الأشخاص الضعفاء (بما في ذلك الاستغلال الجنسي) الناتج عن انعدام فرص كسب الدخل وذلك من خلال الدعوة المشتركة مع مجموعة الحماية والإحالات إلى المؤسسات المعنية . سيتم إيلاء اعتبارات خاصة للنساء والشباب في عملية استهداف فرص توليد الدخل لضمان أن لا يسهم التمكين الاقتصادي للنساء وتوزيع الحصص والمشاريع الصغيرة في زيادة حالات العنف بين الشركاء الحميمين وغيرها من قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. سوف تعمل مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي مع المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي على توعية الشركاء حول مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي المتصلة بتنفيذ مشاريع سبل كسب العيش في الأزمات والأوضاع الهشة وتزويدهم بأدوات لمنع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والإبلاغ عنها وإحالتها إلى الجهات ذات الصلة.

المساءلة

يتعين على جميع الشركاء الانخراط في إطار المساءلة لعام 2018م والتقيد بالالتزامات الخمسة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين. تشارك المجموعة مع المجتمعات المحلية المتضررة باللغة العربية بشأن أولويات وأهداف وأنشطة المجموعة، وتتيح الفرص للمساهمة وتقديم الملاحظات. تشجع المجموعة المشاورات مع الأشخاص المتضررين

المستهدفين

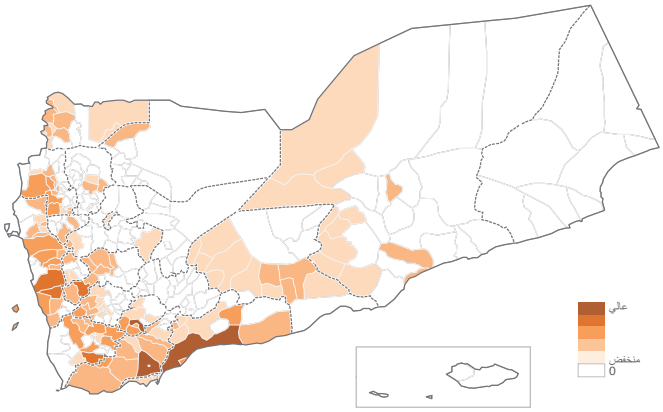

ومشاركتهم الفعالة حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية في تصميم وتنفيذ ورصد أنشطة المجموعة. سيتم بشكل منتظم إصدار أفضل الممارسات والدروس المستفادة في نشرة المجموعة .

الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

المحتاجين للمساعدات الإنسانية

0.17 مليون

الأشخاص المستهدفين

0.17 مليون

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

106.7 مليون

عدد الشركاء

10

الهدف الأول للمجموعة

1 ضمان توفير المساعدة متعددة القطاعات المنقذة للأرواح للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من ذوي الاحتياجات الماسة.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تعزيز خدمات الاستجابة بما في ذلك الوصول إلى الاحتياجات الأساسية وتنمية القدرات والتنسيق، فضلاً عن إجراءات تحديد الهوية والإحالة.

الهدف الثالث للمجموعة

3 تعزيز توافر الحلول الدائمة للاجئين، بما في ذلك من خلال برنامج المساعدة على العودة الطوعية، ووصول المهاجرين الضعفاء إلى برامج العودة الإنسانية الطوعية.

الاتصال

إليز فيرون – منسقة المجموعة
verron@unhcr.org

لينا كوسا – منسقة المجموعة
lkoussa@iom.int

بسبب النزاع الدائر في اليمن، انخفض عدد الأشخاص الذين وصلوا حديثاً بشكل طفيف في عام 2017م. غير أن اليمن لا تزال تشكل طريق عبور رئيسي بسبب شريط حدودها الساحلي الطويل الذي يسهل اختراقه وتراخي إدارة الحدود، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية / الأمنية في القرن الأفريقي مما يجبر السكان على المغادرة إلى الخارج. في عام 2018م، من المتوقع أن يبقى حوالي 420,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في اليمن. لا تزال غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء يعيشون في الجنوب، مع تجمعات كبيرة منهم تعيش أيضاً في صنعاء. من بين إجمالي عدد الأشخاص موضع الاهتمام، فإن حوالي 39 بالمائة منهم بحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدة. يعود هذا الارتفاع إلى تأثير النزاع الذي طال أمده الذي رافقه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والوقود وغيرها من السلع الضرورية الأساسية. تتركز شدة الاحتياجات لعام 2017م في شمال ووسط اليمن، والتي ظلت دون تغيير لعام 2018م، مع تحديد احتياجات ماسة إضافية على طول الساحل الغربي والجنوبي في محافظات لحج وشبوة وحضرموت. يفيد اللاجئين وطالبي اللجوء في هذه المناطق أنهم يضطرون إلى إنقاص عدد وجبات الطعام واللجوء إلى التسول وآليات التكيف السلبية الأخرى بسبب انخفاض فرص كسب العيش واستشراء التضخم.

في عام 2018م، تهدف الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين إلى الوصول إلى ما يقرب من 168,833 شخص من طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين الضعفاء بخدمات إنقاذ الأرواح والحماية، استناداً إلى البرامج التي تم تنفيذها في العام الماضي، كما ستسعى أيضاً إلى توسيع وجودها في هذه المناطق، إضافة إلى تعزيز الخدمات القائمة في لحج وفي مخيم خرز للاجئين وفي عدن وصنعاء. ستظل أهداف الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين مماثلة لأهداف العام الماضي: تقديم المساعدات المنقذة للأرواح المتعددة القطاعات للأشخاص موضع الاهتمام وتعزيز خدمات الاستجابة، فضلاً عن تنمية القدرات والتنسيق وتحديد الهوية وتعزيز توافر الحلول الدائمة، مع التركيز مجدداً على توسيع برنامج المساعدة على العودة الطوعية للصوماليين وبرامج العودة الإنسانية الطوعية للمهاجرين الضعفاء.

انظر أيضاً الملحق 2 لمزيد من المعلومات حول الأنشطة والأهداف.

القدرة على التنفيذ

أثَّر تقلص مساحة الحماية بسبب الوضع الأمني المتقلب سلباً على البيئة التشغيلية وسيظل يشكل تحدياً للشركاء في الوصول إلى المستفيدين. ليس هناك أي تواجد للاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين في بعض المحافظات التي يعيش فيها الأشخاص موضع الاهتمام، وستظل القدرات مماثلة لما كانت عليه في العام الماضي، وسيكون للاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين نفس عدد الشركاء (14). سوف يقوم بعض الشركاء بتوسيع وجودهم في الجزء الأوسط من اليمن لتنفيذ أنشطة إغاثة المهاجرين، وخاصة في رداع، بينما سيقوم إثنان من الشركاء الآخرين بتوسيع وجودهم في حضرموت وشبوة ولحج، وذلك للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للاجئين وطالبي اللجوء. في حال كان التمويل الكامل متوفراً، فإن من شأن التوسع في تسجيل الوافدين الجدد وتحسين ظروف استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء أن يبدأ في المكلا نظراً إلى أن هذه المنطقة تضم تجمعاً للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. على طول الساحل، فإنه من الممكن فتح المزيد من مكاتب مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية للمساعدة في استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

طرق الاستجابة

يتعلق عمل الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين بالنسبة للمهاجرين بشكل أساسي بتوفير الخدمات الأساسية المباشرة مثل الغذاء والمياه والمأوى، وهي تدخلات حيوية في مجال الحماية، من خلال الشركاء في مواقع الخدمات. تقتصر طريقة النقد على نشاط واحد (رقم 8، المساعدة المادية والنقدية)، وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة الصارمة، واستناداً إلى تقييمات الضعف، ويتم توزيع مخصصات عينية أخرى. يتعلق الأساس المنطقي وراء قلة تطبيق طريقة النقد بكثرة تنقل الأشخاص المهاجرين، وعلاوة على ذلك، فإن النقد يضع المهاجرين

الاحتياجات والأهداف ومتطلبات التمويل حسب الجنس والعمر

	رجال (مليون)	نساء (مليون)	فتيان (مليون)	فتيات (مليون)	إجمالي المجموعة
المحتاجين للمساعدات الإنسانية	0.81 مليون	0.51 مليون	0.19 مليون	0.19 مليون	1.7 مليون
متطلبات التمويل					106.7 مليون دولار

أمام خطر متزايد للهجمات الإجرامية والسرقات.

فيما يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء، فإن طرق الاستجابة شاملة. تتضمن طرق الاستجابة بناء قدرات المؤسسات الوطنية لضمان إدماج استدامة الاستجابة ضمن المنظومة الوطنية القائمة، مثل دعم المستشفيات والمدارس لاستيعاب اللاجئين وطالبي اللجوء. هذا الأمر سوف يساعد أيضاً على الحد من الازدواجية وتشغيل نظام الدعم الإنساني الموازي. أيضاً، تُستخدم التدخلات المباشرة مثل المساعدات النقدية متعددة الأغراض من أجل تحقيق نتائج الحماية، وتستهدف الأشخاص الضعفاء الذين يقعون ضمن معايير الضعف من خلال آلية دقيقة لرصد الحماية.

النوع الاجتماعي والسن

تعمل الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين من خلال منظور السن والنوع الاجتماعي والتنوع في جميع أنشطتها وبرامجها. يتم جمع بيانات اللاجئين وطالبي اللجوء المصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن والبلدان الأصلية بشكل منهجي أثناء تحديد وضع اللجوء بالنسبة للاجئين، وتسجيل طالبي اللجوء والمهاجرين. يتسم اللاجئون بتنوعهم وغالباً ما يتألفون من أسر متنقلة، بمن فيهم النساء غير المصحوبات بأطفالهن. نسبة كبيرة من المهاجرين القادمين إلى اليمن هم من الذكور غير المصحوبين بين سن 14 و 17 عاماً. بالإضافة إلى ذلك، فإن 59٪ من اللاجئين والمهاجرين من الذكور، فيما 22٪ من الأشخاص هم من الأطفال.

يتم تدريب الشركاء على مبادئ الإدماج والتمثيل لضمان أن تأخذ التقييمات والاستجابات في الاعتبار احتياجات الأشخاص المختلفة والمتنوعة. من المقرر إجراء التقييمات باستخدام بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن، كما أن الاستجابات البرنامجية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة المختلفة استناداً إلى المعلومات التي يتم جمعها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم إجراء رصد منهجي لما بعد التوزيع على أساس البيانات المصنفة لضمان أن الاستجابات البرنامجية قد حققت الاستفادة للأشخاص وفقاً لاحتياجاتهم المحددة.

الحماية

يمثل توفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين جوهر برامج وتدخلات الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين، كما أن جميع البرامج مصممة لتلبية احتياجات الحماية للأشخاص موضع الاهتمام بشكل شامل. الأنشطة العشرة المختارة لعام 2018م تم تخصيصها بالكامل لتلبية احتياجات المستفيدين، وتم وضع إجراءات التشغيل الموحدة لتحديد الشروط المحددة التي تنظم تقديم المساعدات. يتم تقييم الحالات الضعيفة على أساس صارم وفقاً للاحتياجات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين هي استجابة متعددة القطاعات بطبيعتها لأن معظم اللاجئين والمهاجرين يحتاجون إلى مجموعة واسعة من الخدمات، لكونهم تنقلوا ووصلوا إلى اليمن دون ممتلكات أو موارد، وغالباً ما يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الخدمات. العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي منتشر ويؤثر على كل فئات السكان بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان. أفاد بعض المهاجرين الذكور بأنهم قد تعرضوا أيضاً للانتهاك الجنسي عند اختطافهم وتهريبهم.

استناداً إلى تقييمات الاحتياجات السابقة، فإنه يتم تنفيذ برامج محددة، مثل البرامج التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة أو الاحتياجات المحددة الأخرى، لضمان إدراج الاحتياجات المختلفة للفئات الضعيفة المحددة. من الأمثلة على ذلك، الأنشطة المصممة خصيصاً للأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم والمأوى وتقديم المشورة للأطفال غير المصحوبين، ومراكز الرعاية النهارية للأمهات العاملات غير المتزوجات، والمساعدات المالية للمسنين الذين لا يتلقون دعماً أسرياً.

المساءلة

يهدف شركاء الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين إلى أن يكون لديهم قنوات اتصال فعالة مع المستفيدين من خلال الاجتماعات ونشر المعلومات من خلال قادة المجتمعات المحلية وآليات تقديم الشكاوى والملاحظات ومناقشات مجموعات التركيز وما إلى ذلك. تدريب اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمعات المحلية المستضيفة والمسؤولين الحكوميين يمثل أيضاً جانباً قوياً من جوانب التفاعل المباشر مع الأشخاص موضع الاهتمام.

تنظم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في جهد مشترك مع شركائها، تقييمين تشاركيين كل عام من أجل الحصول على معلومات مباشرة من اللاجئين وطالبي اللجوء في مناقشات مجموعات التركيز المصنفة حسب السن والنوع الاجتماعي، بشأن طائفة واسعة من المواضيع بما فيها مخاطر وتحديات الحماية، والوصول إلى الخدمات، والظروف المعيشية. يوجد أيضا خط اتصال مباشر خاص بالحماية على مدار الساعة للحالات العاجلة التي تحتاج إلى تدخلات فورية، ويتم توزيع كتيبات عن الخدمات بين المجتمعات المحلية المعنية. تم إنشاء آليات لتلقي الشكاوى والملاحظات من أجل تلقي الملاحظات من الأشخاص موضع الاهتمام وضمان المتابعة. من أجل ضمان المساءلة للأشخاص موضع اهتمامها، تنظم المنظمة الدولية للهجرة أيضاً مقابلات شخصية شهرياً مع المهاجرين للحصول على ملاحظاتهم بشأن جودة الخدمات المقدمة. تم تعزيز آليات الرصد لما بعد التوزيع وذلك لضمان أن تقديم المساعدات يفي باحتياجات الأشخاص الضعفاء.

المستهدفين

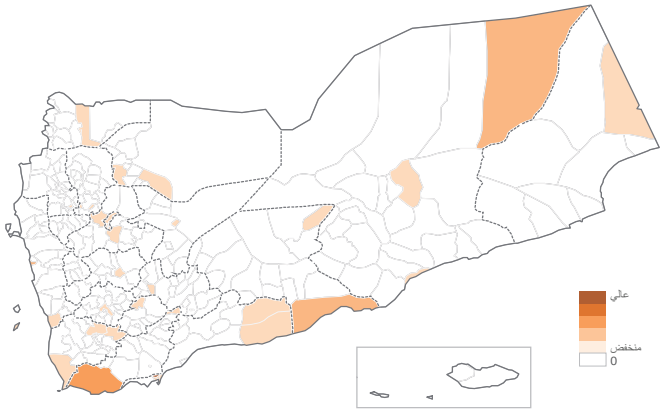

الاتصالات في حالات الطوارئ

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

2.2 مليون

الهدف الأول للمجموعة

1 دعم استجابة فعالة من خلال الخدمات الموثوقة وفي الوقت المناسب من قبل مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ وتبادل المعلومات.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تنسيق الاتصالات الأمنية وأنشطة تكنولوجيا المعلومات للاستجابة في حالات الطوارئ.

الهدف الثالث للمجموعة

3 توفير شبكة إنترنت موثوقة للمجتمع الإنساني في مناطق العمليات المشتركة.

الاتصال

والي نور
منسق المجموعة
wali.noor@wfp.org

ملخص الاستجابة

مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ هي شبكة عالمية من المنظمات الإنسانية والحكومية ومنظمات القطاع الخاص التي تعمل معاً لتوفير خدمات الاتصالات المشتركة حتى في حالات الطوارئ الأكثر تحدياً مثل اليمن.

تقديم خدمات مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ:

- الاتصالات الأمنية: غرف الراديو على مدار الساعة، وتغطية شبكة الراديو وتدريب المستخدمين
- اتصال البيانات: خدمات الإنترنت
- الطاقة التي يمكن اعتماد عليها: محطات شحن الطاقة
- التنسيق المشترك بين الوكالات و MI: اجتماعات التنسيق وتحديث الموقع الإلكتروني والمنتجات الإعلامية والتخطيط للطوارئ
- المساءلة: دعم الآليات القائمة على الاتصالات للمساءلة أمام الأشخاص المتضررين.

تحرز عمليات مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ وتقديم الخدمات تقدماً على الرغم من التحديات الماثلة مثل القيود المفروضة على استيراد واستخدام معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومحدودية موارد السوق المحلية والاعتماد على مزود خدمة إنترنت واحد مثل شركة تيليمن.

تشمل خدمات مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في اليمن، على سبيل المثال لا الحصر، الاتصالات الأمنية مثل أجهزة الراديو ذات التردد العالي وأجهزة الراديو ذات التردد العالي جداً من خلال غرف الراديو المشتركة التابعة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وخدمات الإنترنت على متن السفينة المستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي لنقل الركاب بين جيبوتي وعدن. بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير الاتصال بالإنترنت في خمس مناطق عمليات مشتركة وأربعة مراكز اتصالات في صنعاء وصعدة والحديدة وإب وعدن.

في عام 2018م، تخطط مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ للتوسع في تقديم خدماتها وفتح مكتب خدمات متخصص تابع لها في صنعاء والذي سوف يقوم بتقديم دعم مستخدمي تكنولوجيا المعلومات للمجتمع الإنساني والمنظمات الدولية غير الحكومية. سيتم إنشاء آلية لتلقي ملاحظات المستفيدين من أجل ربط المجتمعات المحلية بالمنظمات الإنسانية.

الخدمات اللوجستية

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

33.3 مليون

الهدف الأول للمجموعة

1 دعم وتعزيز الخدمات اللوجستية المنسقة والفعالة والكفؤة.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تسهيل الوصول إلى الخدمات المشتركة (نقل البضائع والركاب والتخزين والوقود) لدعم المنظمات الإنسانية.

الاتصال

كريستوف مورارد
منسق المجموعة
christophe.morard@wfp.org

ملخص الاستجابة

في عام 2017م في اليمن، واصل المجتمع الإنساني مواجهة عدد من التحديات اللوجستية الهامة بما فيها تضرر البنية التحتية للطرق وتعطل وصول كل من البضائع والموظفين إلى أجزاء كثيرة من البلد ونقص الوقود.

لذلك، ستواصل مجموعة الخدمات اللوجستية في عام 2018م ضمان خدمات التنسيق وإدارة المعلومات في صنعاء وعدن والحديدة وجيبوتي. في انتظار توافر الموارد، ستعمل مجموعة الخدمات اللوجستية على تيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى الخدمات اللوجستية المشتركة مثل النقل البري والنقل الجوي للشحنات من جيبوتي إلى صنعاء والنقل البحري للشحنات من جيبوتي إلى عدن والحديدة ونقل الركاب بحراً بين جيبوتي وعدن ونقل الركاب جواً من خلال الخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بين صنعاء وجيبوتي وعمَّان.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر الخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة نقل شحنات خفيفة على متن الطائرات المتجهة من جيبوتي وعمَّان إلى اليمن. من المخطط أيضاً الوصول إلى مرافق التخزين المؤقتة على النحو التالي: عدن (5,740 متر مربع) وصنعاء (320 متر مربع) والحديدة (3,640 متر مربع). سيتم توفير الخدمات المذكورة أعلاه للمستخدمين دون أي تكلفة، باستثناء الرسوم المتعلقة بخدمات نقل الركاب.

ستقوم مجموعة الخدمات اللوجستية أيضاً بدعم إعادة تأهيل ميناء الحديدة من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للرصيف وزيادة معدل التفريغ، بما من شأنه بالتالي أن يسهل حركة الشحنات الإنسانية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الشح الشديد للوقود في الأسواق المحلية نتيجة للحصار الذي تم فرضه في شهر نوفمبر 2017م، فإن مجموعة الخدمات اللوجستية، إلى جانب الوكالة التي تتبعها المجموعة، أي برنامج الأغذية العالمي، تهدف إلى إنشاء آلية متكاملة لسلسلة التوريد لضمان توريد الديزل إلى الجهات الفاعلة الإنسانية على أساس الاسترداد الجزئي للتكاليف، إذ أن أي انقطاع آخر في واردات الوقود قد يعرقل بشكل خطير الأنشطة الإنسانية في اليمن. يهدف هذا المرفق لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الشهرية من مخزونات الوقود في اليمن لتلبية احتياجات الوقود العاجلة للاستجابة الإنسانية وكفالة عدم تعطيل الخدمات العامة الحيوية على حد سواء.

يظل توفير الخدمات الجوية لتسهيل تنقل الموظفين الإنسانيين إلى اليمن يمثل أهمية قصوى في عام 2018م. الخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة هي الخدمة الجوية المشتركة الوحيدة التي تنقل الركاب إلى اليمن بسبب النقص في شركات الطيران التجارية والإغلاق المستمر للمجال الجوي لصنعاء. يتألف أسطول الخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من طائرتين، واحدة مقرها في عمَّان والأخرى في جيبوتي: في عام 2018م، ستواصل الخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة العمل من عمَّان، مع رحلات جوية إلى صنعاء؛ ومن جيبوتي مع رحلات جوية إلى صنعاء وعدن. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر الخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة نقل الشحنات الخفيفة على متن الطائرات المتجهة من جيبوتي وعمَّان إلى اليمن.

التنسيق

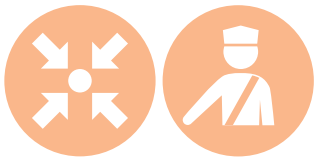

التنسيق والسلامة هما أمران أساسيان لأي استجابة فعالة قائمة على الأدلة تهدف إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني وتتيح للمنظمات الإنسانية الدولية البقاء وتقديم الخدمات. من أجل دعم التنسيق الفعال، فإنه من الأهمية بمكان بناء وعي مشترك بالحالة؛ وإدارة المعلومات وتحليلها؛ وتعزيز التقييمات والتخطيط؛ ورصد التقدم الذي تحققه الاستجابة والعقبات التي تواجهها؛ والدعوة بشكل فعال.

يعتمد جميع الشركاء على حد سواء على المعلومات الموثوقة والآنية عن تحركات السكان وأسعار وتوافر السلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن تفضيلات وتصورات المجتمعات المحلية. من خلال زيادة تعزيز الآليات التي توفر هذه المعلومات، يتحرك الشركاء العاملين في المجال الإنساني في اليمن نحو استجابة أكثر استنارة وتخطيط أكثر تكاملاً وتحديد أولويات أكثر متانة. استناداً إلى الالتزام بالتخطيط المستمر للتحركات والخدمات الأكثر قرباً من الأشخاص المحتاجين، يعمل الفريق القُطري الإنساني وآلية التنسيق المشترك بين المجموعات على رفع مستوى المراكز الإنسانية. هناك حاجة إلى خدمات السلامة المشتركة والمعلومات المتينة عن البيئة الأمنية وقضايا الوصول من أجل دعم التوسع المستدام في العمليات الإنسانية واستمرار وجود المواقع الميدانية.

في عام 2018م، ستركز أنشطة التنسيق والسلامة في المقام الأول على ما يلي:

- دعم جهود كل من الفريق القُطري الإنساني وآلية التنسيق المشترك بين المجموعات لاتخاذ قرارات بشأن السياسة الرئيسية والأمن والتحديات التشغيلية.
- إدارة دورة البرنامج الإنساني: التقييمات والتخطيط الإستراتيجي (بما في ذلك حالات الطوارئ) ورصد الاستجابة والاحتياجات.
- رصد وتحليل القيود على الوصول، وإشراك الجهات المعنية لمعالجة هذه القيود.
- إدارة البيانات والمعلومات لدعم صنع القرارات المتصلة بالشؤون الإنسانية، والدعوة والإعلام، بما يؤدي إلى المنتجات الإعلامية المنتظمة.
- العمل مع المجموعات والشركاء العاملين في المجال الإنساني لتعزيز المساءلة وفهم قدرات وتفضيلات المجتمعات المحلية.
- بناء قدرات الشركاء الوطنيين لضمان استدامة الاستجابة.
- تعزيز قدرات الوكالات والمجموعات في مجال النوع الاجتماعي والحماية لضمان تعميم منظور النوع الاجتماعي عبر المجموعات خلال جميع مراحل دورة البرنامج الإنساني.
- التواصل مع الجهات المعنية الرئيسية داخل وخارج اليمن، بما في ذلك الشركاء العاملين في المجال الإنساني والجهات المانحة والسلطات وممثلي البلدان المجاورة، بهدف تعبئة الموارد وتعزيز الوصول الإنساني وتيسير عدم تضارب العمليات الإنسانية والدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني.
- وضع وتنفيذ تدابير تخفيف المخاطر الأمنية للحد من المخاطر مع السماح لعمال الإغاثة بالبقاء وتقديم المساعدات.

متطلبات التمويل (دولار أمريكي)

22.9 مليون

الهدف الأول للمجموعة

1 دعم قيادة وتنسيق العمل الإنساني لضمان استجابة فعالة.

الهدف الثاني للمجموعة

2 تعزيز الفهم المشترك للسياق والاحتياجات والأولويات والتقدم المحرز في الاستجابة، وقيادة جهود الدعوة وتعبئة الموارد.

الهدف الثالث للمجموعة

3 توفير خدمات السلامة للحد من المخاطر وتعزيز التوسع العملياتي في المواقع الميدانية.

الاتصال

جورج خوري
مدير آلية التنسيق المشترك بين المجموعات ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
khouryg@un.org

جوهانس جاكوبس
كبير مستشاري الأمن لدى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن
johannes.jacobs@undss.org

دليل إرشادي للمانحين

المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية

لتنزيل وثيقة الاحتياجات الإنسانية في اليمن وخطة الاستجابة الإنسانية وتقارير الرصد، أو التبرع مباشرة للمنظمات المشاركة في الخطة، يُرجى زيارة الموقع التالي:

https://ochayemen.org/hpc/

المساهمة من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

يقدم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تمويلاً أولياً سريعاً لإجراءات إنقاذ الأرواح في بداية حالات الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية ذات التمويل الضعيف في الأزمات التي طال أمدها. يتلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساهمات من جهات مانحة مختلفة – بصورة رئيسية من الحكومات، بل وأيضاً من الشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد - التي يتم تجميعها في صندوق واحد. تُستخدم هذه الأموال لمواجهة لأزمات في أي مكان في العالم. لمعرفة المزيد عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وكيفية التبرع يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على الرابط التالي:

http://www.unocha.org/cerf/our-donors/how-do-nate

المساهمة من خلال الصندوق الإنساني في اليمن

الصندوق الإنساني في اليمن هو صندوق قطري مجمع. الصناديق القطرية المجمعة هي أدوات تمويل إنساني متعددة المانحين تتلقى أموالاً غير مخصصة الغرض لتخصيصها استجابة للاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية في الميدان من خلال التخطيط المشترك وعملية صنع القرار الشاملة. يعزز الصندوق الإنساني في اليمن الاستجابة الإنسانية المنسقة ويدعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. لمزيد من المعلومات حول الصناديق القطرية المجمعة يُرجى زيارة الموقع التالي:

https://www.unocha.org/our-work/humanitarian-financing

مساعدات الإغاثة العينية

تحث الأمم المتحدة الجهات المانحة على تقديم تبرعات نقدية بدلاً من التبرعات العينية لتحقيق أقصى قدر من السرعة والمرونة، ولضمان أن مواد الإغاثة التي توجد حاجة ماسة إليها هي المواد التي تم تقديمها. إذا كان بإمكانك تقديم مساهمات عينية فقط استجابة للكوارث وحالات الطوارئ، يُرجى التواصل على البريد الإلكتروني التالي:

logik@un.org

تسجيل وإقرار مساهماتكم

يدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دائرة التتبع المالي التي تقوم بتسجيل جميع المساهمات الإنسانية المبلغ عنها (النقدية والعينية والمتعددة الأطراف والثنائية الأطراف) لحالات الطوارئ. الغرض من ذلك هو تقدير وإبراز الجهات المانحة على كرمها وإظهار المبلغ الإجمالي للتمويل وكشف الثغرات في الخطط الإنسانية. يُرجى إبلاغ مساهماتكم لدائرة التتبع المالي إما عن طريق بريد إلكتروني إلى fts@un.org أو من خلال نموذج تقرير المساهمة عبر الإنترنت على الموقع التالي: http://fts.unocha.org

الباب الثالث: الملحق

1.الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات والأهداف

2.الخطط التنفيذية للاستجابة: الأنشطة والأهداف

3.الخطة التنفيذية للاستجابة للاجئين والمهاجرين: الأنشطة والأهداف

4.أرقام التخطيط: الأشخاص المحتاجين والمستهدفين

5.الحواشي

6.ماذا لو؟ ... فشلنا في الاستجابة

1.الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والأهداف

سيتم تصنيف جميع المؤشرات المتعلقة بتقديم السلع أو الخدمات المباشر حسب النوع الاجتماعي والسن في تقارير الرصد. وتستند الأهداف إلى أهداف الأنشطة التنفيذية وتم تحديدها بنسبة 100 بالمائة للسنة استناداً إلى تأكيد المجموعات بأن الأهداف قابلة للتحقيق بالكامل إذا توفرت الموارد الكافية. يُرجى زيارة الموقع ochayemen.org/hpc للإطلاع على معلومات وتقارير رصد أكثر تفصيلاً.

1 تقديم المساعدات المنقذة للأرواح للأشخاص الأشدّ ضعفاً في اليمن من خلال استجابة فعالة وموجهة.

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرصد
٪ الأشخاص المستهدفين الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة (عينية أو تحويلات نقدية أو تحويلات قسائم) (FSA1 + RAM2)	يتم تحديده لاحقاً	100% 8,449,039	مجموعة الأمن الغذائي والزراعة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
٪ الأشخاص المستهدفين الذين يحصلون على إمدادات المياه المأمونة (WSH2 / TA3 + RAM3)	يتم تحديده لاحقاً	100% 5,383,445	مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
عدد الاستشارات الطبية التي تم إجراؤها(HEA1)	يتم تحديده لاحقاً	100% 12,276,416	مجموعة الصحة
٪ الأطفال المستهدفين (6 – 59 شهراً) والنساء الحوامل أو المرضعات الذين تم تقديم خدمات التغذية لهم(الهدف الكلي لمجموعة التغذية)	يتم تحديده لاحقاً	100% 5,594,127	مجموعة التغذية
٪ الأشخاص المستهدفين الذين يتلقون الدعم في حالات الطوارئ في مجال المأوى والمواد غير الغذائية (SNC1 + SNC2 + RAM4 + RAM8)	يتم تحديده لاحقاً	100% 1,623,712	مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

2 ضمان أن تعزز جميع المساعدات حماية وسلامة وكرامة الأشخاص المتضررين، وأن تقدم بصورة عادلة للرجال والنساء والفتيان والفتيات.

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرصد
٪ الأشخاص المستهدفين الذين يتلقون مساعدة الحماية المباشرة(الهدف الكلي لمجموعة الحماية (RAM5 + RAM6 + RAM9	يتم تحديده لاحقاً	100% 5,156,397	مجموعة الحماية الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين
٪ المشاريع الممولة من خلال الصناديق الإنسانية المشتركة (الصندوق الإنساني المجمع في اليمن، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ) الإبلاغ عن النتائج من مؤشر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لالنوع الاجتماعي والسن لأغراض الرصد	يتم تحديده لاحقاً	80%	الصندوق الإنساني في اليمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

3 دعم والحفاظ على الخدمات والمؤسسات الضرورية للأعمال الإنسانية العاجلة وتعزيز سبل كسب العيش والقدرة على الصمود.

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرصد
٪ الأشخاص المستهدفين المستفيدين من المساعدات في حالات الطوارئ والمساعدات طويلة الأجل في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك (FSA3)	يتم تحديده لاحقاً	100% 6,100,000	مجموعة الأمن الغذائي والزراعة
٪ الأشخاص المستهدفين المستفيدين من دعم سبل كسب العيش غير الزراعية أو الأعمال في حالات الطوارئ (ECR4)	يتم تحديده لاحقاً	100% 1,240,309	مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي
٪ مساحة الأراضي المستهدفة التي تم تطهيرها من التلوث بالألغام أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب (ECR1)	يتم تحديده لاحقاً	100% 10 مليون متر مربع	مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي
٪ من المرافق الصحية التي تم ترميمها أو إعادة تأهيلها و / أو تجديدها (HEA10)	يتم تحديده لاحقاً	100% 653 مرفق	مجموعة الصحة
٪ المدارس المتضررة التي أعيد تأهيلها (EDU1)	يتم تحديده لاحقاً	100% 1,412 مدرسة	مجموعة التعليم
٪ الأسر المستهدفة المستفيدة من إعادة تأهيل أو إعادة بناء منزلها (SNC4)	يتم تحديده لاحقاً	100% 15,505 أسرة معيشية	مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

4 تقديم استجابة إنسانية مبدئية ومنسقة تكون مسؤولة أمام الأشخاص الأشدّ ضعفاً في اليمن وتناصرهم بشكل فعال.

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	جهة الرصد
عدد المديريات التي تم تتبعها عن طريق فريق العمل المعني بحركة السكان (تتبع النازحين داخلياً)	333	333	فريق العمل المعني بحركة السكان
٪ من المجموعات التي تحقق أهداف المساءلة الخاصة بها كما هو محدد في إطار المساءلة أمام السكان المتضررين	لا ينطبق	100%	المجموعات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
٪ من المديريات ذات الأولوية التي تم الوصول إليها بالاستجابة المتكاملة للمجاعة	0	يتم تحديده لاحقاً	مجموعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والأمن الغذائي والزراعة، والصحة، والتغذية
عدد المنتجات الإعلامية الصادرة باللغة العربية	0	60	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
٪ من المواقع التي تستضيف النازحين داخلياً التي تشملها الاستجابة المتكاملة	0	80% يتم تحديده لاحقاً	مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

2. الخطط التنفيذية للاستجابة: الأنشطة والأهداف

تتضمن الجداول أدناه ملخصاً للأنشطة والأهداف والاحتياجات المالية المصنفة لكل المجموعات.

للإطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً، بما في ذلك الأهداف حسب الموقع والمؤشرات والبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن، يُرجى زيارة الموقع .ochayemen.org/hpc

الأمن الغذائي والزراعة

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	تقديم المساعدات الغذائية الطارئة (التحويلات العينية أو النقدية أو تحويلات القسائم)	8,404,167	أفراد	1,198,457,705
عالية	مساعدات سبل كسب العيش (دعم قصير الأجل لسبل كسب العيش في حالات الطوارئ)	5,700,000	أفراد	31,292,000
	مساعدات سبل كسب العيش (دعم طويل الأجل لاستعادة سبل كسب العيش)	400,000	أفراد	39,766,082
عالية	تنسيق المجموعات	لا ينطبق	لا ينطبق	1,200,000

الصحـــة

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية وخدمات الإحالة من خلال تنفيذ الحد الأدنى من حزمة الخدمات الصحية، وتوفير التكلفة التشغيلية والدعم لضمان استمرار عمل المرافق الصحية المختارة في المديريات ذات الأولوية في اليمن	12,276,416	أفراد	127,764,170
حرجة	الوقاية من والاستجابة لتفشي الأمراض المعدية بما في ذلك الكوليرا	NA	لا ينطبق	100,000,000
حرجة	تطعيم الأطفال والنساء الحوامل من خلال برنامج التحصين الموسع الروتيني، وتنفيذ أنشطة التوعية وحملات التطعيم	700,055	أطفال	70,000,000
حرجة	تقديم خدمات الصحة الإنجابية على أساس الحد الأدنى من حزمة الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الرعاية التوليدية الطارئة	3,069,104	نساء	37,800,000
حرجة	التشخيص المبكر والإدارة السليمة وتوفير الأدوية وإحالة الأمراض غير المعدية مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والاضطرابات النفسية	1,227,642	البالغين	61,382,005
حرجة	إنشاء وتقديم رعاية الصدمات النفسية، بما في ذلك حفظ الحياة والإحالة والإدارة وإعادة التأهيل	NA	لا ينطبق	16,000,000
عالية	توفير الأدوية واللوازم والمعدات الطبية اللازمة لتمكين تنفيذ الحد الأدنى من حزمة الخدمات	1,945	مرافق صحية	122,764,170
عالية	تنفيذ أنشطة بناء القدرات ذات الأولوية ووضع وتحديث ونشر المبادئ التوجيهية والبروتوكولات لاعتماد وتوسيع نطاق تنفيذ الحد الأدنى من حزمة الخدمات	1,945	مرافق صحية	10,000,000
عالية	إجراء تقييمات لتغذية نظم معلومات المجموعات وتعزيز تنسيق التدخلات الصحية والتدخلات المشتركة بين المجموعات	1,750	مرافق صحية	2,175,000
عالية	ترميم وإعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية المختارة في المديريات ذات الأولوية لجعلها تعمل بكامل طاقتها	653	مرافق صحية	24,552,834

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	توفير وإعادة تأهيل وصيانة شبكات إمدادات المياه للسكان المتضررين	7,288,599	أفراد	93,344,395
حرجة	توفير إمدادات المياه المأمونة في حالات الطوارئ للنازحين داخلياً والفئات الضعيفة وغيرهم من الأشخاص المتضررين	1,703,359	أفراد	35,524,189
حرجة	بناء المراحيض المنزلية / إعادة التأهيل / شفط مياه الصرف الصحي	1,223,908	أفراد	31,059,307
حرجة	توفير مجموعات لوازم النظافة الصحية الموحدة (الأساسية والمستهلكة)	6,090,431	أفراد	87,666,435

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	توفير وإعادة تأهيل وصيانة شبكات الصرف الصحي للسكان المتضررين	5,149,859	أفراد	48,150,450
حرجة	تعزيز قدرات التنسيق وإدارة المعلومات داخل الهياكل الوطنية ودون الوطنية ذات الصلة للاستجابة بفعالية وكفاءة لحالات الطوارئ الحادة والهيكلية	لا ينطبق	التقييم والشركاء	3,048,400

الحماية

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	القيام برصد وتقييم الحماية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	389,271	أفراد	5,839,059
حرجة	تقديم الدعم النفسي والاجتماعي	259,514	أفراد	3,114,165
حرجة	تقديم المساعدة القانونية، بما في ذلك المشورة القانونية والاستشارات القانونية والتمثيل والحلول البديلة لتسوية المنازعات	66,488	أفراد	2,127,611
حرجة	تقديم المساعدات النقدية من خلال برامج الحماية وإدارة الحالات	116,781	أفراد	17,517,176
حرجة	دعم شبكات الحماية المجتمعية	5,000	أفراد	7,500,000
حرجة	دعم مبادرات الحماية المجتمعية	128,602	أفراد	5,015,052
حرجة	تنفيذ بناء القدرات	8,000	أفراد	3,000,000
حرجة	تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ	2,743,920	أطفال	5,378,083
حرجة	القيام بالتثقيف في مجال مخاطر الألغام	1,684,106	أفراد	7,525,933
حرجة	تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال	682,268	أفراد	8,604,218
حرجة	توفير الخدمات الأساسية لحماية الطفل	12,932	أطفال	13,136,843
حرجة	تقديم الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك إحالة ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (الخدمات الصحية والقانونية والنفسية والاجتماعية وخدمات المأوى ومهارات توليد الدخل)	31,567	أفراد	13,274,400
عالية	القيام ببناء القدرات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من آثاره	1,000	الشركاء	350,000
عالية	تنفيذ أنشطة التوعية مع الأفراد والأسر للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من آثاره	1,505,447	أفراد	7,620,236
عالية	توفير الأنشطة المدرة للدخل والمهارات الحياتية للفئات الأشدّ ضعفاً من النساء والفتيات والرجال والفتيان	26,827	أفراد	1,341,343
حرجة	شراء وتوزيع مجموعات اللوازم الصحية النسائية للناجحات الأكثر تضرراً من بين النساء والفتيات والإحالة للعلاج بعد الاغتصاب إلى المرافق الصحية	78,917	مجموعات	2,762,079

التغذية

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	علاج سوء التغذية الحاد الوخيم لدى الأطفال في سن 0 – 59 شهراً	289,364	أطفال	86,034,800
حرجة	علاج سوء التغذية الحاد المعتدل لدى الأطفال في سن 6 – 59 شهراً	842,275	أطفال	25,192,445
حرجة	علاج سوء التغذية الحاد لدى الأمهات الحوامل والمرضعات	527,487	النساء الحوامل أو المرضعات	28,484,298
حرجة	توفير التثقيف الصحي للأمهات / مقدمي الرعاية للأطفال الرضع في سن 0 – 23 شهراً	1,404,260	أفراد	2,808,520

* قامت مجموعة الحماية بمزيد من تنقيح الأولويات على مستوى المديريات. يُرجى زيارة الموقع ochayemen.org/hpc للإطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً.

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	توفير مكملات المغذيات الدقيقة للفتيات والفتيان (6 – 24 شهراً) غير المسجلين في الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد أو برنامج التغذية التكميلية الشاملة	4,176,839	أطفال	5,106,080
عالية	الوقاية من سوء التغذية الحاد لدى الأطفال في سن 6 – 24 شهراً (الفتيان والفتيات) والنساء الحوامل والمرضعات	596,590	الأطفال / النساء الحوامل أو المرضعات	24,833,136
حرجة	توفير مكملات الحديد للنساء الحوامل والمرضعات	1,043,678	النساء الحوامل أو المرضعات	7,305,746
حرجة	فحص الأطفال في سن 6 – 59 شهراً وإحالة الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد إلى برامج العلاج	2,784,559	أطفال	4,500,000
حرجة	تدريب متطوعي صحة المجتمع والعاملين الصحيين وشركاء العنقود والسلطات المحلية، وما إلى ذلك في مختلف جوانب التغذية في حالات الطوارئ	1,5000	الشركاء	2,445,320
عالية	إجراء تقييم وتحليل الاحتياجات	لا ينطبق	مسوحات وتقييمات	8,704,290

المأوى والمواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	توفير المواد غير الغذائية الأساسية	142,466	أسر معيشية	31,655,945
حرجة	توفير المأوى في حالات الطوارئ	83.640	أسر معيشية	24,464,700
حرجة	تقديم المساعدة النقدية لإعانات الإيجار (لمدة 9 أشهر)	55,757	أسر معيشية	57,708,495
حرجة	تقديم المنح النقدية لإعادة تأهيل / إعادة بناء المنازل المتضررة / المدمرة	15,505	أسر معيشية	43,469,180
حرجة	إدارة المواقع والتنسيق والدعم والرصد	123,895	أفراد	5,307,019
عالية	إجراء تقييم أساسي حول تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات	151,589	أفراد	285,042
عالية	تحسين / صيانة المأوى الأساسية	21,674	أسر معيشية	2,722,867
حرجة	تقديم دعم الاستعداد لفصل الشتاء	74,683	أسر معيشية	20,425,801
عالية	تنفيذ برامج بناء القدرات (المأوى / المواد غير الغذائية / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات / إدارة المعلومات / الخ)	2,137	أفراد	107,450
حرجة	القيام بالرصد لما بعد التوزيع	385,954	أفراد	126,813
عالية	بناء / إعادة تأهيل المأوى المؤقت	13,252	أسر معيشية	8,651,217
عالية	إجراء تقييم الاحتياجات	367,753	أسر معيشية	76,964

التعليم

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	إعادة تأهيل المدارس ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	465,550	مدارس	10,093,500
حرجة	توفير مقاعد جديدة والمقاعد التي تم إصلاحها	178,125	مقاعد	13,737,000
حرجة	توفير اللوازم المدرسية والمواد التعليمية الأساسية والكتب المدرسية	1,500,000	طلاب	16,500,000
حرجة	إنشاء / دعم لوازم التعليم المؤقتة و / أو فرص التعليم البديلة	99,301	طلاب	3,588,571
عالية	تدريب الطلاب / المعلمين في المجالات المتعلقة بالطوارئ	1,000,000	طلاب	5,000,000
عالية	تدريب الكادر التعليمي / مجالس الآباء والأمهات / الأندية المدرسية في مجال التعليم في حالات الطوارئ	24,148	أفراد	141,250
عالية	توفير مستلزمات النظافة / مواد التنظيف وأنشطة تعزيز النظافة الصحية	85,768	طلاب	335,188
عالية	توفير التغذية المدرسية للطلاب	35,200	طلاب	2,710,400
عالية	دعم وزارة التربية والتعليم لإدارة الامتحانات الوطنية للصفوف 9 و 12	600,000	طلاب	1,319,034

العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
حرجة	تطهير الأراضي من الألغام والذخائر المتفجرة (المسح والتطهير)	10,000,000	متر مربع	8,333,000
عالية	التخلص من الذخائر المتفجرة	400,000	ذخائر غير منفجرة	6,800,000
عالية	توفير القدرات الفنية والتشغيلية لصيانة واستعادة الخدمات الحيوية في المديريات المتضررة	489,449	أسر معيشية	24,472,450
حرجة	توفير الوصول لاستعادة الأعمال ومصادر الدخل البديلة	177,150	أسر معيشية	54,700,250
عالية	توفير فرص الحلول الدائمة وإعادة الإدماج المستدام للنازحين داخلياً والعائدين	2,295	أسر معيشية	3,662,000
عالية	بناء قدرات المحلية المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الرائدة في القطاع الخاص والسلطات المحلية التي تؤدي إلى تنفيذ أفضل للأنشطة وتؤدي إلى تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات	4,507	الشركاء	1,181,000

الخدمات اللوجستية

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
عالية	والتنسيق وإدارة المعلومات من قبل مجموعة الخدمات اللوجستية	لا ينطبق	لا ينطبق	1,722,500
عالية	توفير نقل البضائع إلى وداخل اليمن	3,000	طن متري	6,000,000
عالية	توفير مخازن مؤقتة للبضائع	6,000	طن متري	648,000
حرجة	توفير نقل الركاب بحراً	1,300	ركاب	4,200,000
حرجة	توفير الوقود	5,000,000	لتر	13,000,000
حرجة	توفير نقل الركاب جواً	10,000	ركاب	10,585,158
عالية	إعادة تأهيل ميناء الحديدة	لا ينطبق	لا ينطبق	3,383,333

الاتصالات في حالات الطوارئ

الأولوية	النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)
عالية	توفير الاتصالات / اتصال البيانات في 5 مراكز إنسانية	5	مراكز	974,400
عالية	مكتب خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ	لا ينطبق	موظفين	72,000
حرجة	تحسين ربط الاتصالات في حالات الطوارئ	100	موظفين	770,000
عالية	إنشاء والحفاظ على منصة إشراك المجتمعات المحلية	100	مستخدمين	200,000

التنسيق والسلامة

النشاط	الاحتياجات (دولار أمريكي)
توفير بناء القدرات للمنظمات الوطنية غير الحكومية	2,000,000
تنسيق أنشطة التقييم	500.000
خدمات التنسيق على مستوى العمليات	11,425,390
الخدمات الأمنية على مستوى العمليات	1,485,000
خدمات إدارة المعلومات على مستوى العمليات	526,000
توفير الخدمات المشتركة لإشراك المجتمعات المحلية والمساءلة	2,000,000
توفير معلومات على مستوى المنظومة حول النزوح	5,000,000

3. الخطة التنفيذية للاستجابة للاجئين والمهاجرين: الأنشطة والأهداف

يتضمن الجدول أدناه ملخص لجميع الأنشطة والأهداف المدرجة في خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين.

خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

النشاط	الهدف	نوع الهدف	الاحتياجات (دولار أمريكي)	REQUIREMENTS ($ (US
حرجة	تقديم المساعدات الصحية (الطوارئ، الأولية، الحد الأدنى من حزمة الخدمات الصحية – بما في ذلك علاج فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة والخدمات النفسية والاجتماعية والتثقيف الصحي)	163,714	أفراد	14,879,923
حرجة	توفير الغذاء ومياه الشرب	44,872	أفراد	9,567,331
حرجة	توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	37,122	أفراد	2,912,077
حرجة	توفير المأوى	11,922	أفراد	5,170,280
عالية	القيام بالفحص والتسجيل والتوثيق	136,283	أفراد	4,430,906
حرجة	توفير خدمات حماية الطفل للأطفال غير المصحوبين / المهاجرين المنفصلين / اللاجئين / طالبي اللجوء	12,302	أفراد	5,515,285
عالية	توفير الخدمات التعليمية	49,248	أطفال	8,174,632
حرجة	تقديم المساعدات المادية والنقدية	29,048	أفراد	12,935,644
عالية	توفير الحلول الدائمة، بما في ذلك العودة الطوعية، والمساعدة على العودة الطوعية وإعادة التوطين	11,000	أفراد	42,620,586
عالية	بناء القدرات وتوعية الجهات المعنية	2,350	أفراد	508,204

لمحة عن السكان

(بالملايين)

المحافظة	تقديرات السكان الحالية[1]	السكان حسب النوع[2]				أشخاص ذوي إحتياج وذوي إحتياج شديد	
		النازحون	العائدون	اللاجئون والمهاجرون	غير نازحين	أشخاص ذوي إحتياج	النسبة المئوية للأشخاص ذوي الإحتياج الشديد
أبين	0.58	0.02	0.01	0.002	0.56	0.5	%58
عدن	0.96	0.04	0.33	0.15	0.58	0.9	%66
البيضاء	0.77	0.03	0.01	0.01	0.73	0.5	%20
الضالع	0.75	0.03	0.03	0.00	0.70	0.5	%53
الحديدة	3.32	0.11	0.005	0.005	3.21	2.7	%61
الجوف	0.59	0.05	0.01	0.001	0.53	0.5	%70
المهرة	0.16	0.004	0.01	0.01	0.14	0.1	%49
المحويت	0.75	0.04	0.001	0	0.71	0.5	%49
أمانة العاصمة	2.96	0.16	0.19	0.10	2.62	2.4	%43
عمران	1.17	0.16	0.02	0	1.00	0.9	%44
ذمار	2.06	0.12	0.03	0.003	1.91	1.4	%48
حضرموت	1.47	0.02	0.04	0.04	1.42	0.9	%38
حجة	2.44	0.38	0.04	0.03	2.03	1.9	%63
إب	3.02	0.14	0.01	0.003	2.87	2.0	%20
لحج	1.03	0.06	0.07	0.04	0.90	0.9	%62
مأرب	0.37	0.07	0.02	0.01	0.28	0.3	%41
ريمة	0.62	0.04	0.00	0	0.58	0.4	%34
صعدة	0.96	0.11	0.03	0.01	0.82	0.9	77%
صنعاء	1.50	0.13	0.003	0.002	1.37	1.1	%30
شبوة	0.65	0.02	0.07	0.01	0.56	0.6	%40
سقطرى	0.07	0.002	0.003	0	0.06	0.03	%20
تعز	3.06	0.32	0.09	0	2.65	2.6	%65
الإجمالي	29.3	2	1	0.44	26.2	22.2	%51

(1) تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لعدد السكان (ما عدا طالبي اللجوء)

(2) الفريق المعني بالتحركات السكانية التقرير السادس عشر و الأمانة العامة الإقليمية للهجرة المختلطه

الأشخاص المستهدفون (بالملايين)

المحافظة		أشخاص ذوي إحتياج شديد	النسبة المئوية للأشخاص ذوي الاحتياج الشديد من إجمالي الاجتياج	إجمالي المحتاجين	الأشخاص المستهدفون (المجموعات)	الأشخاص المستهدفون (اللاجئين والمهاجرين*)	النسبة المئوية للأشخاص المستهدفين من ذوي الإحتياج
	أبين	0.29	%58	0.51	0.34	0.001	%67
	عدن	0.60	%66	0.91	0.44	0.06	%49
	البيضاء	0.09	%20	0.45	0.32		%71
	الضالع	0.27	%53	0.52	0.35		%67
	الحديدة	1.67	%61	2.74	1.56	0.005	%57
	الجوف	0.34	%69	0.50	0.32	0.001	%65
	المهرة	0.05	%49	0.10	0.05	0.002	%52
	المحويت	0.23	%49	0.48	0.27		%55
	أمانة العاصمة	1.01	%43	2.36	1.34	0.06	%57
	عمران	0.40	%44	0.89	0.49		%55
	ذمار	0.65	%48	1.35	0.51		%38
	حضرموت	0.33	%38	0.86	0.51	0.01	%59
	حجة	1.27	%63	2.02	1.36		%67
	إب	0.38	%20	1.90	1.32		%69
	لحج	0.55	%62	0.88	0.56	0.02	%64
	مأرب	0.11	%41	0.27	0.14		%53
	ريمة	0.13	%34	0.39	0.14		%36
	صعدة	0.66	%77	0.86	0.55	0.001	%64
	صنعاء	0.32	%30	1.05	0.61	0.001	%58
	شبوة	0.22	%40	0.55	0.29	0.01	%53
	سقطرى	0.01	%20	0.03	0.01		%45
	تعز	1.68	%65	2.56	1.62	0.004	%63
	الإجمالي	11.3		22.2	13.1	1.7	%59

* اللاجئين والمهاجرين تشير إلى اللاجئين والمهاجرين الذين ستتم تغطيتهم عبر خطة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين. الأرقام مشمولة في إجماليات المحافظات.

الحواشي

1. الفاو "برنامج تعزيز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش المرنة EFRLP" تحديث الأمن الغذاء - ديسمبر 2017 م

2. خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2017 م.

3. YESU - يوليو 2017م

4. تقرير مراقبة السوق في اليمن لبرنامج الأغذية العالمي، ديسمبر 2017م

5. تقرير مراقبة السوق في اليمن لبرنامج الأغذية العالمي، ديسمبر 2017م

6. الفاو "برنامج تعزيز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش المرنة EFRLP" تحديث الأمن الغذاء - يونيو 2017م

7. تقرير مراقبة السوق في اليمن لبرنامج الأغذية العالمي، أكتوبر والنصف الأول من نوفمبر 2017م

8. الفاو - نظام معلومات الأمن الغذائي والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي التقرير الشهرية لمراقبة السوق (نوفمبر 2017). ارتفع سعر الوقود في بعض الأسواق بنحو 90 بالمائة.

9. تقرير مراقبة السوق في اليمن لبرنامج الأغذية العالمي، أكتوبر والنصف الأول من نوفمبر 2017م.

10. تقرير مراقبة السوق في اليمن لبرنامج الأغذية العالمي، أكتوبر والنصف الأول من نوفمبر 2017م

11. دراسة النقد بين الوكالات، ديسمبر 2017 CMWG

12. القطاع متعدد التدخلات (الأمن الغذائي، والتغذية، والصحة، والمياه) تشير نتائج التحليل إلى أنّ عدد المديريات في خطر المجاعة ازداد عن 95 مديرية في أبريل 2017ز إلى 107 مديرية في ديسمبر 2017م.

13. الرجاء الاطلاع على وثيقة الاحتياجات الإنسانية لليمن 2018 للتعريف والطريقة المنهجية لتحديد الاحتياج الماس ونظرة عامّة على التوزيع الجغرافي للسكان ذوي الاحتياج الماس.

14. زيادة مستويات انعدام الأمن والضعف بشكل رئيسي في البلد بسبب الربيع العربي الذي حل على اليمن في 2011م.

15. أطلق برنامج الأغذية العالمي في 2016 قسائم نقدية من خلال شبكة تجار، استهدف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي - في المناطق الحضرية وضواحي المناطق الحضرية.

16. برامج النقد مقابل العمل، أو الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل الأصول.

17. أطلق برنامج الأغذية العالمي في 2016 قسائم نقدية من خلال شبكة تجار، استهدف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي - في المناطق الحضرية وضواحي المناطق الحضرية.

18. https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/document/

19. MPG محسوب بالطرح من MEB، الكمية التي يحتسب بها المستفيدين ليكونوا قادرون على تغطية أنفسهم

20. http://www.fscluster.org/sites/default/files/documents/16-06-13_annex_hct_protection-gender_strategy_action_plans_merged_2016_endorsed.pdf

21. أنظر إطار العمل في: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2017-yhrp-accountability-framework-enar

22. أبين، عدن، الحديدة، حجة، لحج، تعز

23. يمكن إيجاد قائمة المؤشرات في ملحق الطريقة المنهجية.

24. يمكن إيجاد حزمة الحد الأدنى من المساعدات على: https://www.ochayemen.org/hpc/

25. أنظر الطريقة المنهجية لاستجابة المتكاملة في: https://www.ochayemen.org/hpc/

26. الفاو - تقرير نطام المعلومات حول الأمن الغذائي "دراسة حول الثروة الحيوانية" نوفمبر 2017م.

ماذا لو؟

... فشلنا في الاستجابة

خطر المجاعة المستمر بلا هوادة

في ظل وجود 107 مديريات تم تحديدها على أنها معرضة لخطر المجاعة، فإن الفشل في الاستجابة من شأنه أن يحرم الملايين من الأشخاص من المساعدات المنقذة للأرواح ومساعدات سبل كسب العيش، ودعم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وخدمات الصحة والتغذية. مع عدم التخفيف من الخسائر في سبل كسب العيش التي يواجهها الناس، سيزداد ضعف الناس. في عموم أنحاء البلد، يكافح حوالي 17,8 مليون يمني (61 بالمائة من السكان) لإطعام أنفسهم وليسوا متأكدين من أين ستأتي وجباتهم التالية. يواجه الملايين من السكان خطر المجاعة دون مساعدة عاجلة.

فشل النظم الصحية في حين ظهرت احتياجات غير مسبوقة

في ظل الانهيار شبه الكامل للنظام الصحي في اليمن، سيؤدي النقص في تمويل الشركاء في مجال الصحة إلى إغلاق 50 بالمائة من المرافق الصحية العاملة التي توفر الخدمات المنقذة للأرواح والخدمات الصحية الأساسية. لن تتوفر الرعاية المنقذة للأرواح في حالات الإصابة وخدمات الصحة الإنجابية للأمهات والأطفال حديثي الولادة والأطفال في ظل التفشي المتوقع للأمراض المعدية والارتفاع الحاد في نسبة الأمراض والوفيات التي يمكن تفاديها والتي تؤثر على شرائح السكان الأشدّ ضعفاً.

سوف لن يحصل ملايين السكان على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية

بدون المساعدة، لن يتمكن أكثر من 11 مليون شخص من تلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. سيؤدي توقف أنظمة المياه والصرف الصحي عن العمل إلى زيادة مخاطر حدوث أزمة صحية عامة أخرى. الوقاية من الكوليرا من خلال توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والتوعية الصحية هي المفتاح لإجهاض إمكانية تفشيها في المستقبل. من المحتمل أن تؤثر موجة جديدة على مئات الآلاف من الأشخاص الذين قد يصابون بالعدوى التي قد تؤدي إلى خسارة الآلاف من الأرواح.

آلاف الأطفال معرضين لخطر الموت بسبب سوء التغذية

من شأن نقص خدمات التغذية أن يكلف حياة الأطفال ويجازف بمستقبلهم. إذا لم يتم علاجهم، فإن التقديرات تشير إلى أن 100,000 طفل دون سن الخامسة في اليمن يواجهون خطر الموت في عام 2018م نتيجة أسباب تتعلق بسوء التغذية، بمعنى أنه إذا توقف العلاج والوقاية من جميع أشكال سوء التغذية في اليمن، فإن ما يقدر بنحو 272 طفلاً دون الخامسة من العمر سيموتون كل يوم نتيجة للأسباب ذات صلة.

ملايين السكان يواجهون تهديدات خطيرة لحقوقهم الأساسية

من شأن الفشل في الوفاء بمسؤولية الحماية أن يكون كارثياً على السكان الضعفاء في الأصل. سوف تمر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحقوق الأطفال والنساء دون رقابة ولن يتم تحديد احتياجات الحماية من أجل المساعدة، مما يضعف الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. لن يحصل الأشخاص المتضررين والنازحين، والنساء والرجال والفتيان والفتيات على المساعدات اللازمة لإنقاذ الأرواح.

لن يحصل الأشخاص الأشدّ ضعفاً على المساعدة

بدون الاستجابة الطارئة للنازحين الجدد لإنقاذ الأرواح، يمكن أن تؤدي العواقب إلى الوفاة في أسوأ الحالات أو إلى استراتيجيات التكيف السلبية التي تؤدي إلى مخاطر عالية ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مواقع الاستضافة المكتظة بالنازحين داخلياً وفي أوساط النازحين داخلياً الذين يعيشون مع أسر مستضيفة.

زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية

سيسهم الفشل في تنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر في زيادة الاعتماد على المساعدات الإغاثية وإدامة أوجه الضعف. الإنعاش المبكر أمر بالغ الأهمية للاستجابة الإنسانية، وخاصة في سياق الأزمة الممتدة التي تمر بها اليمن. من الضروري أيضاً بناء قدرة المؤسسات والسكان المتضررين على الصمود، وتعزيز اعتماد الأشخاص المتضررين اقتصادياً على الذات من أجل الحد تدريجياً من الاحتياجات الإنسانية.

جيل من الأطفال المحرومين من التعليم

بدون التمويل الكافي، سيُحرم أكثر من 4 ملايين طفل من حقهم في التعليم، وسيصبح الأطفال واليافعين عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. سوف تتعرض الفتيات بشكل أكبر لخطر إخراجهن من المدارس وإجبارهن على الزواج المبكر. جيل كامل سوف يتعرض للضياع.

اللاجئين والمهاجرين

إذا فشلنا في الاستجابة، فإن اليمن لن تفي بالتزاماتها الدولية ولن تحمي اللاجئين وطالبي اللجوء. مع استمرار تدفق الوافدين الجدد وزيادة العبء على الخدمات في بلد يعاني في الأصل من الفقر ومنهمك في حرب أهلية، فإن فشلنا في الاستجابة لاحتياجات الوافدين الجدد سيؤدي إلى تدهور الديناميات الاجتماعية وزيادة العوز.

تم إعداد هذه الوثيقة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القطري الإنساني والشركاء.

تقدم هذه الوثيقة الفهم المشترك للفريق القطري الإنساني للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، ويعكس تخطيط المشترك للاستجابة الإنسانية لها.

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو السلطات في أي منها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها.

https://ochayemen.org/hpc

www.unocha.org/yemen

www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen

OCHAYemen@